المؤتمر الوطني الخاص بالإعاقة

خُطْوَتُنا الثانية: نحوَ المُشارَكة الفاعلة وعدم التمييز

2013

مؤتمر "خطوتنا الثانية: نحو المشاركة الفاعلة وعدم التمييز"

ينفذ المؤتمر تحت رعاية المجلس الأعلى للأشخاص ذوي الإعاقة في إطار شراكة تجمع الاتحاد الفلسطيني العام للأشخاص ذوي الإعاقة وجمعية الشبان المسيحية القدس برنامج التأهيل ومركز إبداع المعلم ضمن مشروع "الفلسطينيون ذوو الإعاقة يقودون التغيير" الذي ينفذ بتمويل من الاتحاد الأوروبي ومشروع "تدعيم الشباب ذوي الإعاقة للحصول على حقوقهم في الضفة الغربية" الذي ينفذ بتمويل DFID/UK

بالاستناد إلى الإطار الاستراتيجي لقطاع الإعاقة يهدف المؤتمر إلى إقرار توجهات تمثل أولويةً لقطاعات التعليم والصحة والعمل بعلاقتها بالأشخاص ذوي الإعاقة ومتطلباتِ تضمينهم ومشاركتهم الفاعلة دونَ تمييز. وذلك ومن خلال مجموعاتِ عمل تعالج التوجهات والمناصرة والتوعية، الحقوق والسياسات والتشريعات، الفقر واتاحة الفرص وإمكانية الوصول.

مشروع تدعيم الشباب ذوي الإعاقة للحصول على حقوقهم في الضفة الغربية

ينفذ هذا المشروع بالشراكة بين جمعية الشبان المسيحية القدس - برنامج التأهيل بالشراكة مع مؤسسة YCare International والاتحاد الفلسطيني العام للأشخاص ذوي الإعاقة، بتمويل من DFID/UK ، في محافظات الخليل، جنين، نابلس وطولكرم على مدار ثلاثة أعوام ٢٠١٣ - ٢٠١٠

يهدف المشروع إلى تقليل حالة الفقر والاستبعاد الاجتماعي للشباب ذوي الإعاقات الحركية داخل المجتمع الفلسطيني من خلال تمكين ٢٧٧٢ من الشباب ذوي الإعاقة، أفراد أسرهم، ممثلين عن المجتمع المدني، مقدمي الخدمات الحكومية وشباب العمل البريطاني للتعامل مع الوصمة والتمييز وتحديد حقوق الشباب ذوي الإعاقة في الضفة الغربية. ويرتكز المشروع على محاور عمل تتوزع بين مستويات منها الأشخاص ذوي الإعاقة والمجتمع المحلي والمؤسسات الحكومية والمجتمع البريطاني.

مشروع الفلسطينيوون ذوو الإعاقة يقودون التغيير

ينفذ هذا المشروع بالشراكة بين مركز إبداع المعلم والاتحاد الفلسطيني العام للأشخاص ذوي الإعاقة بتمويل من الاتحاد الأوروبي ١٦ محافظة فلسطينية على مدار ثلاثة أعوام ٢٠١٢- ٢٠١٥

يطمح المشروع إلى المساهمة في تحقيق الاندماج الاقتصادي والاجتماعي الكامل للفلسطينيين ذوي الإعاقة في مجتمع فلسطيني ديمقراطي قائم على المساواة ويؤمن بحقوق الإنسان. ويسعى المشروع إلى تحقيق هذه الغاية من خلال تعزيز قدرات الاتحاد الفلسطيني العام للأشخاص ذوي الإعاقة و ٣٦٠٠ من قياداته الشابة وأعضاءه في الضغط والمناصرة وحشد التأييد المجتمعي والرسمي لتطبيق القانون الفلسطيني لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم ١٩٩٩/٤. ومن خلال تحفيز وزيادة انخراط الشباب في دعم ومناصرة تطبيق هذا القانون ضمن مشاريع تعلم بالعمل في ٣٦٠ مدرسة فلسطينية.

أعد هذا المؤتمر ضمن شراكة بين مركز إبداع المعلم والاتحاد الفلسطيني العام للأشخاص ذوي الإعاقة وجمعية الشبان المسيحية بمساهمة من الاتحاد الأوروبي. وهو لا يمثل وجهة النظر الرسمية لمؤسسات المفوضية الأوروبية أو الاتحاد الاوروبي. لا تتحمل المفوضية الأوروبية أي تبعية أو مسؤولية قانونية

المؤتمر الوطني الخاص بالإعاقة

خُطْوَتُنا الثانية: نحوَ المُشارَكة الفاعلة وعدم التمييز

تحتَ رعاية

المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة

أيار 2013

بتنفيذ وشَراكةِ كُلٍّ من

الاتحاد الفلسطيني العام للأشخاص ذوي الإعاقة

جمعية الشبّان المسيحية القدس - برنامج التأهيل

مركز إبداع المعلم

ضِمْنَ مشاريع

الفلسطينيون ذوو الإعاقة يقودونَ التغيير

تدعيم الشباب ذوي الإعاقة من المطالبة بحقوقهم في الضفة الغربية

بدعم وشَراكة وتمويل من

EU DFID/UK YCARE

التقرير النهائي للمؤتمر إعداد

أنطون جرايسة

رئبال عزت

روان خياط

شذى أبو سرور

علا عيسى

فريق العمل الرئيسي واللجنة التحضيرية للمؤتمر

AA احمد صالح الشيخ
AA أسماء عنقاوي
AA أشواق المدربر
AQ ألاء قاسم
AH آيات حلاحلة
TD تحرير دويكات

KH خالدة حطاب
KS خلود صالح
DG داليا جعار
DS دعاء صوافطة
ZY زاهر يحيى
SZ سالي زيود

AA علي حسين العملة
FS فلسطين سروجي
MR ماسة ريشة
MA محمد ابو خليل
MA محمد اشتيه
MA مدلين عيد

NM ناهد منصور
NA نداء الحروب
HN هديل نصاصرة
HA هناء ابو ماريا
WA وئام علوي

تحضير وتقديم ملخص الاطار الاستراتيجي ومدقق التقرير لغوياً

AA أ.عمر عساف

مُيَسِّروا ورش العمل

مجموعة قطاع التعليم	مجموعة قطاع الصحة	مجموعة قطاع العمل
RA رشا احمد	NK نادر خَلاف	AA عماد العارضة
AA عُلا عيسى	SH سَلام حمارشة	MK محمود كتّانة

فريق الدعم اللوجستي

RQ ريما قُمصية
SM صابرين مَعالي
AN علا نيروخ
HT هِبة تنيرة

فريق التصوير

- SS سِلاح سمارة
- RA رائد أبو جريس

فريق العمل من القيادات الشابّة (الدعم اللوجستي ومجموعات العمل)

- AA احمد الشيخ
- AA أسماء عنقاوي
- AA ألاء قاسم
- DS دعاء صوافطة
- MA محمد ابو خليل
- MA محمد اشتيه
- MR ماسة ريشة
- HA هناء ابو ماريا
- WA وئام علوي
- KS خلود صالح
- AA أشواق المدربر

طاقم الترجمة بلغة الإشارة

- AA أسمهان عصفور
- SA سَوْسَن أسعد

طاقم الترجمة بالغة العربية والإنجليزية

- BT باسم ثابت
- KT خليل توما
- HS هيفاء صيام

خطوتنا الثانية: نحو المشاركة الفاعلة ونبذ التمييز
"A Step Forward: Towards Active Participation and Non-Discrimination"
CARE
DFID

قائمة المُحتَوَيات

الإهداء ---------- ١١

لمحة عن المؤسسات الشريكة ---------- ١٣

المُقَدِّمة ---------- ١٥

المنهجية ---------- ١٩

الأهداف ---------- ٢١

المرحلة التحضيرية ---------- ٢٥

وقائع المؤتمر ---------- ٣١

الجلسة الافتتاحية ---------- ٣١

مجموعات العمل ---------- ٣٥

ملخص جلسات قطاع العمل ---------- ٣٧

ملخص جلسات قطاع الصحة ---------- ٤١

ملخص جلسات قطاع التعليم ---------- ٤٥

العرض الأول للمخرجات الخاصة لمجموعات العمل الثلاث ---------- ٤٩

الجلس الختامية الرسمية ---------- ٥١

خطوتنا الثانية: نحو المشاركة الفاعلة وعدم التمييز
"A Step Forward: Towards Active Participation and Non-Discrimination"
CARE
DFID

قائمة المُحتَوَيات

المخرجات والتوصيات ---------- ٥٣

المخرجات الخاصة بقطاع التعليم ---------- ٥٥

المخرجات الخاصة بقطاع الصحة ---------- ٦١

المخرجات الخاصة بقطاع العمل ---------- ٦٥

التقييم والدروس المُستَفادة ---------- ٧١

الملاحِق ---------- ٧٥

ملحق رقم (١) ورقة عمل قطاع الصحة ---------- ٧٥

ملحق رقم (٢) ورقة عمل قطاع التعليم ---------- ٩٥

ملحق رقم (٣) ورقة عمل قطاع العمل ---------- ١١٣

ملحق رقم (٤) برنامج المؤتمر ---------- ١٣١

ملحق رقم (٥) نموذج المشاركة ---------- ١٣٥

ملحق رقم (٦) قائمة الحضور ---------- ١٣٧

ملحق رقم (٧) المؤتمر في مواقع وسائل الإعلام المختلفة ---------- ١٣٨

الإهداء

تهدي المؤسسات الشريكة مُمَثَّلةً بإداراتِها وكوادرها والطاقم الذي عملَ على إعداد وتنفيذ هذا المؤتمر عملها الدَؤوب والمُخلِص والبعيد عن آيّة أجندات مؤسساتية خاصة إلى:

فلسطين، هذه البلاد الغالية الحَبيبة التي لا طَعْمَ لأي عملٍ دونَ أن تكونَ **غايتة الأسمى** هي النهوض بواقع البلاد والارتقاء بنوعية حياة أبنائِها ومُواطِنيها... فلسطين التي تستحقُ من أبنائِها ومؤسساتِها كُلَّ جُهْدٍ وأيَّ جُهْدٍ حتى تُصْبِحَ وطناً حُرّاً ومُسْتَقِلاً وحضارياً وجامعاً ينعمُ فيهِ جميع المواطنين بالمُواطَنة الكاملة والمشاركة الفاعلة والكَرامة المتأصلة والمُساواة دونَ تمييز على أي أساس...

الأشخاص ذوي الإعاقة، هذهِ الشريحة التي تُمَثِّلُ أصحاب الحق من الدرجة الأولى وبامتياز خاصةً في إطار علاقتهم برسالة المؤتمر وأهدافه، والذينَ كانتْ لهم الكلمة الأولى والقرار والأثر الأكبر في وضع التصور النهائي لطبيعة المؤتمر وجوهره وغاياته وطموحاته، هَؤلاء المواطِنونَ الذينَ آنَ لكوادر البلاد أَيْنَما كانوا وأيّاً كانَ عملهم أن يتكاتَفوا ويَتَكامَلوا لمكافحة التمييز السلبي ضدهم وتحقيق العَدالة والمُواطَنة الكاملة يداً بيَد مع الأشخاص ذوي الإعاقة وانسجاماً مع

أصواتهم وأحلامهم ومَساعيهم... هَؤُلاء المواطِنونَ الذينَ آنَ لهم أن ينتقلوا من دوائر العجز والإقصاء والعَزْل إلى فَضاءات وسَماءات التقبل والاحترام والمشاركة والإنتاج...

إلى المؤسسات العاملة في مجال الإعاقة ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، هذه المؤسسات التي عملتْ طويلاً ولا زالتْ تعملُ لصالح تحسين الواقع القانوني والمجتمعي والفردي لحقوق وقضايا الأشخاص ذوي الإعاقة وأُسَرهم، والتي نطمحُ عبرَ إهدائِهم هذا العمل تقديم أحد النماذج الناجحة والجامعة والشمولية في التعاطي مع قضايا وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في فلسطين، عَلَّهُ يكونُ أحد المراجع الوطنية لتحديد توجهات عملهم وأهدافهم وآلياتهم...

وسائل الإعلام، إلى كافة وسائل الإعلام التي أخذتْ على عاتقها تغطية وقائع المؤتمر ومخرجاته بالحد الأقصى، والتي دونَ شَكّ هيَ إحدى أهم الرافعات والمُحَرِّكات في كافة عمليات الضغط والمناصرة والتغيير الاجتماعي والتأثير على صُنّاع وأخِذي القرار في البلاد...

إلَيْنا، نحنُ المؤسسات الشريكة أفراداً وكوادر وطواقم وإدارات، وذلك بكل تواضُع وبَساطة ومن مُنْطَلَق الشعور بالفَخْر، كما من منطلق تقدير كُلٍّ منّا للآخر واحترامنا للجهود التي بَذَلَها كُلٌّ منّا لإنجاز هذا العَمَل الوَطَني...

لمحة عن المؤسسات الشريكة

الاتحاد الفلسطيني العام للأشخاص ذوي الإعاقة

منظمة شعبية حقوقية غير هادفة للربح، تأسست عام ١٩٩٧ وتعمل على تمثيل الأشخاص ذوي الإعاقة والدفاع عن حقوقهم في مختلف مجالات الحياة، كما رفع الوعي بينَ الأشخاص ذوي الإعاقة وذويهم كما شرائح المجتمع كافةً بقضايا وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والقوانين والتشريعات والتوجهات المحلية والدولية ذات العلاقة. للاتحاد ١٦ فرعاً في مختلف المحافظات الفلسطينية، وله تمثيل في المخيمات الفلسطينية في الشتات. تأسس الاتحاد ليكون ممثلاً ونصيراً للأشخاص الفلسطينيين ذوي الإعاقة ، يقدم خدماته النقابية والتوعوية لكافة الجهات دون تمييز على أساس الجنس أو الدين أو مكان السكن أو نوع الإعاقة وليس له أي انتماءات حزبية أو دينية أو طائفية، يعمل الاتحاد من خلال حشد القوى وتجنيد الموارد من أجل إيجاد تشريعات تحمي حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتمنع التمييز السلبي ضدهم ومناصرتهم للوصول إلى حقوقهم، كما يعمل الاتحاد على رصد الانتهاكات التي تقوم بها الحكومه ، و استلام الشكاوي التي يقدمها الأشخاص ذوو الاعاقه حيث يقوم الاتحاد بدراستها و القيام بما يلزم في سبيل رد الظلم عنهم، كما يعمل الاتحاد عل الضغط على صناع القرار لهدف تنفيذ وتعديل قانون حقوق المعوقين الفلسطيني رقم ٤ لعام ١٩٩٩، و اللوائح التنفيذيه الخاصه به.

جمعية الشبان المسيحية القدس - برنامج التأهيل

تأسس برنامج التأهيل التابع لجمعية الشبان المسيحية القدس عام ١٩٨٩ بهدف تقديم الدعم النفسي والاجتماعي لضحايا العنف السياسي خلال الانتفاضة الأولى. ومنذ ذلك الحين تم تطوير وتوسيع نطاق الخدمات التي يقدمها البرنامج لتشمل الأشخاص المتأثرين بالعنف السياسي وكذلك الأشخاص ذوي الإعاقات الحركية.

يقدم البرنامج خدمات إعادة تأهيل تستند إلى التوجه الشمولي لمساعدة الأفراد لتقبل الإعاقة والتركيز على القدرات من أجل الوصول إلى الاستقلالية. الأمر الذي يمكنهم من أن يصبحوا أعضاء أكثر فاعليةً في مجتمعاتهم وأن يحققوا مستقبلاً أفضل وحياة كريمة.

يقدم خدمات البرنامج فريق من الخبراء العاملين في كل من المقر الرئيسي في بيت ساحور والمكاتب الميدانية في محافظات الضفة الغربية والتي تغطي كافة القرى والمدن ومخيمات اللاجئين. وقد أثبت برنامج التأهيل قدرته على التأثير ليس فقط على الفئات المستفيدة بل أيضاً على العائلات والمجتمعات المحلية. خلال ٢٤ سنة من العمل وعبر تبنى العديد من حملات الدفاع والمناصرة. استطاع برنامج التأهيل أن يرفع الوعي الجماهيري باحتياجات وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

مركز إبداع المعلم

مؤسسة فلسطينية أهلية غير ربحية تأسست عام ١٩٩٥، تهدف إلى ضمان بيئة تعليمية تعلمية آمنة في المدارس الفلسطينية، والحد من العنف من خلال تشجيع ثقافة الالتزام بمعايير وقيم حقوق الإنسان والتربية المدنية. و كان المركز في مقدمة المؤسسات الداعية إلى دمج مفاهيم التربية المدنية والتربية على حقوق الإنسان في كافة المناهج المدرسية وفي كافة جوانب البيئة المدرسية. نفذ المركز بنجاح عددا من البرامج في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية والتربية المدنية التي تستهدف المعلمين وأولياء الأمور والمشرفين التربويين والأطفال ، والجهات المحلية المعنية بعملية التعليم والإعلاميين وغيرهم في الضفة الغربية وقطاع غزة. وعلى مدار ١٨ عاماً من التدخلات الفعالة للمركز في فلسطين تمكن من التأثير على مستوى صنع السياسات التربوية الوطنية والانتقال إلى المستوى الإقليمي والدولي. يعمل المركز على توسيع نطاق الشراكة والتعاون بين المركز والمؤسسات المختلفة محلياً ودولياً بهدف زيادة تأثير تدخلاته على كافة المستويات من أجل حماية الحق في التعليم في فلسطين، خاصةً في تطوير نوعية التعليم. وقد بدأ العمل على هذه الشراكات منذ عام ٢٠٠٧ عندما دعا مركز إبداع المعلم كافة المؤسسات الفلسطينية العاملة في مختلف المجالات الى الانضمام للائتلاف التربوي الفلسطيني.

المُقَدِّمة

"خُطْوَتُنا الثانية نحوَ المُشارَكة الفاعلة وعدم التمييز"

جاءَ شِعارُ المؤتمر على هذا النحو نتيجةً للعديد من الأسباب والعوامل الكائنة في المُعالَجَة المؤسساتية لقضايا الإعاقة مُؤَخَّراً في فلسطين، سواء على المستوى الحكومي أو غير الحكومي. وتتمثلُ أهم هذه العوامل والأسباب بمُصادَقة مجلس الوزراء على الإطار الاستراتيجي الوطني لقطاع الإعاقة في فلسطين خلال العام ٢٠١٢، والذي يُعْتَبَرُ أحد أهم مُخْرَجات تفعيل المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة الذي أوصى بضرورة إعداد هذا المرجع. كما يُعْتَبَرُ أحد أهم الاستجابات الوطنية لحالة التشتت والعشوائية والازدواجية التي تسودُ آليات عمل المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ذات الصِلة بقطاع الإعاقة. وإنَّ هذا الإطار بالضرورة هُوَ أَوَّلُ خُطْوَةٍ في توحيد التوجهات الاستراتيجية للقطاع ومرجعيات ومنطلقات عمله الرامية إلى تحسين واقع الأشخاص ذوي الإعاقة في فلسطين والتي ارتأى كافة المشاركين في إعداد هذا الإطار أن تنتمي هذه المرجعيات للمنظور الحقوقي والتنموي في التعاطي مع قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة.

تجدرُ الإشارة هُنا إلى أنَّ هذا الإطار يُعْتَبَرُ خُطْوةً تستدعي العديد من الجهود المؤسساتية في سبيل استثماره ليُصْبِحَ أكثرَ قُرْباً ومُلامَسةً لحياة الأشخاص ذوي الإعاقة على المستوى القاعدي العملي من خلال البدء بترجمة هذا الإطار إلى

توجهات عمل وخطط تشغيلية، ومِن هُنا جاءَتْ فكرةُ هذا المؤتمر ليكونَ خُطْوةً ثانية مُكَمِّلة لِسابِقَتِها.

ومن ناحيةٍ أخرى، استقى هَذا الشِعار طُموحَهُ مِن الشمولية التي يعرضُ بها الإطار الاستراتيجي توجهاته وتدخلاته التي تُعَزِّزُ حقيقةَ أنَّ الإعاقة هيَ قضية حقوقية تنموية عبرَ قطاعية؟، حيثُ تُعْتَبَرُ مسؤولية التأثير فيها مسؤولية تشارُكية وتكامُلية لا يُستَثْنى منها أي أحد، وتقومُ بالأساس على محاربة الإقصاء والتمييز السلبي على أساس الإعاقة عبرَ التشارُك مع الأشخاص ذوي الإعاقة أنفسهم من جهة، والتعاطي مع الإعاقة كأحد أشكال التنوع الطبيعي من جهةٍ أخرى.

يعرضُ هذا التقرير منهجية المؤتمر وأهدافه كما ملخصا للمرحلة التحضيرية ووقائع المؤتمر، تليهِ النتائج والتوصيات والدروس المستفادة، هذا بهدف توثيق وترويج هذه التجربة التي تُعْتَبَرُ نَموذَجاً ناجحاً للعمل المؤسساتي التَشارُكي والمشاركة الفاعلة للأشخاص ذوي الإعاقة والعمل البَنّاء القائم على الإنجازات الهامّة السابقة والمنهجية التَشارُكية.

وفي مقدمة هذا التقرير، تتشرفُ إدارات المؤسسات الشريكة بتوجيه رسالة شكرٍ وتقدير للجهات والمؤسسات والكوادر التي قامتْ بدعم وتمويل وإدارة وتنفيذ المؤتمر كعمل وطني من جهة، كما كافة المؤسسات والأفراد الذينَ قاموا بدعم المؤتمر من خلال مشاركاتهم ومداخلاتهم وحضورهم الذي ساهمَ دونَ شَكّ في إثْراء المؤتمر ومُخْرَجاته التي سوفَ تُمَثِّلُ ترجمتها نقلةً نوعيةً في حياة الأشخاص ذوي الإعاقة وأُسَرهم والمؤسسات العاملة في مجال الإعاقة، كما أنْ لها دورا كبيرا في تغيير أشكال تأثر المجتمع الفلسطيني بالأشخاص ذوي الإعاقة وتأثيره عليهم، الأمر الذي سيساهمُ حتماً في بَلْوَرة نموذج فلسطيني مُتَحَضِّر في التعاطي مع قضايا وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة قائم على فهم وتقبل واحترام حقيقة أنَّ كل فرد هوَ مُمَيَّز ومُنْتِج ومُهِمّ ومُخْتَلِف، حيثُ يتساوى الشخص ذو الإعاقة مع غيره من المواطنين في الحقوق والمشاركة وإتاحة الفُرَص ما دامَ يَحْيَا في بيئةٍ جامعة وآمِنة.

وأخيراً، يتوجهُ جميع الأشخاص الذينَ عملوا على إدارة وتنفيذ المؤتمر كما القيادات الشابّة من الأشخاص ذوي الإعاقة الذينَ ساهموا في التخطيط والتنفيذ والتقييم للمؤتمر، بدعوة جميع المؤسسات ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بمخرجات المؤتمر حكومية كانت أم أهلية أم دولية ، أن تأخذَ توجهات العمل وتوصيات المؤتمر بعين الاعتبار لدى التخطيط والتنفيذ ووضع التدخلات ذات العلاقة بكل من قطاع الصحة والتعليم والعمل ، وتقاطُع هذه القطاعات مع حق الأشخاص ذوي الإعاقة في الوصول للحقوق والخدمات والمشاركة الفاعلة وإتاحة الفُرَص على قدم المساواة مع الآخرين، كما تقاطُع هذه القطاعات مع الدور المحوري للإعلام في رفع الوعي المجتمعي وتغيير الثقافة المجتمعية الإقصائية حيالَ الأشخاص ذوي الإعاقة هذا بالإضافة إلى دوره الكبير في الضغط والمناصرة والمتابعة والمساءلة. إذْ تَسْتَمِدُّ هذه الدعوة قُوَّتَها وجديتها من رفض المؤسسات الشريكة والأشخاص ذوي الإعاقة التسليم بأن مخرجات أي مؤتمر لا تزيدُ في الغالب عن كونها ملفا مُهْمَلا، وعلاوةً على ذلك، فإنَّ صوت هذه الدعوة نابع من الإيمان المطلق بعدالة قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة وأهمية التعاطي معها كقضايا حقوقية تنموية عبرَ قطاعية.

خطوتنا الثانية: نحو المشاركة الفاعلة وعدم التمييز
"A Step Forward: Towards Active Participation and Non-Discrimination"
YMCA
مركز إبداع البطم
خطوتنا الثانية: نحو الم
icipation and Non-Discrimination"

المَنْهَجية

تمثلتْ منهجية التخطيط والإعداد والتنفيذ والتقييم للمؤتمر بالنقاط التالية

١. **الإشْراك والمشاركة الفاعلة والحقيقية للمجموعات الشبابية من الأشخاص ذوي الإعاقة في التخطيط والتحضير والتنفيذ والتقييم للمؤتمر:** وذلك من خلال التشاوُر معهم حولَ ماهية المؤتمر الذي يطمحونَ لعقده ارتباطاً بحقوقهم وقضاياهم من جهة ، واختتاماً لمشروع تدعيم الشباب ذوي الإعاقة للمطالبة بحقوقهم في الضفة الغربية من جهةٍ أخرى، والذي استهدفَ مجموعة من الأشخاص ذوي الإعاقة الذينَ شارَكوا في المؤتمر بشكل فاعل. كما من خلال استهداف مجموعة أخرى من الأشخاص ذوي الإعاقة في المرحلة التحضيرية وخلال تنفيذ المؤتمر ممَّنْ يستهدفهم مشروع " الفلسطينيون ذوو الإعاقة يقودونَ التغيير".

٢. **تُعْتَبَرُ مشاركة مجموعة من الأشخاص ذوي الإعاقة الذينَ يمثلونَ الطاقات الشابّة لهذه الشريحة هيَ إحدى أهم أُسُس وأعمدة هذا المؤتمر:** إذْ تمثلُ الرافعة المتينة لعملية التمكين لهؤلاء الأشخاص كما تمثلُ إحدى رسائل المؤتمر التي تؤكد عدم إمكانية التخطيط والتنفيذ والتقييم للبرامج ذات العلاقة بالأشخاص ذوي الإعاقة دونَ مشاركتهم الفاعلة والكاملة في مختلف المراحل. كما دونَ أن يكونَ لهم الصوت الأعلى والكلمة الأولى والأخيرة.

٣ **الشَراكة المؤسساتية والعمل التَكامُلي:** وقدْ تجسدتْ هذه الفلسفة والمنهجية في كافة مراحل هذا المؤتمر، بدءًا بالشراكة المؤسساتية بينَ الجهات القائمة عليهِ والتي تم توثيقها بشكلٍ مهني من خلال إعداد وتوقيع مذكرة تفاهُم تضبطُ وتحكمُ العلاقة بينَ المؤسسات الشريكة، وامتداداً لتعددية وتنوع المؤسسات التي تمتْ دعوتها وشاركتْ في كافة فعاليات المؤتمر من قطاعات مؤسساتية متعددة.

٤ **البناء والتعلم والاستناد إلى تجارُب وإنجازات سابقة:** وقدْ تجَلّى ذلكَ في استناد المؤتمر من حيث الفلسفة والمرجعية إلى الإطار الاستراتيجي الوطني لقطاع الإعاقة في فلسطين ٢٠١٢م، هذا بالإضافة إلى المحاولة الجادة من قِبَل القائمين على المؤتمر لتصميم برنامج المؤتمر وآليات تيسيره لتكونَ بالحد الأقصى من العملية والمُرونة التي تَضْمَنُ بيئةً حقيقية للتفاعُل والحوار وتبادُل الخبرات والاستثمار بها. الأمر الذي انعكسَ على الأساليب المُتَّبَعة في رسم خارطة المؤتمر وآليات تنفيذه.

٥ **مراعاة التخصصية:** نظراً لكون المؤتمر قد استهدفَ في معالجاته كلا من قطاع الصحة والعمل والتعليم، فقدْ حرصَتْ إدارة المؤتمر على تحديد المدعُوّين وتوزيعهم في مجموعات عمل متخصصة حيثُ عملَ كُلٌّ منها على معالجة القطاع الذي يتفقُ مع مجال عمل المشاركين فيها واهتماماتهم.

٦ **المعالجَة الحقوقية والتنموية للإعاقة:** كما أسلفنا الذكر، اسْتَنَدَ المؤتمر في مرجعياته وتصميمه إلى الإطار الاستراتيجي الوطني لقطاع الإعاقة في فلسطين ٢٠١٢م، الذي عالجَ قضايا وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بناءً على المنظور الحقوقي والتنموي سواء على مستوى المرجعيات والأدبيات التي اعتمدَ عليها أو على مستوى التوجهات والأهداف الاستراتيجية التي تَبَنّاها والتي تعكسُ الأبعاد والمُنْطَلَقات الشمولية والتنموية في التعاطي مع ومعالجَة قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة. ومن ناحيةٍ أخرى، استندَ المؤتمر إلى القانون الفلسطيني لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم ٤ لعام ١٩٩٩م.

٧ **تأمين الترتيبات التيسيرية المعقولة:** لضمان المشاركة الكاملة والفاعلة والحقيقية لجميع المشاركين، عمدَ القائمونَ على المؤتمر إلى وضع كافة الآليات اللازمة كما تخصيص جزء من المصادر في سبيل معرفة وتأمين كافة الوسائل المطلوبة لتحقيق العدالة والمساواة في الوصول لِمَكان المؤتمر وللمعلومات المُتداوَلة على السواء دون تمييز على أي أساس. ومثالُ ذلك توفير مترجمين للغة الإشارة كما الترجمة الفورية للغة الإنجليزية، بالإضافة إلى توفير كافة المواد بطريقة برايل وإتاحة الفرصة لوجود مرافقين أو مساعدين شخصيين لمن أشارَ إلى حاجته لذلك.

٨ **بُعْد النظر:** في سبيل التأكد من أنَّ التوصيات والمخرجات التي سينتجها المؤتمر لن تكونَ دونَ جدوى، فقدْ ارتأى القائمون على المؤتمر ضرورة أن تتمَ رعايته من قِبَل المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة الذي يملكُ صلاحيات رسم السياسات الوطنية والتأثير فيها وتغيير أو تعديل التشريعات المحلية وغير ذلك من المهام التي سوفَ تضمنُ تعميم مخرجات المؤتمر والدفع باتجاه الالتزام بها من قِبَل الجهات ذات العلاقة وتحديداً الرسمية منها.

الأهداف

جاء هذا المؤتمر، كغيره من العديد من البرامج والفعاليات والأنشطة ، لتحقيق مجموعةٍ من الأهداف المُباشِرة و غير المباشرة، والتي تتمثلُ بالتالية:

١. الخروج بتَوَجُّهات عمل لقطاعات الصحة والتعليم والعمل من شأنها ترجمة الإطار الاستراتيجي الوطني لقطاع الإعاقة، لتُمَثِّلَ رُؤيا وطنية وأولويات يمكنُ العمل على تحقيقها خلال السنوات الثلاث القادمة ، وذلكَ من خلال إتاحة الفرصة والموارد اللازمة للأطراف ذات العلاقة بالحد الأقصى من المرونة والشمولية عبرَ بيئةٍ جامعة ومُوائِمة ومُريحة للحوار المفتوح والهادف والمُوَجَّه بما فيهِ صالح إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة والمساهمة في ضمان وصولهم للقطاعات المذكورة كغيرهم من المواطنين الفلسطينيين.

٢. تفعيل والتأكيد على أهمية الاستثمار في الإطار الاستراتيجي الوطني لقطاع الإعاقة وأهمية الدفع باتجاه تبنيه كمرجعية وتوجهات استراتيجية من قِبَل الأطراف ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بقطاع الإعاقة سواء الحكومية أو الأهلية أو القطاع الخاص أو المؤسسات الدولية.

٣ تعزيز دور المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة كأحد أهم االرافعات والأعمدة التي يجبُ أن تدفعَ باتجاه الارتقاء والنهوض بواقع الأشخاص ذوي الإعاقة في فلسطين على مستوى رسم السياسات والتخطيط والمتابعة وضمان جودة الخدمات بما ينسجمُ مع التوجه الحقوقي والتنموي للإعاقة.

٤ تمكين القيادات الشابّة من الأشخاص ذوي الإعاقة وتكريس مشاركتهم الفاعلة والحقيقية والمُنَظَّمة في البرامج والفعاليات ذات العلاقة بقضاياهم على المستوى الوطني وذلكَ في كافة المراحل بدءًا بالتخطيط ومروراً بالتحضير والتنفيذ وانتهاءً بالمتابعة والتقييم.

٥ تطوير وتعميم نموذج حقيقي وناجح للعمل المؤسساتي القائم على المشاركة والشَراكة والتكامُلية في فلسطين يمكنُ للمؤسسات الأخرى الاستفادة منهُ في المستقبل.

خطوتنا
نحو المش
وعدم
orward:
e Participatio
crimination"
DFID

خطوتنا الثانية "نحو المشاركة الفاعلة وعدم التمييز"
"A Step Forward: Towards Active Participation and Non-Discrimination"

المرحلة التحضيرية

وصولاً للأهداف والغايات المُراد تحقيقها من عقد هذا المؤتمر، وبالاستناد للمنهجية المُشار إليها أعلاه، فقد تخللتْ المرحلة التحضيرية مجموعة من الخطوات التي يمكنُ تلخيصها بالتالي:

١ **العصف الذهني حولَ ماهية المؤتمر وبَلْوَرة فكرته ومنهجيته:**

إنَّ فكرة عقد مؤتمر لكل من جمعية الشبّان المسيحية القدس، برنامج التأهيل ومركز إبداع المعلم في إطار شراكة كل منهم مع الاتحاد الفلسطيني العام للأشخاص ذوي الإعاقة ضمن مشروعين مختلفين كانتْ إحدى محتويات تلك المشاريع، إلاّ أنَّ الفكرة بحد ذاتها من حيثُ طريقة طرحها في كل من المقترحين كانت من المرونة بما يكفي لإتاحة فرصة حقيقيةٍ للتفكير المنفتح والحُر إلى حدٍ كبير. هذا مع ضرورة الإشارة إلى أنَّ القطاعات التي يهتم بها المشروعان هيَ الصحة والتعليم والعمل، وذلكَ بالتقاطُع مع المناصرة من خلال رفع الوعي والإعلام والضغط.

وهنا، تجدرُ الإشارة إلى أنَّ هذه المساحة من الحرية بشأن الأهداف والمنهجية والشكل والمضمون كانت كافية للتشاور والتفكير والطموح. وعليهِ، فقد تخللتْ المرحلة التحضيرية لقاءات بينَ فريق القائمين على المؤتمر والقيادات الشابّة من الأشخاص ذوي الإعاقة.

وقد تَقَرَّرَ عبر شراكة كافة الأطراف أن يكونَ المؤتمر نوعيّاً ومختلفاً عن المؤتمرات الأخرى، التي تكررَ عقدها في فلسطين، وتحديداً كما عَبَّرَ عنها أحد القادة الشبابّ من الأشخاص ذوي الإعاقة حيثُ قالَ: "لا نريد مؤتمرا عاديا، ولا نريد مزيدا من الأنشطة المُبْتَذَلة والمُسْتَهْلَكة...." . وبعدَ بضعة لقاءات تقررَ أن يكونَ المؤتمرُ خطوةً لتعزيز الخطوة السابقة المتمثلة في إعداد وإقرار الإطار الاستراتيجي الوطني لقطاع الإعاقة، ذلك من خلال وضع توجهات عمل مُشْتَقة من هذا الإطار لقطاعات الصحة والتعليم والعمل من قِبَل الجهات ذات العلاقة عبرَ مجموعات عمل مُوَزَّعة حسب كل قطاع، كما تقررَ أن تقوم المجموعات بمناقشة تلك القطاعات ضمن ثلاث جلسات تعالجُ الأولى منها السياسات والتشريعات والحقوق، والثانية الفقر وإتاحة الفرص وإمكانية الوصول، والثالثة التوجهات المجتمعية وقدرات القطاع المؤسساتية والمناصرة والإعلام، وذَلِكَ حسبَ مناطق التركيز والتوجهات والأهداف الاستراتيجية الواردة في الإطار الاستراتيجي الوطني لقطاع الإعاقة.

تجدرُ الإشارة هنا، إلى أن فريق العمل، قام بالتشاوُر مع خبير التخطيط الاستراتيجي الذي قادَ عملية إعداد الإطار الاستراتيجي لقطاع الإعاقة (الدكتور سائد جاسر)، حيث ساهمَ هذا التَشاوُر في توضيح كيفية الاستعانة

بالإطار كما ساهمَ في تحديد أهداف المؤتمر.

٢ التخطيط، في سبيل التحضير والإعداد للمؤتمر عبرَ عمليةٍ تكامُليةٍ ومُنظَّمة:
قامتْ المؤسسات الشريكة بعقد مجموعة من اللقاءات فيما بينَها بهدف تحديد وإقرار أهداف المؤتمر ومنهجيته بشكلٍ نهائي كما كافة المهام والأدوار المطلوبة بالإضافة إلى مجموعة الاحتياجات اللازمة، وعليهِ فقد قامت بتوزيع المهام وتحديد المُساهَمات كُلٌّ حسبَ إمكاناته وخبراته، وقد تمَ تشكيل لجنة مُثّلة للمؤسسات الشريكة لتقودَ عملية إدارة جميع مراحل تنفيذ المؤتمر. كما تخللتْ هذه المرحلة وضع معايير المشاركين سواء الأشخاص ذوي الإعاقة من القيادات الشابّة أو ممثلي المؤسسات المختلفة، بالإضافة إلى كونها وضعتْ خارطة واضحة للمهام في إطار علاقتها بالعامل الزمني.

وقد اتسمتْ عملية التخطيط بالانفتاح والمُرونة والتكامُلية بينَ جميع أفراد طاقم العمل سواء من حيث الاستعدادية للتعلم من بعضهم البعض أو من حيث توفر القدرة على العمل تحتَ الضغط وغيرها. كما اشتملتْ مرحلة التخطيط على اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة للتعامل مع المواقف الملحة ووضع الخطط البديلة عندَ الضرورة.

٣ رعاية المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة للمؤتمر:
انطلاقاً من كون المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة إحدى الرافعات والأعمدة الأهم في الحركة المطلبية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على أعلى المستويات، وانطلاقاً من كونه الجهة التي بادرتْ بالدفع باتجاه إعداد إطار استراتيجي وطني لقطاع الإعاقة في فلسطين، وإيماناً بضرورة البدء بالتعامُل مع هذا الجسم كمرجعية وطنية أساسية في قطاع الإعاقة في البلاد تضمُ العديد من الأطراف الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة، واستناداً إلى طبيعة مهام وأدوار ومسؤوليات المجلس والتي تدعمُ دونَ شَكّ مُخْرَجات وتوصيات المؤتمر، فقدْ ارْتَأتْ المؤسسات الشريكة ضرورة التوجه إلى طلب رعاية المجلس الأعلى للمؤتمر وذلكَ من خلال عقد لقاء سريع مع رئيسة المجلس الأعلى آنذاك السيدة ماجدة المصري، والتي دعمتْ هذا التوجه دونَ تردد ووافقتْ على رعاية المجلس للمؤتمر. وتبع ذلك إرسال رسالة توضيحية حولَ رؤية المؤسسات الشريكة للمؤتمر وكافة التفاصيل ذات العلاقة.

٤ تدريب الأشخاص ذوي الإعاقة من القيادات الشابّة:
تم اختيار ٢٤ من القيادات الشابّة من الأشخاص ذوي الإعاقة المنخرطين في كِلا المشروعين اللذَيْن يتم تنفيذهما بالشراكة مع الاتحاد الفلسطيني العام للأشخاص ذوي الإعاقة وذلكَ بالتساوي، و تم عقد جلستَيْن تحضيريتَيْن تم التركيز فيهما على مجموعة من الأمور والقضايا ذات العلاقة بالمؤتمر والتي يمكنُ تلخيصها بالتالية :

- فكرة المؤتمر وأهدافه ومرجعياته ومنهجيته وبرنامجه المبدئي.
- تحديد ميول واهتمامات القيادات الشابّة من حيث طبيعة المشاركة التي يرغبونَ بالمساهمة بها أثناء عقد المؤتمر، فإمّا المشاركة في اللجنة اللوجستية، أو المشاركة في مجموعات العمل.

- جلسات نقاش وحوار وتمكين حولَ ماهية الإطار الاستراتيجي الوطني لقطاع الإعاقة وكيفية قراءته والتعامل معه ارتباطاً بعلاقته بقطاعات الصحة والتعليم والعمل.
- جلسات تدريبية حولَ طبيعة مهام اللجنة اللوجستية وكيفية ممارسة تلك المهام بشكل تكامُلي وفعّال.
- مجموعة القضايا التي يمكنُ تضمينها داخل الكلمة التي سوفَ تمثلُ القيادات الشابّة وطبيعة تَوَجُّهها.

هذا بالإضافةِ إلى أنهُ تم عقد جلستَيْنِ إضافيَتَيْنِ للمُشاركات اللاتي لديهنَّ إعاقات/صعوبات سمعية، ذَلِكَ لحاجتهنَّ لمزيد من الشرح لبعض الأفكار والمفردات التي تضمنها الإطار الاستراتيجي لقطاع الإعاقة في فلسطين، استجابةً لمحدودية المخزون اللغوي لدى معظم الأشخاص ذوي الإعاقات السمعية في فلسطين.

وفي هذا السياق، تجدرُ الإشارةُ إلى حرص فريق العمل على تعزيز العديد من الرسائل والقِيَم لدى القيادات الشابّة التي هدفتْ إلى بناء فريق يتسمُ بروح العمل الجماعي لصالح قضايا وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بغض النظر عن المؤسسات أو المشاريع التي تستهدفهم وينتمونَ لها، كما هدفتْ إلى تعزيز التوجه والفلسفة التي تُفيدُ بأنَّ الأشخاص ذوي الإعاقة هم الأكثر قدرةً والأحَقّ في المشاركة والقيادة والتعبير في المؤتمرات والفعاليات والقضايا ذات العلاقة بحقوقهم.

٥ اتخاذ التدابير والإجراءات التي تُساهِمُ في جَعْل بيئة المؤتمر صديقة للتنوع:

بطبيعة الحال هناكَ أُمورٌ كانَ من الممكن تحديدها من خلال التجربة والخبرة في العمل في قطاع الإعاقة مثلَ الحرص على عقد المؤتمر في مكان يتوفرُ على كافة عناصر المُواءمة، إلا أن الفريق كانَ حريصاً من ناحيةٍ أخرى على عدم اعتماد الافتراضات الشخصية بهذا الخصوص، لذلك تم إرْفاق الدعوة للمشاركة في المؤتمر بنموذَج خاص بكل مُشارك/ة وذلك لرصد المتطلبات والاحتياجات التي تضمنُ المشاركة الكاملة والفاعلة لجميع المشاركين دونَ تمييز على أي أساس، ومن الأمثلة على الاحتياجات التي قامَ النموذج بقياسها : آليات التواصُل المفضلة، الحاجة أو عدمها للترجمة العربية الإنجليزية، الحاجة للترجمة بلغة الإشارة، الحاجة لمُرافِق/مُساعِد شخصي، الحاجة أو عدمها لمواد مطبوعة بطريقة برايل ...الخ. لقد تم اعتماد هذا النموذَج لاتخاذ كافة التدابير التي تضمنُ تأمين هذه الاحتياجات قبلَ انعقاد المؤتمر، كما اهتَمَّ الفريق بالتواصُل مع كل من لم يقُمْ بملء النموذج من المَدْعُوّين لتذكيرهم بضرورة ذلك وأثره على نوعية المشاركة.

٦ المُشارِكون والدعوات:

بدايةً، تم تحديد المعايير المُراد أخذها بعين الاعتبار لدى إقرار قائمة المدعُوّين للمشاركة في اليومين الأول والثاني تحديداً أي في مجموعات العمل المتخصصة، والتي تمثلتْ بِ:

- تنوع قطاعات العمل / حكومية أهلية، دولية، قطاع خاص.
- التوزيع الجغرافي / وسط وشمال وجنوب.
- طبيعة العمل وعلاقتها بالقطاعات المُسْتَهْدَفة / الصحة والتعليم والعمل.

- تنوع الشرائح والفئات المستهدفة كمَدْعُوّين / أشخاص بدون إعاقة وأشخاص ذوي إعاقة/ على ضرورة تنوع التمثيل على أساس نوع الإعاقة ليشملَ كافة أنواع الإعاقات/الصعوبات.
- ضرورة تمثيل قطاع الإعلام والمؤسسات الحقوقية.
- التركيز على تمثيل الوزارات التي تربطها علاقة مباشرة بالقطاعات والميادين المُسْتَهْدَفة.

وقد تم تحديد المشاركين بناءً على هذه المعايير، غيرَ أنَّ الدعوة للجلسة الختامية الرسمية في اليوم الثالث كانتْ مفتوحة للجميع. وفي سبيل ضمان إرسال الدعوات بشكلٍ منظم ومضبوط، فقدْ تم إرسالها من جهةٍ/مؤسسة واحدة ، كما تمَّتْ متابعتها والتأكد من وصولها والتذكير بها من نفس الجهة، بالإضافة إلى انهُ قد تم تخصيص بريد إلكتروني للمؤتمر لتعزيز مُلْكية جميع المؤسسات الشَريكة لهذا العمل وعدم ربطه بمؤسسة بعينِها أو شخص بعينه.

٧ أوراق العمل وكلمات المؤسسات الشريكة:

أجمع فريق العمل على ضرورة عدم إثقال المؤتمر بالكلمات والخطابات والعروض، وتم الاتفاق على أن يتم تمثيل المؤسسات الشريكة من خلال كلمة واحدة في اليوم الأول للمؤتمر واليوم الثالث، مع ضرورة تخصيص الوقت لكلمة الاتحاد والمجلس الأعلى والمؤسسات الشريكة في اليوم الأول ، بالإضافة إلى كلمات المؤسسات الداعمة في اليوم الثالث. هذا بالإضافةِ إلى أنهُ تم تحضير تقديم للإطار الاستراتيجي وأوراق عمل تعالج القطاعات الثلاثة من حيث المؤشرات الإحصائية ذات العلاقة وواقع الخدمات والإطار المفاهيمي ومناطق ورود القطاعات بشكل مباشر في الإطار الاستراتيجي الوطني لقطاع الإعاقة في فلسطين تَلاهُ بعض التساؤُلات التي من شأنها وضع قاعدة للحوار والاستفزاز الذهني داخل المجموعات.

خطوتنا الثانية: نحو المشاركة الفاعلة وعدم التمي
Forward: Towards Active Participation and
Non-Discrimination"
DFID

CARE
DFID

وقائع المؤتمر

يتناوَلُ هذا الجزء من التقرير مُلَخَّصاً لأهم التفاصيل والوقائع التي تخللتْ المرحلة التنفيذية للمؤتمر أي أهم وأبرز الجوانب التي يجدرُ توثيقها بشأن وقائع عقد المؤتمر، وذلكَ من خلال عرض البرنامج ومحاولة تلخيص أهم ما تخللَ كل قسم من أفكار ونقاط ومُشاهَدات. إذْ نَهْدِفُ من تفنيد هذا القسم من المؤتمر وتلخيصه إلى محاولة وضع القارئ في كامل الصورة بدءًا بالتخطيط وانتهاءً بالتقييم، هذا بالإضافة إلى حرص المؤسسات الشريكة على مشاركة القارئ كافة التفاصيل التي يمكنُ أن تكونَ دروساً مستفادةً له في حال أرادَ تبني هذه المنهجية.

الجلسة الافتتاحية

تضمنتْ هذه الجلسة كلماتٍ افتتاحيةٍ قصيرةٍ مَثَّلَتْ المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة والاتحاد الفلسطيني العام للأشخاص ذوي الإعاقة والمؤسسات الشريكة القائمة على تنفيذ المؤتمر.

حيثُ قامتْ معالي السيدة ماجدة المصري وزيرة الشؤون الاجتماعية بتمثيل المجلس الأعلى في كلمتها التي تقدمتْ الجلسة الافتتاحية كَراعي للمؤتمر وذلك بصِفَتِها رئيسة المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة بالإضافة لكونها وزيرة الشؤون الاجتماعية الفلسطينية.

أشارت معالي الوزيرة في مقدمة الكلمة إلى طبيعة المجلس الذي يقعُ على عاتقه دور ريادي يتمثلُ في التخطيط والمتابعة ووضع السياسات وتحديد معايير الجودة وتعديل التشريعات ووضع اللوائح والإجراءات، كما أشارتْ إلى أنَّ الإطار الاستراتيجي الوطني لقطاع الإعاقة كانَ أحد أهم أحلام القطاع مُثَّلاً بالأشخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم كما المؤسسات العاملة في مجال الإعاقة، وهوَ أحد أهم إنجازات المجلس وبالتالي لا بدَّ من استثماره من خلال العمل على تضمينه كفلسفة وتوجهات داخل كافة الخطط القطاعية والسياسات العامة والبرامج والتدخلات على نحوٍ يجعل منهُ أكثرَ تَلَمُّساً لحياة الأشخاص ذوي الإعاقة وأُسَرهم وبيئاتهم.

كما أكدت معالي الوزيرة على أنَّ التعليم والوصول للخدمات الصحية والعمل هيَ أهم القطاعات وأكثرها حيويةً، وعليهِ، يجب أن يشكل المؤتمر فرصةً حقيقيةً في استثمار الإطار الاستراتيجي وترجمته داخل تلك القطاعات وإثرائِها لضمان وصول الأشخاص ذوي الإعاقة لتلك القطاعات والحقوق دونَ تمييز على أساس الإعاقة أو على أساس نوع الإعاقة.

واختتمتْ معالي الوزيرة كلمتها مُشيرةً إلى إنَّ نجاح هذا المؤتمر يتجسدُ بنجاح المجموعات في الاتفاق على مُخْرَجاتٍ

وتوجهات عمل واقعية وتمثلُ أولوية من وجهة نظرٍ وطنية، يمكنُ للمجلس الأعلى تبنيها في خطة عمله والضغط باتجاه تضمينها في الخطط الاستراتيجية القطاعية.

وقدْ تَلا ذلك كلمة السيد رفيق أبو سيفين رئيس اللجنة المؤقتة للاتحاد الفلسطيني العام للأشخاص ذوي الإعاقة، والذي ارتأى القائمون على هذا المؤتمر ضرورة تخصيص كلمة للاتحاد باعتباره إحدى المِظَلات الوطنية الرئيسة التي تُمثِّلُ قطاع الإعاقة في فلسطين والمنظمة الجماهيرية الوحيدة التي تُمثِّلُ جميع الأشخاص ذوي الإعاقة دونَ تمييز أو استثناء على أي أساس.

بدأ السيد رفيق أبو سيفين كلمتهُ مُشيراً إلى دور الاتحاد في تمثيل الأشخاص ذوي الإعاقة وإيصال صوتهم والدفاع عن حقوقهم ورصد ومتابعة الانتهاكات التي تقعُ عليهم على أساس الإعاقة، بالإضافة إلى دوره في تنسيق الجهود على المستوى المجتمعي والمؤسساتي والقاعدي تلكَ الرامية إلى تحسين واقع الأشخاص ذوي الإعاقة في فلسطين. كما أكَّدَ على تمسُّك الاتحاد بهذا الدور بغض النظر عن الإشكاليات والتحديات التي تُواجهُه وبأنهُ لن يدخر جُهْداً في سبيل استعادة ثقة أعضائه وكسب دعم المؤسسات والأفراد لصالح الحركة المطلبية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

واختتمَ السيد رفيق أبو سيفين كلمته بالشكر والتقدير إلى جميع المؤسسات التي أخذتْ على عاتقها مسؤولية التنسيق والتشارُك والشَراكة المستمرة مع الاتحاد لبناء قدراته وتفعيل أدواره وإعلاء صوته. كما الإصْرار على التعامُل مع كيانه كالمِظَلّةِ والممثل الشرعيّ لكافة المواطنين الفلسطينيين ذوي الإعاقة داخلَ البلادِ وفي مخيمات الشَتاتِ في البُلْدانِ المُجاورة. وقد خَصَّ بالشكر جمعية الشُبّان المسيحية القدس برنامج التأهيل ومركز إبداع المعلم ، كمؤسساتٍ تربطُها بالاتحاد شَراكةٌ مُنَظَّمة يحكمُها توجهٌ وخططٌ واضحة. وقد دعا إلى ضرورة أن تمتدَّ هذه الشراكة لتصلَ جميع المؤسسات، وتشكيل شبكةٌ موحدة تعملُ ضمنَ أُطُرٍ وأبعادٍ عموديةٍ وأُفُقيةٍ وتكامُلية لصالح الأشخاص ذوي الإعاقة الذي فيهِ صالح البلاد ورافعةٌ لحضارتها.

واختتمت الكلمات بكلمة ترحيبية تُمثِّلُ المؤسسات الشَريكة القائمة على المؤتمر، قامَ بتقديمها السيد نادر أبو عَمْشا الذي رحب بالحضور وتقدير المُشارَكة مُؤَكِّداً على تقديره لرعاية المجلس الأعلى لهذا المؤتمر مُشيراً إلى أنَّ هذه الرعاية تزيدُ مُخْرَجات المؤتمر إثراءً وفاعلية. كما تابعَ بالإشارة إلى إنَّ هذا المؤتمر هُوَ بمثابةِ نَموذَجٌ حقيقي للعمل التَشارُكي والتَكامُلي بينَ المؤسسات بغض النظر عن سياسةِ كلٍّ منها في سبيل التقليل من الازدواجية والابتذال والتشتت وعشوائية الجهود التي تُسَيْطِرُ في الغالب على العمل المؤسساتي داخلَ قطاع الإعاقة، مُسْتَشْهداً بما يُشيرُ إليهِ وصف القطاع كما جاءَ في الإطار الاستراتيجي الوطني لقطاع الإعاقة في فلسطين.

وتابع كلمته مُعَبِّراً عن فخر المؤسسات بجوهر هذه الشراكة الذي تم اكتساب فلسفته شَكْلاً ومضموناً من أحلامِ وطُموحات القيادات الشابّة من الأشخاص ذوي الإعاقة الذين تَستهدفهم المؤسسات في برامجها، والذينَ يسيرونَ قُدُماً نحوَ التمكين على المستوى المعرفي كما على مستوى المهارات الشخصية وُصولاً إلى وجودهم بقوة وإصْرار في

عملية التخطيط والتنفيذ لهذا المؤتمر. كما وأكّدَ على أنهم سوفَ يُشاركونَ بذاتِ القوة في تقييمه جنبًا إلى جنب مع المؤسسات القائمة على هذا المؤتمر.

من جهة أخرى اشارَ السيد نادر أبو عمشا إلى الهدف من هذا المؤتمر ومناطق تركيزه ومنهجيته مُنَوِّهاً إلى أنَّ التنسيق مع ممثلين عن المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة قد جاءَ لضمان تضمين مخرجات هذا المؤتمر خطته العملية كما خطط المؤسسات الأعضاء، سواء من خلال تضمين المخرجات في الخطط الاستراتيجية القطاعية أو في البرامج التي يتمُ تنفيذُها. مُؤَكِّداً على أنَّ المؤسسات الشريكة ستقومُ بالدفاع والمناصرة لصالح هذه المخرجات من خلال عضويتها في المجلس الأعلى كما من خلال حملات الضغط والمناصرة التي تقودُها. كما أشارَ أيضاً إلى أنَّ المؤسسات الشريكة وحسبَ ما ينسجمُ مع سياستها ومجالات عملها سوفَ تعملُ على تضمين مخرجات المؤتمر وتوصياته في برامجها وخدماتها ذات العلاقة بالقطاعات المذكورة والمستهدفة في هذا المؤتمر.

واختتمَ كلمته مُشيراً إلى أنَّ مرجعية المؤتمر هيَ الإطار الاستراتيجي الوطني لقطاع الإعاقة في فلسطين والذي يمثلُ انعكاساً للتوجه والمنظور الحقوقي والتنموي للإعاقة، هذا التوجه الذي يمثلُ الرافعة الأساسية للارتقاء بواقع الأشخاص ذوي الإعاقة على المستوى الفَلْسَفي المَفاهيمي والقانوني والمجتمعي، داعياً المُشاركين إلى استثمار هذه الفرصة بما يُحَقِّقُ الأهداف المَرْجُوّة من المؤتمر وبما يخدمُ مصالح وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

وعلاوةً على ما سبق، فقد تضمنتْ الجلسة الافتتاحية عرضاً مُفَصَّلاً لبرنامج المؤتمر ومنهجيته من قِبَل السيدة رَوان خَيّاط، تَلاهُ عَرْضٌ للملخص الإطار الاستراتيجي الوطني لقطاع الإعاقة في فلسطين قامَ به السيد عُمَر عَسّاف، والذي رَكَّزَ فيهِ على تلخيص منهجية الإطار وتحليل بيئة القطاع وهُوِيَتِه والأهداف والتوجهات الاستراتيجية.

خطوتنا الثانية: نحو المشاركة الفاعلة وعدم التمي
"A Step Forward: Towards Active Participation and Non-Discrimination"
DFID

مجموعات العمل

تمَّ تقسيم المُشاركينَ إلى مجموعات العمل (الصحة والتعليم والعمل) ذَلِكَ حَسْبَ ما قاموا باختياره من خلال نَمَاذِج المُشارَكة التي تمَّ إرْفاقِها بالدعوة. هذا بالإضافة إلى حضور العديد من الأشخاص غير المُسَجَّلين والذينَ ، إمّا لم تتم دعوتهم أو أنهم لم يعبئوا نماذج المُشارَكة بشكلٍ مُسْبَق. الأمر الذي تَطَلَّبَ من القائمينَ على المؤتمر التعامُل بشيءٍ من المُرونة بهذا الخصوص من خلال مساعدتهم على اختيار المجموعات التي يريدونَ الانضمام إليها واتخاذ التدابير اللازمة لذلك. وبشكلٍ عام، ساعدتْ نماذج المشاركة على تحديد المُشاركين وطبيعة احتياجاتهم وتأمينها بشكلٍ سَهْل وَسَلِس ومَدْروس ومُنَظَّم.

- عرض أوراق العمل ومُناقَشَتُها.
- وضع توجهات عمل لصالح السياسات والتشريعات والحقوق والأنظمة.
- وضع توجهات عمل لصالح معالجة الفقر وإمكانية الوصول.
- وضع توجهات عمل لصالح التوجهات المجتمعية والمناصرة وقدرات القطاع.

وتجدرُ الإشارةُ هنا إلى أنهُ تم تحديد هذه العناوين بالاستعانة بالتوجهات الاستراتيجية التي اشْتَمَلَ عليها الإطار الاستراتيجي الوطني لقطاع الإعاقة باعتباره المرجعية الأساسية والمحورية لهذا المؤتمر، كما تم بناء وتصميم العديد من المحاور الفرعية لمجموعات العمل بالاستناد إلى اتجاهات وسياسات التدخل ومؤشرات النجاح والتدخلات التي اشتملَ عليها الإطار أيضاً. إلا أنَّ هذا لا يعني تجَاهُل المرجعيات الأخرى وتجَارُب وخبرات المُشاركين. على العكس من ذَلِكَ، فقدْ حرصَ المُيَسِّرونَ على الاستثمار بخبرات المُشاركين بالحد الأقصى، على أن لا يتعارَضَ ذلك مع جوهر خطة العمل. هذا بالإضافة إلى المرجعيات القانونية المحلية مثل القانون الفلسطيني لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم ٤ لسنة ١٩٩٩ وقانون العمل الفلسطيني رقم٧ لسنة ٢٠٠٠ ، وقانون الخدمة المدنية المعدل ٢٠٠٥م وغير ذلك من قرارات ولوائح وأنظمة ذات علاقة.

وفيما يلي مُلَخَّصٌ لوقائع جلسات مجموعات العمل كُلٌّ على حِدة، والذي تمَّ استخلاصه من تَقارير المُيَسِّرين:

خطوتنا الثانية: ن
and Non-Discrimination"

ملخص جلسات قطاع العمل

بدايةً، تم عرض ومناقشة ورقة عمل في مقدمة الجلسة الأولى للمجموعة ، و تضمنتْ عرضا لملخص الواقع الإحصائي المرتبط بمشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل بالإضافة إلى عرض للخدمات ذات العلاقة، كما الإطار المفاهيمي والنماذج والتوجهات التي تحكمه والتدخلات ذات العلاقة كما وردتْ في الإطار الاستراتيجي الوطني لقطاع الإعاقة، حيثُ كانت ورقة العمل مقدمة للحوار والنقاش والعصف الذهني.

من ثم قامَ الميسرون بتوجيه الحوار حولَ واقع مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل في إطار علاقته بالسياسات والتشريعات والحقوق والأنظمة، وذلكَ من خلال طرح مجموعة من التساؤلات التي تم تحويلها إلى محاور وموضوعات حسبَ تصويت الأغلبية من المشاركين، حيثُ تمَّ تقسيم المشاركين إلى مجموعات مُصَغَّرة حسبَ كل محور أو موضوع.

ومن أهم وأبرز القضايا والتوجهات التي نتجتْ عن الجلسة الأولى مجموعة النقاط التالية :

- ضرورة أن يكون هناك سياسة وطنية لتنظيم عملية تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة.

- ضرورة العمل على التنسيق مع المجلس التشريعي والضغط باتجاه تعديل القوانين والتشريعات ذات العلاقة.
- ضرورة وضع نظام لصندوق التشغيل وذلكَ لتفعيل مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في المؤسسات التشغيلية التابعة للقطاع الخاص.
- ضرورة وضع سياسات لتحفيز أصحاب العمل على توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة كما ضرورة وجود مواد جزائية.

أمّا الجلسة الثانية فقد تناولتْ هذا الحق في إطار علاقته بالفقر وإتاحة الفُرَص وإمكانية الوصول. وفي هذه الجلسة قد تمتْ الاستعانة بفيلم قصير كمقدمة للجلسة. ومن خلال مشاهدة المُشاركين للفيلم تم تحديد بعض القضايا التي قاموا بمعالجتها من خلال مجموعات عمل مُصَغَّرة كما في الجلسة السابقة.

ومن أهم الأمثلة على مُخْرَجات هذه الجلسة هيَ التالية:

- ضرورة توفير برامج التشخيص والتأهيل والتدريب المهني.
- ضرورة تطوير برامج الإقراض وتطويع أنظمتها بما يستجيبُ لاحتياجات ومتطلبات الأشخاص ذوي الإعاقة.
- اتخاذ التدابير اللازمة لتصميم بيئة مُوائِمة للأشخاص ذوي الإعاقة لتسهيل وصولهم لأماكن العمل وتحديداً فيما يتعلقُ بالمواصلات العامة والشوارع.
- ضرورة إجراء مسح شامل لسوق العمل وتطوير برامج التدريب المهني وتحديثها أو استحداثها بما يستجيبُ لمتطلبات سوق العمل الفلسطيني.

أمّا الجلسة الثالثة فقد عملتْ على معالجة حق الأشخاص ذوي الإعاقة في المُشاركة في سوق العمل في إطار علاقته بالتوجهات المجتمعية والمناصرة وقدرات القطاع. وذلكَ من خلال طرح مجموعة من التَساؤُلات وإدارة حوار مفتوح ومجموعات عمل مُصَغَّرة خرجتْ بعدة توجهات عمل مثل :

- ضرورة التشبيك بينَ المؤسسات واتخاذ التدابير اللازمة لبناء نظام وطني لجمع المعلومات وبناء قاعدة بيانات خاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة.
- ضرورة تفعيل دور الإعلام من خلال برامج واستراتيجيات إعلامية.
- عمل برامج توعوية لصالح تغيير النظرة المجتمعية السلبية نحوالأشخاص ذوي الإعاقة.
- تطوير مهارات ومؤهلات الكوادر التي تعملُ في مراكز التدريب المهني.

ومن أهم العوامل التي ساهمتْ في إنجاح سير عمل المجموعة وإثراء النقاش هي:

- تنوع الخبرات بينَ المشاركين ومشاركة العديد من الممثلين عن المؤسسات العاملة في مجال الإعاقة.
- التفاعُل الإيجابي بينَ المُشاركين والمُشاركة القوية والفاعلة للأشخاص ذوي الإعاقة.
- الجدية والاستعداد للتعاوُن وتغطية كافة الاحتياجات اللوجستية للمشاركين من قِبَل اللجنة اللوجستية.
- عمل القائمين على المؤتمر بروح الفريق والتخطيط والتنظيم المُسْبَق.

أما أبـرز التحـديات والصعـوبـات التي بـرزتْ أثناء العمل فقـد تمثلتْ في الغالب بـعدم كـفاية الوقـت المخصص لمعالجة الجلسات، أي أنَّ الموضوعات والقضايا والعناوين المُراد مُعالجتها كانتْ متعددة ومتنوعة وتحتاجُ لمُتَّسَعٍ أكثر من الوقت.

ملخص جلسات قطاع الصحة

استقتْ عملية تيسير هذه المجموعة كما سابقتها المنهجية وآليات التيسير من الإطار العام لمنهجية المؤتمر القائمة على التحليل والحوار والمشاركة والفلسفة الحقوقية وتقديم توصيات ومُخرَجات واقعية تمثلُ طموح المجموعة وتأخذُ بعين الاعتبار الموضوعية والسياق الفلسطيني. وقدْ ضَمَّتْ هذه المجموعة أعضاء مُتَنَوّعي المرجعيات والتخصصات والخبرات والاهتمامات. فبعضهم يمثلُ قطاع التأهيل، ومنهم من يمثلُ منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة. كما هناكَ من يمثلُ القطاع الصحي الحكومي بالإضافة إلى مجموعة من القيادات الشابة من الأشخاص ذوي الإعاقة وبعض المنظمات الدولية.

وتجدرُ الإشارة هنا إلى أنَّ شكل الجلسات وعناوينها لا يختلفُ عمّا تم عرضه بشأن المجموعة السابقة، إلا أنهُ تم اعتماد تحليل المشاكل وتحويل مسبباتها إلى توصيات وتوجهات عمل كأحد أهم الآليات والأدوات التي تم استخدامها لتحقيق الأهداف المرجُوَّة من عمل تلكَ المجموعة. هذا بالإضافة إلى العمل التشاركي من خلال مجموعات مُصَغَّرة مبنية على تجَارُب وخبرات ومعارف المُشاركين.

ومن أهم نقاط القوة التي اتسمتْ بها هذه المجموعة هيَ إصرار المجموعة على العمل الدَؤوب والانفتاح وتَقَبُّل الآخر والمُرونة واستيعاب ردود أفعال البعض وتفاعُلهم غير المهني وامتصاصها في سبيل إنجاح عمل المجموعة. حيثُ اشتملتْ عُضْوية هذه المجموعة على بعض الأشخاص الذينَ لديهم إعاقة والذينَ اتسمَ تفاعُلهم بالسلبية إذْ كانَ محكوماً بمشاعرَ مشحونةٍ وغاضبة. الأمر الذي كانَ يسببُ بعض الإرباك من وقتٍ لآخر أثناء سير العمل. والذي ما كانَ ليتوقفَ لولا تفهم المُيَسِّرين والمُشاركين المُسْتَهْدَفين وتحديداً من يمثلُ منهم القطاع الحكومي.

EXIT

ملخص جلسات قطاع التعليم

بدأت أعمال جلسات مجموعة قطاع التعليم بمشاركة حوالي ٣٠ مشاركا من ممثلي مختلف المؤسسات الحكومية والأهلية والنقابية المعنية بشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة. واستهلت الجلسة الأولى بعرض لورقة حول "حق الأشخاص ذوي الإعاقة في الوصول للخدمات التعليمية ما بينَ الإطار الاستراتيجي الوطني لقطاع الإعاقة في فلسطين والواقع الحالي" التي قدمت المرتكزات القانونية التي تبين وتفصل حق الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم دولياً ومحلياً. بالإضافة إلى عرض لواقع تقديم الخدمات التعليمية للأشخاص ذوي الإعاقة من قبل المؤسسات الحكومية والخاصة والأهلية ومؤسسات التعليم العالي. وكذلك عرضٌ تحليليٌ لما يطرحه الإطار الوطني الاستراتيجي لقطاع الإعاقة من توجهاتٍ استراتيجية مستقبلية نحو الإيفاء بالحق في التعليم للأشخاص ذوي الإعاقة.

تبع هذا العرض مساحة من النقاش حول ما تضمنته الورقة، ارتكز على تبيين واقع الخدمات والسياسات الحكومية فيما يخص تعليم الأشخاص ذوي الإعاقة. حيث أشار بعض المشاركين والمشاركات إلى الجهود التي تبذلها وزارة التربية والتعليم نحو تطبيق سياسات التعليم الجامع من تركيز على مواصفات الأبنية الحديثة للمدارس وتوفير الأدوات المساعدة للطلبة ذوي الإعاقات المختلفة وتوفير الإرشاد للطلبة وذويهم وكذلك تدريب المعلمين. في حين أشار آخرون إلى

جوانب عدم اكتمال هذه الجهود وضرورة تعزيزها والعمل على تطويرها بهدف تحقيق مبدأ التعليم الجامع. فرغم وجود أرضية عمل تتمثل في الخدمات التي تقدم حالياً إلا انه لابد من الاعتراف بعدم كفاية هذه الإجراءات مثلاً في موضوع تأهيل الأبنية المدرسية القائمة وخدمات التأهيل المطلوبة من أجل الوصول لبنية تحتية جامعة بالمعنى الشمولي، وكذلك عدم شمولية خدمات الادوات المساعدة إذ أن عدد الطلبة الذين يحصلون على هذه الأدوات قليل جداً.

ومن ناحية ثانية أثار المشاركون والمشاركات قضية مدى أهلية المناهج الفلسطينية من حيث ترويجها لفكر الاندماج ومن حيث مدى مرونتها لمتطلبات تعلم الأشخاص ذوي الإعاقات المختلفة. كما أكد المشاركون على أهمية أن يقوم الجميع بأدوارهم من أجل تفعيل الشراكة بين المؤسسات الحكومية والأهلية في تطوير خدمات التعليم للأشخاص ذوي الإعاقة.

كما تناولت النقاشات قضية تحديد أولويات للسياسات التعليمية التي يمكن لمؤسسات مشتركةً العمل عليها. وعمل المشاركون والمشاركات ضمن مجموعات عمل صغيرة تنوعت وفقاً للمحاور التي يطرحها الإطار الوطني الاستراتيجي ، وتم تقديم اثني عشر محوراً سياساتياً يعكس اهتمامات المشاركين والمشاركات من اجل تحسين وصول الأشخاص ذوي الإعاقة للخدمات التعليمية. وتم اختيار خمسة اولويات بالتصويت من قبل المشاركين. وكانت السياسات ذات الأولوية هي كالتالي:

- تطوير نظام رقابة ومتابعة على مدى تطبيق مبدأ التعليم الجامع
- تطوير معايير أخلاقيات وتقديم خدمات تعليمية وفق الشروط المهنية
- تحديد معايير البيئة التعليمية الجامعة لكافة المراحل التعليمية وآليات متابعتها
- تعديل معايير القبول في الجامعات لتصبح أكثر حساسية لبعض فئات الأشخاص ذوي الإعاقة مثل الأشخاص ذوي الإعاقات السمعية أو صعوبات التعلم أو غيرها
- مأسسة نظام للأدوات والوسائل المساندة.

وفي الجلسات التالية تطور عمل المجموعة ليتناول بتفصيل أكثرالأولويات السياساتية التي تم إقرارها. وكان الهدف تحديد توجهات عملية لكل من تلك السياسات تتوافق مع التدخلات التي نص عليها الإطار الاستراتيجي لقطاع الإعاقة. وبعد العمل ضمن مجموعات مصغرة تم التوصل إلى توجهات عمل محددة لكل من الأولويات السياساتية سيتم إلقاء الضوء عليها بالتفصيل في معرض الحديث عن مخرجات المؤتمر.

كما تناولت جلسات مجموعة العمل الخاصة بقطاع التعليم محور الضغط والمناصرة وتم وضع مقترحات لتطوير آليات الضغط والمناصرة بحيث تكون أكثر فعالية وتأثيراً. كما تمت مناقشة كيفية إحداث تغيير في التوجهات المجتمعية من خلال الإعلام وبرامج التوعية المدروسة. بالإضافة إلى ذلك ناقشت المجموعة الفجوات والنقص الموجود في قدرات مؤسسات القطاع في قضايا الضغط والمناصرة والتشبيك.

تنوعت منهجية العمل ضمن المجموعة بين النقاشات العامة والعصف الذهني، والعمل ضمن مجموعات صغيرة، وعرض مخرجات عمل المجموعات ونقاشها بشكل جماعي. وتميزت مجموعة العمل الخاصة بقطاع التعليم بتنوع خلفيات المشاركين والمشاركات أكاديمياً ومهنياً، فقد كان هناك تمثيل لمؤسسات رسمية وأخرى أهلية ومؤسسات تعليم عال وطفولة مبكرة وتعليم عام بالإضافة إلى الشباب ذوي الإعاقة.

كما تميزت مجموعة العمل بقوة الآراء والأفكار المطروحة للنقاش والتي كان واضحاً استنادها إلى إيمان المشاركين والمشاركات بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وكذلك إلى إلمامهم وخبراتهم الواسعة والمتنوعة في مجال قضايا وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. كما برز في مجموعة العمل الخاصة بقطاع التعليم سعيهم إلى تضمين مختلف أنواع الإعاقات في كافة مراحل النقاش والعمل ضمن المجموعات. فكان هناك من المشاركين مَنْ حرص على لفت الانتباه دائماً إلى الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية ومتطلبات وصولهم للتعليم الجامع. ومشاركون آخرون أبرزوا واقع تعليم الأشخاص ذوي الإعاقات السمعية ومتطلباته. كما تم التركيز على كافة أنواع الإعاقات. ومن ناحية آخرى تميزت مجموعة العمل الخاصة بقطاع التعليم بالحرص على مراجعة الأفكار المطروحة والمخرجات الموصى بها وإقرارها بشكل تشاركي وتفاعلي.

YMCA
YCARE
خطوتنا الثانية: نحو المشاركة الفاعلة وعدم التمييز
"A Step Forward: Towards Active Participation and Non-Discrimination"
DFID

العرض الأوَّلي للمُخْرَجات الخاصة بمجموعات العمل الثلاث

في ختام الجلسات الثلاث لمجموعات العمل القطاعية مع نهاية اليوم الثاني من المؤتمر، تمَّتْ دعوة كافة المشاركين/ات لعرض مُخْرَجات المجموعات الثلاثة أمامَ الجميع، حيثُ تمَ عرض توجهات العمل بشكلِها المبدئي كما وضعتها كل مجموعة. وتمت الإشارة من قِبَل إدارة المؤتمر إلى أنَّ هذه المخرَجات سوفَ تخضعُ للمُعالجَة قبلَ عرضها في الجلسة الختامية الرسمية، على أنَّ تلك المُعالجَة سوفَ تحرصُ على الحفاظ على أفكار مجموعات العمل وتوصياتهم وطموحاتهم.

تكمُنُ أهمية هذه الجلسة في محاولتها وضع جميع المشاركين بغض النظر عن المجموعة التي شاركَ فيها كل منهم في الصورة الكاملة للتوصيات والمُخْرَجات التي سوفَ تُمثِّلُ نتاج عمل الجميع في المؤتمر. هذا بالإضافة إلى إعطائهم فرصة التعقيب أو المساهمة في تقديم الملاحظات لصالح تطوير المُخْرَجات وتدعيمها.

خطوتنا الثانية: نحو المشاركة الفاعلة وعدم التمييز

الجلسة الختامية الرسمية

بدايةً، تجدرُ الإشارة إلى أنَّ طبيعة الدعوة لهذه الجلسة كانتْ مفتوحة وعامة، وبالتالي كانَ هناك العديد من الحضور الذينَ لم يشاركوا في اليومين السابقَينْ. الأمر الذي تَرَتَّبَ عليهِ حضور عدد لا بأسَ به من الأفراد والمؤسسات الحكومية والأهلية والدولية والإعلاميين والأشخاص ذوي الإعاقة. هذا بالإضافة إلى دعوة الجهات الداعمة والمُمَوِّلة للمؤتمر، كما تمت دعوة العديد من صُنّاع القَرار وتحديداً مَنْ تَصِلُهم علاقة مُباشِرة بالقطاعات الثلاثة التي يركزُ المؤتمر على مُعالجَتِها. وقد حضرَتْ الجهات التمويلية لهذه الجلسة، في حين لم يحضرْ معظم صُناع وآخِذيْ القرار في المؤسسات الحكومية.

تم افتتاح الجلسة بمجموعةٍ من الكلمات الافتتاحية التي مَثَّلَتْ المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة والمؤسسات الشَريكة والقيادات الشابّة من الأشخاص ذوي الإعاقة والاتحاد الأوروبي والوكالة البريطانية للتنمية الدولية.

تضمنت هذه الكلمات مجموعة من التوجهات المُشْتَرَكة والمتشابهة التي يمكنُ تلخيصها بأن هذا المؤتمر " نموذَج نادر وناجح للعمل التَشارُكي والتنمية الجامعة والتمكين والشَراكة الحقيقية الفاعلة للأشخاص ذوي الإعاقة". حيثُ أنهم وكما أشارَ السيد جفري تيدور ممثل الوكالة البريطانية للتنمية الدولية بالدرجة الأولى " شباب وشابّات متحمسون للعمل المستمر والدَؤوب لتحقيق أحلامهم وطموحاتهم في العَدالة والمساواة وإحقاق الحقوق". كما أشارتْ السيدة اولغا باوس جيبيرت ممثلة الاتحاد الأوروبي " فإنَّ المُعالجَة الحقوقية والتنموية لقضايا الأشخاص ذوي الإعاقة أصبحتْ تُمثِّلُ المنهجية المُتَّبَعة والفلسفة الأساسية لدى الجهات والمؤسسات الداعمة. كما أنَّ صُعود هذه القضية على سُلَّم الأولويات في تَزايُدٍ كبيرٍ وملحوظ".

وفي ذات الوقت، أَكَّدَ السيد زياد عمرو ممثل المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة على " ضرورة تفعيل وزيادة الجهود والحملات الرامية إلى الضغط على صُنّاع وآخِذي القرار من أجل وضع السياسات وتخصيص الموازَنات اللازمة لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من الوصول للحقوق والخدمات على قدم المساواة مع الآخرين. كما أَكَّدَ أنَّ هذه المرحلة هيَ مرحلة حيوية وخصبة خاصةً في ظل تفعيل المجلس الأعلى ، وسعيه لتشكيل لجان تقعُ على عاتقها مجموعة كبيرة من المسؤوليات والأدوار، ذات العلاقة بالتخطيط والتأثير في التشريعات والسياسات وتحديد معايير الجودة للخدمات كما الرصد والمتابعة والمناصرة".

وقدْ لاحظت القيادات الشابّة في كلمتها " مجموعة التغييرات الإيجابية التي تحققتْ على المستوى الفردي كنتيجةٍ

لمشاركتهم في البرامج الرامية إلى التمكين وزيادة الوعي بالحقوق وتطوير المهارات لديهم في المناصرة والدفاع عن هذه الحقوق وتمثيلها أمامَ صُنّاع القرار والمجتمع المحلي. مُشيرينَ إلى أنَّ عملية التمكين تلك كانتْ قاسية وطويلة ومؤلمة وهامّة . إذْ ساعَدَتْهُمْ في الانتقال من التهميش والإقصاء إلى القيادة والثقة والتَصَدُّر. كما أكَّدوا على أهمية وجودهم ومشاركتهم في كافة مراحل المؤتمر وأهمية تمثيلهم لأنفسهم بهذه المناسبة والتي تقولُ بأنهم موجودون حتماً وبقوة على رأس الفعاليات التي تَخُصُّ قضاياهم".

وقد أكَّدَتْ المؤسسات الشريكة عبرَ كلمةٍ ألقاها السيد رفعت الصبّاح على فخرها الكبير بهذا الإنجاز وتقديرها العالي لجميع مَنْ ساهموا في إنجاحه وإثْرائِهِ. وأنها سوفَ تقوم بتبني المخرجات التي تتفقُ مع سياساتها وتوجهات عملها وبرامجها وإمكاناتها. كما سوفَ تعملُ وضِمْنَ حملات الضغط والمناصرة التي تُنَفِّذُها على الضغط على الأطراف ذات العلاقة لتَبني هذه المُخْرَجات وتضمينها داخلَ سياساتهم واستراتيجياتهم وقراراتهم وإجراءاتهم.

ومن ثَمَّ قامَ مُمَثِّلو مجموعات العمل بعرض المُخْرَجات (توجهات العمل) أمامَ الحضور وذلكَ بعدَ المُعالجَة التي قامتْ بها إدارة المؤتمر مُسْبَقاً، تَلا ذَلِكَ فتح الباب للمُلاحَظات والتعقيب، والتي يمكنُ تلخيص بعضها بالتالية:

١. ضرورة المُسارَعة في إنجاز البَلْورة النهائية لتوجهات العمل وتقديمها للمجلس الأعلى لشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة ، خاصةً وأنَّ العام الحالي يشهدُ قيام جميع الوزارات بإعداد الخطط الاستراتيجية القطاعية وعبر القطاعية للعام ٢٠١٤/٢٠١٦، وذلكَ للتأكد من تضمين توجهات العمل والتوصيات في تلك الاستراتيجيات.

٢. ضرورة السعي باتجاه زيادة النشاطات والفعاليات الجماهيرية في الشارع الفلسطيني، والحد من المؤتمرات وورشات العمل، وذلكَ لزيادة الحشد والتأييد المجتمعي كما الضغط والتأثير على الجهات والأطراف ذات العلاقة ، في سبيل تحسين واقع الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل ملموس وحقيقي.

٣. ضرورة التحقق من أنَّ توجهات العمل تأخذُ بعين الاعتبار في مُعالجَة القطاعات الثلاثة (الصحة والتعليم والعمل) السياسات والتشريعات والمواءمة والتوجهات المجتمعية والخدمات.

٤. ضرورة تفعيل دور الإعلام ، ووضع آليات جديدة لاستقطابه لصالح إحداث التغيير الحقيقي على الواقع القانوني والمجتمعي والفردي للأشخاص ذوي الإعاقة، وأهمية أن يكون من الأطراف المشاركين في مثل هذه الفعاليات.

وقد اخْتُتِمَتْ هذه الجلسة بالتعقيب على المُلاحَظات أعلاه والإشارة إلى أنَّ المرجعية الأساسية هيَ الإطار الاستراتيجي لقطاع الإعاقة بالإضافة إلى المُخْرَجات التي نتجتْ عن عمل المجموعات، وهيَ دونَ شَكّ شاملة للعديد من المُلاحَظات التي تقدمَ بها بعض الحضور. ومن ثمَّ قامَ السيد نادر أبو عمشا بشكر الحضور ثانيةً وإغلاق المؤتمر.

المخرجات والتوصيات

المخرجات الخاصة بقطاع التعليم

القسم الأوّل: السياسات والحقوق والتشريعات والأنظمة

أ) تحديد معايير موحدة ومُلْزمة ومُعْلَنة للبيئة التعليمية الجامعة (لكافة المراحل التعليمية) وتحديد آليات متابعتها، من خلال.

- إخضاع المناهج لعملية تطويع لمتطلبات تعليم الأشخاص ذوي الإعاقة
- تعديل معايير القبول في الجامعات لتصبح أكثر حساسية للظروف والمحددات التعليمية لبعض فئات الأشخاص ذوي الإعاقة مثل الأشخاص ذوي الإعاقات السمعية.
- تعديل المواد الخاصة بالتعليم الموجودة في اللائحة التنفيذية لتحتوي على تفسيرات حولَ آليات وإجراءات التطبيق كما الأطراف ذات العلاقة.
- تعديل تعريف الشخص ذي الإعاقة في القانون رقم ٤/٩٩ بما يتفق مع النموذج الحقوقي
- تطوير سياسات وأنظمة وإجراءات تعليمية منفصلة حسب نوع الإعاقة ومتطلبات كل فئة من الأشخاص ذوي الإعاقة للحصول على الخدمات التعليمية دونَ تمييز على أساس نوع الإعاقة.
- تضمين وادماج المتطلبات التعليمية والقضايا ذات العلاقة بالأشخاص ذوي الإعاقة ارتباطاً بعلاقتهم

بالبيئات التعليمية في جميع محاور الاستراتيجية الوطنية للتعليم والتي يتم تبنيها في الغالب من قِبَل وزارة التربية والتعليم الفلسطينية.

- استحداث دليل وطني مُوَحَّد لمؤشرات الكشف المبكر للإعاقة
- استحداث آليات لتجنيد الموارد المختلفة اللازمة لدعم سياسات التعليم الجامع للأشخاص ذوي الإعاقة
- مأسسة نظام تأمين الأدوات والوسائل المساندة اللازمة لوصول الأشخاص ذوي الإعاقة للحق في التعليم الجامع على قدم المساواة مع الآخرين.
- تحديد آليات الرقابة والمتابعة على الالتزام بمعايير البيئة التعليمية الجامعة وعلى نظام الأدوات المساندة
- تضمين معايير أخلاقيات تقديم الخدمات التعليمية للأشخاص ذوي الإعاقة في ميثاق شرف المهنة للمعلمين (لكافة المراحل التعليمية).

القسم الثاني: الفقر وإتاحة الفرص وإمكانية الوصول

أ) تطوير نظام رقابة ومتابعة على مدى الالتزام بتطبيق توجه التعليم الجامع للطلبة ذوي الإعاقة في المدارس النظامية الفلسطينية،من خلال:

- مراجعة كافة القوانين والسياسات والإجراءات الوطنية ذات العلاقة بحق الأشخاص ذوي الإعاقة في الوصول للخدمات التعليمية ، وذلكَ من قِبَل لجنة محددة متعددة التخصصات يتم تشكيلها بإدارة وتنسيق وإشراف وزارة التربية والتعليم الفلسطينية
- وضع أنظمة وآليات لتنظيم العلاقة بين المركز والأطراف كما توحيد الإجراءات المعمول بها لضمان إعمال حق الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم على مستوى وطني.
- توفير الموارد البشرية والمالية اللازمة لتحسين واقع التعليم الجامع للطلبة ذوي الإعاقة
- تطوير مواد وإجراءات وتعليمات خاصة بالرقابة والمتابعة لمدى التزام المؤسسات التعليمية في مختلف المحافظات بحق الطلبة ذوي الإعاقة في التعليم الجامع شأنَ غيرهم من الطلبة دون إعاقة. بالإضافة إلى تلك التي تضمنُ مكافحة كافة أشكال التمييز السلبي أو الانتهاك أو الإقصاء على أساس الإعاقة أو على أساس نوع الإعاقة.
- العمل على اتخاذ كافة التدابير وتنفيذ حملات الضغط والمناصرة للدفع باتجاه عمل المُشَرِّعينَ على تفصيل اللوائح التنفيذية الخاصة بقانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الفلسطيني رقم ٤ لسنة ١٩٩٩ بشكل عام والمواد ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بحق الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم على قدم المساواة مع الآخرين. وذلك على نحو يوضحُ طبيعة كافة الأدوار والإجراءات والمهام وعلاقة الأطراف ذات الشأن بتلك الأدوار والمهام بشكل واضح ومحدد وتفصيلي.
- تعميم ونشر وتفعيل نُظُم وآليات الرقابة والمتابعة والمُساءلة.
- تدريب كوادر متخصصة للرقابة والمتابعة والمساءلة بشكل شامل ومهني.
- تطوير نظام رصد الانتهاكات

ب) **تطوير معايير وأخلاقيات تقديم خدمات تعليمية وفق الشروط المهنية، من خلال**

- تطوير أنظمة وإجراءات تضمن مدى الاحـــــــــترام والتعاون وتعمل على تأهيل المعلمين وتطوير مهاراتهم التعليمية والذاتية وذلكَ بالاستناد للمنظور والتوجه الحقوقي لقضايا الإعاقة.
- وضع ميثاق بـالشَراكة بـينَ ممثلين عن الأشـخاص ذوي الإعاقـة وممثلين عن قـطاع التعليم وذوي الخبـرة ينظم العلاقـة بـين العاملين في قـطاع التعليم والأشـخاص ذوي الإعاقـة، ليكـونَ مُفَعَّلاً داخلَ كافة البـيئات ذات العلاقة بتقديم الخدمات التعليمية وتلك المختصة بالتنظيم والإشراف على تلك البيئات والمؤسسات.
- عمل دراسة وتشخيص شامل للإشكاليات المتعلقة بالانتهاكات والممارسـات السلبية للعاملين في قـطاع التعليم والتي يستهدفون بها الأشخاص ذوي الإعاقة.
- تثقيف المعلمين في جميع مجالات الإعاقة لتحقيق مبدأ مساواة الطلبة ذوي الإعاقة بأقرانهم

ج) **تحديد وتعميم معايير وطنية للبيئة التعليمية الجامعة لكافة المراحل التعليمية وآليات متابعتها، من خلال:**

- تشكيل لجنة متعددة التخصصات والخبرات والقطاعات (الحكومية والأهلية والدولية ذات العلاقة بـالتعليم) بشراكة ومشاركة الخبراء من الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقـة والمؤسسـات العاملة في هذا المجال، ليكـونَ أحـد أهم أهدافها ومخرَجات عملها وضع لائحـة تفسـيرية وتنظيمية لكافة المعايير الواجب توافُرها في البـيئة التعليمية الجامعة، وذلكَ عبـرَ اتخاذ كافة التدابـير اللازمة لذلك، بـدءاً بـرصد ومراجعة اللوائح والأنظمة والتشريعات ذات العلاقة و تشخيص الواقع الحالي للتعليم الجامع، ومروراً بتنسيق الجهود والإشراف على الأنشطة التشاوُرية، وانتهاءً بإقرار اللائحة والضغط باتجاه تبنيها من قِبَل وزارة التربية والتعليم الفلسطينية.
- حشد المصادر والخبرات اللازمة للتخطيط والتنفيذ والتقييم للمبادرات الرامية إلى تقديم نماذج حيّة للبيئات التعليمية الجامعة، والعمل على تقـــــييمها من قِبَل اللجنة المختصة المذكورة أعلاه وجمع كافة المعلومات والمؤشرات الواجب توافُرها والمُستَقاة من النماذج، وذلكَ بهدف وضع وتوحيد معايير البيئة التعليمية الجامعة بالاستناد إلى قصص ونماذج ناجحة وقابلة للتطبيق في المجتمع الفلسطيني.
- ارتأتْ مجموعة العمل التي عملتْ على معالجة قـطاع التعليم ضرورة أن تشـــملَ عملية توحـــيد المعايير واللائحة التي سوفَ تنظمها على مجموعة من القضايا والآليات، منها :
  - وضع خطة واقعية بالشراكة مع الأطراف ذات العلاقة لمواءمة البيئة التعليمية
  - وضع آليات لمعالجة الإشكاليات ذات العلاقة بعدم موائمة المواصلات العامة
  - إتاحة فرص لمنح دراسـية لمجموعة من العاملين في التربـية والتعليم لإيجاد فريق مؤهل لتنفيذ سياسـة التعليم الجامع
  - تصميم الوسائل الإيضاحية والأدوات المساعدة ، لتلقي التعليم بسهولة ودون تمييز على أسـاس الإعاقـة أو نوع الإعاقة
  - إشـراك الأشـخاص ذوي الإعاقـة بالنشـاطات اللامنهجية ، لتعزيز ثقـافة البـيئة التعليمية الجامعة والشمولية

- نشر الوعي حول مفهوم الإعاقة من خلال زرع هذه المفاهيم في سن مبكرة لدى الأطفال لزيادة تقبلهم لأقرانهم من الأشخاص ذوي الإعاقة
- تطوير برنامج التعليم المساند والعلاج النطقي
- إعداد كادر متخصص لإجراء التقييم التربوي الشامل والتدخل اللازم حسب الحاجة وحسبَ ما يتوافق مع الفروق الفردية وخصوصية احتياجات ومتطلبات كل فرد/طالب.
- تشكيل وحدة العمل الرقابي والتقييم على جميع ما سبق على أن تكون مؤهلةً للتعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة وتكون من عدة جهات ذات اختصاص بالمتابعة والإشراف على كافة المراحل التعليمية
- تشكيل مجموعات دعم ذاتي من الأشخاص ذوي الإعاقة وذويهم ومنظماتهم لتكونَ أجساما ضاغطة ومنظمة تعملُ على دعم ومساندة ومناصرة الطلبة ذوي الإعاقة وضمان تمتعهم بالخدمات التعليمية ضمن بيئة تعليمية جامعة وحقوقية وتنموية
- تأسيس نظام شكاوى وتعزيز ثقافة التقدم بالشكوى

د. تعديل معايير القبول في الجامعات لتصبح أكثر حساسية لبعض فئات الأشخاص ذوي الإعاقة مثل الأشخاص ذوي الإعاقات السمعية أو صعوبات التعلم أو غيرها، من خلال:

- إجراء دراسة تحليلية ترصد وتحددُ الأشخاص ذوي الإعاقة الذينَ يحقُ لهم الاستفادة من تعديل معايير القَبول، أي تحديد معايير الاستحقاق وآليات التحقق والاستفادة أي الوصول للخدمة.
- عقد ورش عمل مع خريجي الثانوية العامة من الأشخاص ذوي الإعاقة لتحديد المتطلبات الجامعية لهم.
- إلزام كافة الجامعات بتوفير الاحتياجات والخدمات التعليمية اللازمة للأشخاص ذوي الإعاقة (إدارية وبيئية وأكاديمية)
- عقد لقاءات ضاغطة بين المؤسسات العاملة في قطاع الإعاقة ومجلس التعليم العالي
- توعية الكادر الأكاديمي والإداري حولَ كيفية التعامل مع آليات تحديد وتقييم احتياجات ومتطلبات الأشخاص ذوي الإعاقة اللازمة لهم للوصول للخدمات التعليمية كما غيرهم من الطلبة دون إعاقة.
- استحداث مساقات توعوية في الجامعات حولَ المفاهيم والأُطُر والتوجهات ذات العلاقة بقضايا وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بهدف خلق توجهات وممارسات أكثر تحسُّساً للإعاقة كواقع ومفهوم لدى الطلبة دون إعاقة.

هـ. مأسسة نظام لتحديد وتأمين الأدوات والوسائل المساندة للطلبة ذوي الإعاقة، من خلال

- التنسيق مع الجهات الحكومية ذات العلاقة من أجل تأسيس نظام تحويل للجهات المزودة للأدوات والوسائل المساندة
- ربط نظام التقييم التربوي الشامل بتحديد استحقاق الأشخاص للأدوات المساندة
- تخفيضات على الأدوات المساندة وتوفير نظام شراء ونظام استعارة فعال (بطاقة الأشخاص ذوي الإعاقة)
- توفير جهاز رقابة ومتابعة من قبل الجهات الحكومية ذات العلاقة لضمان سير العمل بطريقة منصفة

وفَعّالة.

القسم الثالث: المناصرة والتوجهات المجتمعية والإعلام وقُدرات القطاع

أ المناصرة: تطوير آليات الضغط والمناصرة بحيث تكون أكثر فعالية وتأثير:

- تطوير وتحسين واقع التشبيك بين المؤسسات والأطراف ذات العلاقة في تحديد موضوعات وقضايا المناصرة كما تنفيذ الحملات والمبادرات الرامية إلى الضغط باتجاه تحسين واقع التعليم الجامع للطلبة ذوي الإعاقة.
- إخضاع برامج المناصرة لتخطيط مرتبط بإطار زمني وأهداف محددة وآليات تشاركيه وتكاملية ما بين المؤسسات ذات العلاقة
- وضع آليات متابعة وتقييم لنتائج وتطورات برامج المناصرة
- استقطاب الأشخاص ذوي الصفات الاعتبارية والحائزين على التقبل في المجتمع لصالح تعزيز حق الأشخاص ذوي الإعاقة في الوصول للخدمات التعليمية على قدم المساواة مع الآخرين.
- تصميم وترويج وتوحيد دليل وطني مبني على النموذج الحقوقي في تخطيط وتنفيذ وتقييم ومتابعة حملات الضغط والمناصرة ذات العلاقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
- استحداث آليات جديدة في الضغط والمناصرة تعتمد على مصادر المجتمع المحلي
- تحليل جمهور قطاع التعليم من حيث الأكثر فالأقل تأييداً لحق الأشخاص ذوي الإعاقة في الوصول للخدمات التعليمية
- التخطيط لبرامج مناصرة للضغط باتجاه دراسات وإحصائيات أكثر تخصصاً وأكثر دقة في عرضها لواقع وصول الأشخاص ذوي الإعاقة لحقهم في التعليم

ب التوجهات المجتمعية: وسائل تغيير التوجهات (الإعلام وبرامج التوعية)

- تغيير طرق عرض قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة داخل المناهج التعليمية لتتفق مع النموذج الحقوقي
- عقد ورش توعوية مجتمعية حول أهمية تلقي الأشخاص ذوي الإعاقة للخدمات التعليمية في المدارس النظامية ضمن بيئة تعليمية جامعة ومُنَظَّمة
- تنفيذ أنشطة لامنهجية تبرز نماذج ناجحة لمساهمات الأشخاص ذوي الإعاقة
- تطوير آليات وتوجهات ومرجعيات المعالجة الإعلامية للقضايا المرتبطة بحق الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم لتصبحَ أكثر تركيزاً على المعيقات والحواجز المتعلقة بالتوجهات المجتمعية والتحديات البيئية المادية والأنظمة التي تحكمُ عمل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية.

ج قدرات مؤسسات القطاع والتشبيك: تحديد الفجوات في قدرات المؤسسات ومنطلقات سياساتها

- تحليل قدرات المؤسسات ذات العلاقة بالتعليم للأشخاص ذوي الإعاقة: منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والمجلس الأعلى (لجنة المناصرة) ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي

ومجلس التعليم العالي ووزارة الصحة واتحادات الجامعات ومؤسسات التأهيل والحقوق الأهلية

- تحديد آليات للمسح السكاني والمساكن وإجراء دراسة حالة لإعطاء عمق لتحليلات الإحصائيات وتحديد آليات جمع البيانات بحيث يتم ضمان الوصول لجميع الأشخاص
- توحيد المفاهيم المرتبطة بالإعاقة في مؤسسات قطاع التعليم
- تفعيل آليات المجلس الأعلى للأشخاص ذوي الإعاقة في التشبيك وإيجاد الائتلافات
- تأسيس فعاليات لتبادل الخبرات والممارسات الجيدة

المخرجات الخاصة بقطاع الصحة

القسم الأوّل : السياسات والحقوق والتشريعات والأنظمة

أ) تطوير لائحة داخلية تنفيذية لتنظيم عمليات التخطيط والتنفيذ والتقييم والمتابعة لخدمات القطاع الصحي في إطار حساسيَتِهِ لمتطلبات وخصوصية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة وحصولهم على الخدمات الصحية على قدم المساواة مع الآخرين، من خلال:

- العمل على تطوير اللائحة التنفيذية للقانون الفلسطيني لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم ٤ لسنة ١٩٩٩م، وتضمينها لمحددات تضبطُ آليات تطبيق القانون وتحددُ الأطراف ذات العلاقة.
- تغيير واعتماد تعريف جديد للإعاقة والشخص ذي الإعاقة بحيث يكون شاملاً ومنسجماً مع المنظور الاجتماعي والحقوقي للإعاقة، كما تغيير التعريفات الخاصة بنوع كل إعاقة/صعوبة لتَتَّفِقَ مع تعريفات منظمة الصحة العالمية.
- مشاركة المشرّعين والخبراء ذوي الإعاقة في وضع التفسيرات المتعلقة باللوائح التنفيذية.

ب) العمل على تغيير المرجعيات والأنظمة المعتمدة /البروتوكول المعتمد من قِبَل وزارة الصحة الفلسطينية

لتشخيص وتصنيف نوع ودرجة الإعاقة للأشخاص ذوي الإعاقة من قِبَل اللجان الطبية بما ينسجمُ مع معايير منظمة الصحة العالمية والسياق الفلسطيني، من خلال:

- العمل على مراجعة البروتوكولات ذات العلاقة بتشخيص وتصنيف وتحديد نوع ودرجة الإعاقة وكافة الأدبيات المرتبطة بهذا الشأن من قِبَل فريق من الأطباء المحليين ذوي الخبرة على ضرورة مراعاة تنوع تخصصاتهم وتمثيل الأشخاص ذوي الإعاقة في فريق العمل.
- إعداد مسودّة لمرجعية جديدة يتم اعتمادها للتشخيص والتصنيف لنوع ودرجة الإعاقة في فلسطين وعرضها على عدد أوسع من الخبراء في مجال الإعاقة والتأهيل للمراجعة والإقرار.
- تدريب أعضاء اللجان الطبية على استخدام البروتوكول الذي تم إعداده واعتماده.

ج. تضمين معايير المواءمة في شروط التراخيص في المباني والمراكز والعيادات الصحية الحكومية والخاصة، من خلال.

- تضمين القانون لمادة تعرف مفهوم المواءمة الشاملة لضمان عدم التمييز على أساس الإعاقة أو على أساس نوع الإعاقة وذلك بالاعتماد على معايير ومواصَفات دولية.
- إضافة مادة في قانون الصحة العامة والقانون الفلسطيني لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على أن تحمل الصفة الإلزامية في تطبيق المواءمة لمفهومها الشمولي.
- عقد دورات توعية لطاقم العاملين في المؤسسات والمراكز التي تقدمُ الخدمات الصحية والطبية وتأهيل الكوادر الطبية للتعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة والتواصُل معهم بشكل كريم وعلى قدم المساواة مع الآخرين دونَ تمييز على أساس الإعاقة أو على أساس نوع الإعاقة.
- ربط المواءمة بمواد جزائية صارمة وآليات متابعة ورصد ومساءلة محددة.

د. تطوير لائحة داخلية لتنظيم عمل اللجان الطبية شاملة لمحددات العضوية وآليات الاستجابة لمجموعة الخصوصيات ذات العلاقة بالنوع الاجتماعي ونوع الإعاقة والعامل الجغرافي كما قِيَم ومبادئ التشخيص في سياق علاقتها بالمنظور الحقوقي، من خلال:

- ضمان شمولية التخصصات في عضوية اللجان الطبية وتعددها واستجاباتها للفروق الفردية..
- تدريب أعضاء اللجان الطبية أو(مساعدين) لهم على استخدام لغة الإشارة
- تأهيل الكادر وتدريبيه على كيفية التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة.
- تطوير نظام رقابة ومساءلة على عمل وأداء اللجان الطبية.
- زيادة ساعات وأيام عمل اللجان الطبية.

هـ. تطوير نظام التأمين الصحي الحكومي المقدم للأشخاص ذوي الإعاقة

- توسيع وزيادة نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة متلقّي خدمة التأمين الصحي وعدم ربطها بنسبة الإعاقة
- توسيع الخدمات التي يقدمها نظام التأمين الصحي لتشملَ الأدوات والأجهزة الطبية والأدوية
- تطوير نظام متابعة لضمان وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الخدمات.

القسم الثاني : الفقر وإتاحة الفرص وإمكانية الوصول

أ) تطوير النظام الصحي لدعم وتحسين إمكانيات وصول الأشخاص ذوي الإعاقة للخدمات الصحية والطبية الشاملة دونَ تمييز على أساس الإعاقة أو على أساس نوع الإعاقة، من خلال:

- تحسين النظام الصحي القائم ليصبحَ أكثرَ حساسيةً واستجابةً لمتطلبات الأشخاص ذوي الإعاقة واحتياجاتهم للوصول للخدمات الصحية كغيرهم من المواطنين الفلسطينيين. وليشملَ تغطية وتأمين الخدمات الصحية والطبية المتعلقة بالصعوبة/الإعاقة التي لديهم.
- عمل دراسات واتخاذ التدابير لرصد وتحديد الاحتياجات الطبية والصحية وتصنيفها حسبَ نوعية الاستحقاقات المتصلة بنوع الإعاقة/الصعوبة والعمل على تضمينها في النظام الصحي الحالي سواء من خلال التأمين الصحي الحكومي أو من خلال تحسين الخدمات الصحية والطبية وتوسيعها من خلال :
  - الإجراءات الوقائية ، "التطعيم وبرامج رفع الوعي بأشكالها المختلفة وآليات الرقابة والمُساءَلة والمُتابَعة".
  - الإجراءات العلاجية "توظيف أطباء اختصاصيين".
  - الإجراءات التأهيلية ومن ضمنها العلاج الطبيعي.
- تبنى وزارة الصحة لبرامج خدمات التأهيل المجتمعي
- مواءمة المباني الصحية لسهولة وصول وحصول الأشخاص ذوي الإعاقة على الخدمات الطبية "مواءمة بيئية، لغة إشارة، وغيرها.....

ب) إعداد دليل شامل وواضح للخدمات الصحية المقدمة من قِبَل المؤسسات الحكومية وغير الحكومية بغرض ضمان وصول جميع الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المعلومات بالتساوي، من خلال:

- إجراء مسح وطني للخدمات المقدمة (مباشرة وغير مباشرة)
- إعداد دليل الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة بمشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في إعداده وتصميمه.
- ضمان إتاحة هذا الدليل من حيث التصميم وطرق عرض المعلومات وسَلاستها وآليات نشرها وتوزيعها لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة وأُسَرهم.

ج) تطوير آليات تضمن وصول الأشخاص ذوي الإعاقة للخدمات بشكل شمولي مبني على المنظور الحقوقي، من خلال:

- رفع مستوى وعي الكوادر العاملة في وزارة الصحة بالإعاقة ومؤشرات تضمين الأشخاص ذوي الإعاقة والوصول لهم بالإضافة إلى ترسيخ مجموعة من المفاهيم والقِيَم التي تَصِلُ الإعاقة بالتنوع واحترام الفروق الفردية وما يتسقُ بها من فروق في المتطلبات والخدمات..
- تطوير نظام شراء الخدمات الصحية والطبية في حال عدم توفرها عبرَ آليات وإجراءات مَرنة تستجيبُ وتعالِجُ التحديات المتصلة بالبيروقراطية والمركزية، كما تضمنُ وصول الأشخاص ذوي الإعاقة للخدمات بشكلٍ كريم وضمنَ خطواتٍ محددة وواضحة ومُعلَنة.
- الاستثمار في قطاع التأهيل و تطويره من خلال إعداد كوادر وفِرَق لتقديم الخدمات حيثُ سكن الأشخاص ذوي الإعاقة خاصةً من يسكنُ منهم في المناطق النائية.

- تحديد ورصد الإجراءات الواجب تبنيها للاستجابة لخصوصية التحديات والصعوبات التي تواجهُ الفتيات والنساء ذوات الإعاقة وتمنعهن أو تحد من وصولهن للخدمات الصحية والطبية
- تطوير آليات مساءلة ومتابعة ورصد لجميع عمليات تقديم الخدمات للحد من الأخطاء الطبية المتسببة بالإعاقة كالأمراض والحوادث التي تزيدُ من نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة كذلك.
- وضع آليات وإجراءات للرصد والمتابعة والمُساءلة التي من شأنها الحد من كافة أشكال التمييز السلبي والعنف والاستغلال والانتهاك التي يتعرضُ لها الأشخاص ذوو الإعاقة في المستشفيات والعيادات والمراكز والمؤسسات الصحية والطبية.

القسم الثالث : التوجهات والمناصرة وقُدرات القطاع :

رفع مستوى الوعي المجتمعي وتفعيل التشبيك بين المؤسسات من أجل تفعيل وتحسين واقع الخدمات الصحية المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة

- استهداف الإعلاميين وتطوير مهاراتهم عبرَ آلياتٍ عملية في كيفية إيصال قضايا وتحديات الأشخاص ذوي الإعاقة.
- تجنيد الإعلام لصالح قضايا الإعاقة من خلال الضغط والمناصرة على صناع القرار.
- تدريب مجموعات من الأشخاص ذوي الإعاقة ومُناصِريهم حولَ كيفية استثمار واستدراج الإعلام لعرض الواقع المتعلق بالقطاع الصحي في ضوء علاقة الأشخاص ذوي الإعاقة به، على نحوٍ يضمنُ المناصرة والتأثير والحشد المتصل بالمنظور الاجتماعي والتفاعُلي والحقوقي للإعاقة.
- تفعيل وتعزيز الشراكات بين المؤسسات ذات العلاقة وبناء شبكات وطنية لدعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
- العمل على رفع قدرات المؤسسات ذات العلاقة (مهارات قيادية تنظيمية).
- تطوير أو وضع أنظمة فَعّالة للتحويل وشراء الخدمات التي توفرها مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص من قِبَل المؤسسات الحكومية.
- تطوير آليات تنسيقية لبناء قاعدة بيانات شاملة للأشخاص ذوي الإعاقة
- العمل على مسح ميداني لحصر احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة وربطها ببطاقة الأشخاص ذوي الإعاقة.
- تطوير برامج تمكين وتأهيل مبنية على التوجه الحقوقي للاندماج الشامل والجامع والتنمية المبنية على المجتمع المحلي، تراعي النوع الاجتماعي والمناطق المهمشة.

المخرجات الخاصة بقطاع العمل

القسم الأوّل : السياسات والحقوق والتشريعات والأنظمة

أ) استحداث سياسة شمولية للتدريب والتأهيل والتوجيه المهني للأشخاص ذوي الإعاقة، من خلال:

- تقييم واقع برامج التدريب والتأهيل المهني التي تستهدفُ الأشخاص ذوي الإعاقة أو غيرهم من المواطنين الفلسطينيين ومدى تحسسها لمتطلبات الأشخاص ذوي الإعاقة واحتياجات سوق العمل ومدى شموليتها في تقديم الخدمات التدريبية.
- تحديد قائمة بالمعايير والمواصفات الضابطة لبرامج التدريب والتأهيل المهني على ضرورة أن تنتمي للتوجه الشمولي والحقوقي كما التوجهات والمعايير الدولية ذات العلاقة، وذَلِكَ من خلال الاستعانة بخُبَراء محليين في هذا المجال كما الشَراكة والمشاركة للأشخاص ذوي الإعاقة وذَويهم والمنظمات والمؤسسات التي تمثلهم أو تعمل معهم..
- تطوير معايير وآليات وأخلاقيات التشخيص والإرشاد المهني وتضمينها في سياسة التدريب المهني. وتطوير وتبني سياسات متعلقة بالبرامج الأكاديمية .

ب) **وضع سياسات تشغيل شمولية للأشخاص ذوي الإعاقة وتبنيها من قِبَل الجهات ذات العلاقة، من خلال:**

- مراجعة الأدبيات أو الاطلاع على تجَارُب بُلْدان أخرى تتسمُ بنجاحات متعلقة بتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة، وذَلكَ من قِبَل خبراء في مجال الاقتصاد والتخطيط .
- إجراء دراسة مُقارَنة بينَ هذه الأدبيات والاستخلاصات والواقع القانوني والمجتمعي الفلسطيني بهدف وضع سياسة تشغيل واقعية وقابلة للتطبيق ووفقَ المعايير التي تنتمي للتوجه الحقوقي والتنموي للإعاقة.
- إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم في مختلف مراحل وضع سياسة التشغيل الخاصة بهم.
- وضع آليات رقابة وتفعيل ومتابعة لسياسة التشغيل.
- تضمين قائمة المؤشرات والمتغيرات ذات الصلة بالإعاقة في كافة المسوح والإحصاءات التي تستهدفُ قطاع واحتياجات سوق العمل.

ج) **مراجعة وتعديل القوانين واللوائح والأنظمة والإجراءات ذات العلاقة بالتوظيف عامةً وتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل خاص، من خلال:**

- تحليل القوانين والتشريعات المحلية ذات العلاقة وتحديد الثغرات ونقاط الضعف التي تحد من فعاليتها وشموليتها وتحول دون انسجامها مع الاتفاقيات والمواثيق الدولية ذات العلاقة، ووضع توصيات بمعالجتها من خلال مواد ضابطة للحَوافز والجزاءات. .
- تطوير لوائح لتنظيم عملية توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال احتوائِها على إجراءات تضمن نفاذ تطبيق المواد القانونية ذات العلاقة سواء على مستوى القطاع الحكومي أو القطاع الخاص أو المجتمع المدني.
- ضمان نشر وتعميم القوانين واللوائح ذات العلاقة بتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة بكافة الطرق والآليات التي تستجيبُ للفروق الفردية والعامل الجغرافي وغيره.
- مأسسة والترويج لنظام رصد وشكاوي ومتابعة للانتهاكات التي يتعرض لها الأشخاص ذوو الإعاقة في بيئات العمل أو لدى البحث عن عمل.
- تفعيل دور القطاع الخاص في تحسين واقع التوظيف للأشخاص ذوي الإعاقة وتأمين الاستقلالية الاقتصادية لهم من خلال إعداد نظام يحكم عمل صندوق التشغيل الوارد في اللائحة التنفيذية رقم ٢٠٠٤/٤٠م للقانون الفلسطيني لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم ٤ لسنة ١٩٩٩م.

القسم الثاني : الفقر وإتاحة الفرص وإمكانية الوصول

أ) **تطوير برامج التدريب المهني، من خلال:**

- حصر المهن الموجودة في مراكز التدريب المهني ورصد وتقييم مدى ملاءمتها للسوق المحلي وإضافة أو تعديل البرامج التدريبية بما ينسجم مع متطلبات واحتياجات سوق العمل.
- توفير المشاريع التدريبية التطويرية لتأهيل الكوادر العاملة على تدريب الأشخاص ذوي الإعاقة أو العاملة على التخطيط والإدارة لبرامج التدريب المهني.
- تفعيل التوجيه والإرشاد المهني في المراكز قبل أن يتم إلحاق الطالب بالتدريب.

- تفعيل التوجيه والإرشاد المهني في المدارس خاصة للأشخاص ذوي الإعاقة.
- زيادة عدد مراكز التدريب المهني بحيث تكون كافية للأشخاص ذوي الإعاقة لمختلف أنواعها وفي مختلف أماكن السكن.
- إضافة وحدة التشخيص المهني والأكاديمي في المراكز التدريبية بناءً على مقاييس علمية واختبارات ميول والعمل بنتائجها.
- تبني آليات وإجراءات ونظم متابعة ورقابة من قِبَل المؤسسات الحكومية ذات العلاقة وبالتنسيق مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة لمعايير جودة الخدمات التي تقدمها مراكز التدريب المهني للأشخاص ذوي الإعاقة. كما تبني آليات إلزامية من قِبَل الجهات الحكومية لشراء الخدمات التدريبية غير المتوفرة في مراكزها للأشخاص ذوي الإعاقة في المرحلة الحالية.
- وضع أنظمة وشروط وضوابط لتنظيم وتوحيد معايير ومواصَفات مراكز التدريب المهني لضمان الشمولية في تقديم الخدمات والمواءمة الشاملة وتذليل المعيقات المتصلة بالوصول للخدمات التدريبية مثل المواصَلات العامة وعدم مُواءمة الشوارع والمَرافِق العامة.

ب **تطوير وتحسين الخدمات الرامية إلى تغيير واقع التشغيل للأشخاص ذوي الإعاقة، من خلال:**

- تقييم برامج الإقراض والمشاريع الصغيرة المُدرّة للدخل التي تقدمها وزارة الشؤون الاجتماعية وإجراء ما يلزم من تعديلات من شأنها تحقيق الاستدامة للبرنامج من جهة والاستقلالية المادية للأشخاص ذوي الإعاقة من جهةٍ أخرى. كما العمل على تعديل معايير الاستحقاق والوصول والاستفادة من البرنامج بما يتفقُ مع المنظور الاجتماعي والحقوقي والتنموي للإعاقة.
- إيجاد آليات وإجراءات فاعلة لرَبْط الخرّيجين من الأشخاص ذوي الإعاقة بفرص العَمالة التي يقدمها الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية ووزارة العمل الفلسطينية .
- اعتماد وتبني آليات وطرق مُوائِمة في الإعلان عن الوظائف أيّاً كانَ قطاعها بما يضمنُ وصول المعلومات الخاصة بالوظائف لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة دون استثناء على أساس نوع الإعاقة.
- تفعيل دور الإدارة العامة للتفتيش وحماية العمّال في وزارة العمل وديوان الموظفين العام بشأن الرقابة على التزام المنشآت بتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة كما الرقابة على ظروف بيئات العمل ومدى استجابتها لمتطلبات المشاركة الفاعلة للأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل.

القسم الثالث: التوجهات والمناصرة وقدرات القطاع

أ **تطوير آليات استثمار وسائل الإعلام والإعلاميين في مجال الضغط ورفع الوعي بخصوص حق الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل اللائق، وذلك من خلال :**

- وضع خطة إستراتيجية إعلامية متكاملة للضغط باتجاه تفعيل حق الأشخاص ذوي الإعاقة في الحصول على عمل لائق سواء على مستوى رفع الوعي أو على مستوى الضغط والمساءلة والرقابة.
- تطوير برامج تدريبية متبادَلة بينَ الإعلاميين والأشخاص ذوي الإعاقة من خلال اتفاقيات تفاهم وشراكات.

تضمنُ تحسين مهارات الإعلاميين في عرض قضايا الإعاقة والمناصرة لصالح حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بالاستناد للمنظور الحقوقي والتنموي للإعاقة من جهة. وضمان تحسين مهارات الأشخاص ذوي الإعاقة في التوجه للإعلام من جهة أخرى.

- تشكيل لجنة إعلامية تضم وزارة الإعلام ووحدات الإعلام في وزارة العمل وديوان الموظفين العام ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة تأخذُ على عاتقها وضع السياسات والخطط الإعلامية وتحديثها بشكل دوري ودائم بما يتفقُ مع التطور العالمي بشأن سياسات تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة والترويج لها على مستوى وطني.

ب) بناء قاعدة بيانات شاملة لكافة المعلومات ذات الصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة من هم في سن التوظيف، من خلال:

- الوصول لإجماع على المستوى الوطني حولَ طبيعة ونوعية المؤشرات والمتغيرات المُراد حصرها بشأن الفئة أو الشريحة المذكورة أعلاه.
- تعميم المتغيرات المتفق عليها على المؤسسات التي تجمعُ في العادة البيانات لدى استهداف أو استقبال المواطنين.
- تصميم برنامج مركزي منظم يضم كافة المعلومات المراد جمعها بالتعاوُن والإشراف من قِبَل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والمجلس الأعلى لشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة.

ج) تطوير أو استحداث آليات وطرق وإجراءات لحشد وتجنيد المصادر والميزانيات، من خلال :

- حملات الضغط والمناصرة.
- نِسَب من الضرائب التي يلتزم المواطنون بدفعها للدولة.
- قرارات من قِبَل مجلس الوزراء بخصوص تجنيد المصادر بالاستعانة بمساهمات الجمهور.
- تعزيز أو تطوير ثقافة المسؤولية الاجتماعية ارتباطاً بتفعيل حق الأشخاص ذوي الإعاقة في التوظيف ضمن تدخلاتٍ حقوقيةٍ وتنموية ومُستَدامة.

التقييم والدروس المُسْتَفادة

هذا المؤتمر شأنَ غيرهِ من الفعاليات يتسمُ بمجموعة من نقاط القوة ونقاط الضعف التي سوفَ تتمُ الإشارةُ إليها في هذا الجزء من التقرير بكُلِّ شفافيةٍ وموضوعيةٍ ومهنية. وذَلِكَ بهدف الترويج والتعزيز لنقاط القُوّة لكافة المنهجيات والآليات والأدوات التي تم استخدامها لدى التخطيط والتنفيذ والتقييم للمؤتمر. بالإضافة إلى التنويه لنقاط الضعف التي تخللتْ كافة المراحل لتكونَ دروساً مُسْتَفادة يجدر بِمَنْ يرغبُ بتبني منهجية المؤتمر تجنبها لضمان نتائج أفضل، كما لضمان سير الأمور بطريقة أكثر سَلاسة وفاعلية.

وفي هذا السياق، تجدرُ الإشارةُ إلى أنَّ الطريقة التي تم إتباعها في التقييم هيَ اعتماد مُلاحَظات المُشاركين والتي تم توثيقُها بشكل مُصَوَّر أثناء عقد المؤتمر. بالإضافة إلى التقييم من خلال المُقارَنة ما بينَ التخطيط والتنفيذ وتحديد الثغرات والفجوات التي تم إغفالُها في التخطيط عبرَ اجتماع فريق إدارة المؤتمر. هذا بالإضافة إلى الرجوع لتقارير المُيَسِّرين لمجموعات العمل ورصد ردود أفعال القيادات الشابّة التي قامت بتوثيقها على مواقع التواصُل الاجتماعي التي يواظِبونَ على تفعيلها.

أ. نقاط القُوّة

تتمثلُ نقاط القوة التي ساهمتْ في إنجاح المؤتمر وإنجاز كافة مراحله بالتالية :

١. **الشَراكة ما بينَ المؤسسات القائمة على المؤتمر:** حيثُ ساهمتْ هذه الشَراكة في توزيع المهام والمصادر والاستثمار الأمثل للوقت كما استثمار وتبادُل خبرات ومعارف وإمكانيات متنوعة ومتعددة. هذا بالإضافة إلى كونها ساهمتْ في تقديم نَموذَج حقيقي للعمل التكامُلي لصالح الفئة المستهدفة والأهداف العامة.

٢. **رعاية المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة للمؤتمر:** حيثُ ساهمتْ هذه الرعاية في تحفيز القائمين على المؤتمر كما العديد من المُشاركين على العمل الجاد باتجاه الخروج بتوجهات عمل وتوصيات هم على ثِقة بأنها سوفَ تُقَدَّم للجهات ذات العلاقة من قِبَل جسم ضاغط ذي صفة اعتبارية تمثلُ أعلى سلطة في قطاع الإعاقة.

٣. **إشراك وشراكة القيادات الشابّة من الأشخاص ذوي الإعاقة في غالبية مراحل المؤتمر:** إذْ تعتبرُ المؤسسات الشريكة هذه الشراكة والمُشارَكة للأشخاص ذوي الإعاقة إحدى أبرز وأهم نقاط القوة التي اتسمَ المؤتمر بها. والتي كانتْ بمثابة رسالة عالية الصوت وبالغة الأهمية مفادها أن لا قيمةَ لهذا العمل دونَ تحقق المشاركة الفاعلة والحقيقية من قِبَل أصحاب العلاقة.

٤. **العمل بروح الفريق بينَ المؤسسات الشريكة ولحساب الصالح العام فقط:** حيثُ حرصَ فريق إدارة المؤتمر على تعزيز الفلسفة والقِيَم التي من شأنها تحقيق سير العمل بدافع الوصول إلى إنجاح أهداف المؤتمر وذلكَ دون أن يكونَ لأي

٥ مؤسسة صبغة معينة تزيدُ أو تقلُ عن الأخرى. كما حرصَ القائمون على المؤتمر على تعزيز هذه القِيَم لدى القيادات الشابّة من الأشخاص ذوي الإعاقة في كافة مراحل الإعداد والتنفيذ للمؤتمر. وبناءً على ذلكَ فقد تم توزيع المهام والأدوار على الجميع كُلٌّ حسبَ إمكاناته. كما تمَ استثمار كافة آليات التواصُل بينَ أعضاء الفريق. هذا بالإضافة إلى التشاوُر الدائم والعمل التكامُلي والانفتاح وتقبل النقد البنّاء. الأمر الذي خلقَ لدى الجميع الدافعية والجاهزية للعمل خارجَ أوقات الدوام الرسمي وتحمل العمل تحتَ الضغط.

٦ **المنهجية التشارُكية وتجنب العمل التقليدي:** قدْ أكَّدَ العديد من الحضور والمشاركين على أنَّ منهجية المشاركة والاستناد إلى خبرات وتجارب ومعارف المشاركين هيَ إحدى أهم نقاط القوة التي يتسمُ بها هذا المؤتمر. وهذا يرجعُ إلى حالة الضجر التي وصلَ إليها العديد من الأفراد بسبب طبيعة المؤتمرات التي تعتمدُ أسلوب التلقين والتخطيط أُحادي الأبعاد.

٧ **المشاركونَ والدعوات:** حرصَ الفريق على اختيار المشاركين في مجموعات العمل آخذين بعين الاعتبار كافة أشكال التنوع والتخصصية. كذلكَ تم إرسال الدعوات مُرْفَقة بنماذج المشاركة. وتمت المتابعة والتأكد من وصول الدعوات والتذكير بالمشاركة. الأمر الذي ساهمَ في ضمان مشاركة معظم الجهات والمؤسسات والقطاعات التي تم تحديدها واختيارها. مما أدى حتماً إلى ضمان مشاركة نوعية ساهمتْ في إثراء النقاش والمُخرَجات.

٨ **الإعلام:** تم تعيين اثنين من أعضاء الفريق ليكونوا ناطقين بإسم المؤتمر وباسم المؤسسات الشريكة. كما تمت تغطية المؤتمر سواء كخبر. أو من خلال لقاءات تلفزيونية أو إذاعية من قِبَل مجموعة من وسائل الإعلام الوطنية والمحلية.

٩ **روح التحدي والخطط البديلة:** مرت المرحلة التحضيرية ببعض التحديات والصعوبات التي كانَ من الممكن أن تؤثرَ بشكل كبير على تنفيذ المؤتمر. إنما ولأسبابٍ متعددة أهمها دعم أعضاء الفريق لبعضهم البعض ورغبتهم في المحاوَلة والتعلم وقدرتهم على إيجاد خطط وحلول بديلة وتبنيها. هذه الأسباب جميعاً ساهمتْ في التغلب على المعيقات والتحديات وتسديد الثغرات والفجوات بأقصى حد ممكن.

ب. نقاط الضعف

هناك مجموعة من نقاط الضعف والدروس المُستَفادة التي يجدرُ انجازها بشكلٍ مختلف في حال رغبتْ أي مؤسسة في تبني منهجية المؤتمر. والتي تتمثلُ في النقاط التالية :

١ **المرحلة التحضيرية:** أخذت عملية الترتيب للشراكة ما بينَ المؤسسات والاتفاق بشأنها الكثير من الوقت. الأمر الذي قَلَّصَ من الوقت المتوفر للمرحلة التحضيرية للمؤتمر. وترتبَ عليهِ الكثير من الضغط والحاجة لجُهْد مُضاعَف من أعضاء الفريق.

٢ **اختيار القيادات الشابّة:** إنَّ القيادات الشابّة التي تم اختيارها للمشاركة تمثلُ عددا من القيادات الشابّة التيَ تم استهدافها في المشاريع التي تنفذها المؤسسات الشريكة. وقد قامتْ عملية الاختيار على معاييرَ بُنِيَتْ في الغالب على المُشاهَدة والمُلاحَظة وانتقاء الأشخاص الذينَ أثبتوا التزاما ودافعية وحماسة ورغبة في التعلم والعمل في أنشطة وفعاليات سابقة. هذا بالإضافة إلى معايير واعتبارات أخرى متعلقة بضرورة التمثيل لكافة أنواع الإعاقات/ الصعوبات والمواقع الجغرافية والنوع الاجتماعي. إلا أنَّ هذه الآلية في الاختيار أدتْ بسائر القيادات الشابّة إلى انتقاد المؤسسات الشريكة والتشكيك بمهنية الاختيار. في حين كان من الممكن تجنب ذلك من خلال

فتح باب الترشيح للمشاركة وإعداد نماذج للمُرَشَّحين تحتوي على مؤشرات واختبارات قياس.

٣ **تحضير القيادات الشابة:** لقدْ تخللتْ المرحلة التحضيرية جلسات استهدفتْ القيادات الشابّة من الأشخاص ذوي الإعاقة، سواء لتحضيرهم للمشاركة في مجموعات العمل أو لتحضيرهم للعمل ضمنَ اللجنة التنظيمية اللوجستية. وقدْ تم ذلك عبرَ ثلاثة لقاءات بالإضافة إلى لقائين منفردين مع القيادات الشابّة من الأشخاص الذينَ لديهم إعاقات/صعوبات سمعية. إلا أنَّ هذه اللقاءات لم تكُنْ كافية حيثُ برزتْ بعض المؤشرات أثناء عقد المؤتمر تُفيدُ بأنَّ العديد منهم كانَ بحاجةٍ إلى لقاءات تحضيرية إضافية.

٤ **التزام القيادات الشابة:** إنَّ بعض القيادات الشابّة وتحديداً من اختارَ منهم أن يكون في اللجنة اللوجستية لم يُبْدوا التزاماً كافياً بالأدوار والمهام المطلوبة منهم، وهذا من المُمْكِن إرجاعه لعدم الدقة في الاختيار.

٥ **الحضور والمشاركة:** كانَ عدد المشاركين والحضور في اليومين الأول والثاني أعلى من العدد الذي قامَ بتأكيد المشاركة بشكل رسمي. وفي الواقع لم تَكُنْ هذه المسألة في الحُسْبان، بالتالي لم تكن هناك خطة معينة للتعامُل مع هذا الأمر. وقدْ أدى ذلك إلى التأخر في بدء المجموعات بالعمل ووجود أعداد أكبر داخل المجموعات، نتجَ عنهُ بعض الإرباك والتشتت خاصةً في البداية.

٦ **ميسري المجموعات:** تم عقد بعض اللقاءات مع المُيَسِّرين في المرحلة التحضيرية والاتفاق على المنهجية وموضوعات النقاش وتقسيم الجلسات وتحديد أبرز التَساؤُلات. إلا أنَّ ضيق الوقت لم يسمحْ بعقد عدد كاف من اللقاءات وإعداد خطط عمل منفصلة لتنظيم عملية تيسير مجموعات العمل. الأمر الذي تَطَلَّبَ جُهْداً أكبر من فريق إدارة المؤتمر وأثَّرَ في كثير من الأحيان على سير العمل داخل المجموعات. مما نتجَ عنهُ الحاجة إلى بذل جُهْد أكبر في معالجة المخرجات والتوصيات كما بعض التشتت داخل مجموعات العمل في بعض الأحيان.

٧ **أوراق العمل:** كانتْ هناكَ بعض الانتقادات حولَ طول ورقة العمل التي تم تقديمها مع بداية عمل المجموعات، ورغمَ أهمية كافة محتويات أوراق العمل، إلا أنهُ كانَ يُفَضَّل لو تَمَكَّنَ الطاقم من تحضير ملخصات لها.

٨ **مجموعات العمل:** إنَّ محدودية فُرَص التواصُل بينَ الأشخاص ذوي الإعاقة والممثلين عن الجهات الحكومية تجعلُ من أي فرصة منفتحة ومُتاحة للتواصُل مشحونة بمشاعر غاضبة وانفعالية وحادّة، الأمر الذي حدثَ داخلَ بعض المجموعات وتسببَ بحدوث مواقف غير مُريحة، تطلبتْ تدخل إدارة المؤتمر في بعض الأحيان.

٩ **الجلسة الختامية:** لقد تخللَ الجلسة الختامية بعض التحديات مثل تَغَيُّب رئيسة المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة وصُنّاع القرار ذوي العلاقة، كما بعض التحديات المتعلقة بالترجمة (العربية الإنجليزية).

١٠ **المشاركة الإعلامية:** لقد كانَ هناك حضور جيد من الإعلام، وقد قامَ كُلٌّ منهم بتغطية المؤتمر ومعالجته إعلامياً حسبَ خلفيته وخبراته الخاصة، وكانَ من الأفضل تحضير بيان إعلامي وتسليمه للإعلاميين لضمان تغطية المؤتمر بطريقة تتناسَبُ مع فلسفة وتوجهات المؤتمر. كما أنهُ كَوْن المُخْرَجات (توجهات العمل) التي أقرتها المجموعات كانت طويلة، لم تتم تغطيتها إعلامياً.

YMCA
YCARE INTERNATIONAL
مركز إبداع المعلم
TEACHER CREATIVITY CENTER
خطوتنا الثانية: نحو المشاركة الفاعلة
icipation and Non-Discrimination"

ملحق رقم (١) ورقة عمل قطاع الصحة

مؤتمر "خُطْوَتُنا الثانية نحوَ المشاركة الفاعلة وعدم التمييز"
إضاءات حولَ حق الأشخاص ذوي الإعاقة في الوصول للخدمات الصحية
ما بينَ الإطار الاستراتيجي الوطني لقطاع الإعاقة في فلسطين والواقع الحالي

إعداد وتقديم: شذى أبو سرور ٢٠١٣

أوّلاً: مُقَدِّمة

تُمَثِّلُ الخدماتُ الصحيّةُ سواء أكانتْ وقائية أو علاجية أو إنمائية وكافة النُظُم التي تضبطها إحدى أهم الأعمدة والدعاماتِ التي تُساهمُ في البناء والنُهوض بالمجتمعات أَجْمَع. وتُقاسُ الحضارة في الغالب عبرَ مجموعة من المؤشرات والمعايير ولَرُبَّما يعد النظام الصحي والخدمات الحصة أحد أهمها. إنَّ الحديث عن النظام الصحي يشملُ بالضرورة كافة الخدمات الصحية التي تقدمها الجهات والأطراف ذات العلاقة ومجموعة المعايير والمواصَفات التي تتسمُ بها تلكَ الخدمات، وآليات الرقابة والمتابعة والمُساءَلة والمُحاسَبة. هذا بالإضافة إلى الآليات والإجراءات المُتَّبَعة لإيصال الخدمات أو تلكَ التي تَحكمُ طُرُق وصول المواطنين لها.

وعليهِ، فإنَّ القطاع الصحي، دونَ شَكّ، هُوَ من أكثر القطاعات حيويةً ومُلامَسةً لحياة المواطنين عامةً ومُلازماً لهم في جميعِ مراحلِ حياتهم كما في العديد من جوانبها. فالتدخلات ذات العلاقة بالقطاع الصحي كما الاستجابات التي تَحكمُ أنظمة وإجراءات وسياسات هذا القطاع يجبُ أن تكونَ من الشمولية بما يكفي لضمان وصول كافة المواطنين لها دونَ تمييز أو استثناء على أساس العمر أو النوع الاجتماعي أو الدين أو مكان السكن أو الإعاقة أو نوع الإعاقة.

يَتَمَحْوَرُ موضوع هذه الورقة حولَ حق الأشخاص ذوي الإعاقة في الوصول للخدمات الصحية، هذا القطاع الذي يعدُ أَحَد أكثر القضايا المُثيرة للقَلَق سواء على مستوى ارتباطها بالأشخاص ذوي الإعاقة كَفِئةٍ تستهدفُها هذه الورقة بالنقاش، أو على مستوى المواطنين عامةً. وفي إطار علاقةِ هذا القطاع بالأشخاص ذوي الإعاقة فهوَ ولأسبابٍ متعددة،

يمثلُ ضرورةً من حيثُ أهمية العمل على تطويره كما إعادة تصميم بعض مكوناته ليُصْبِحَ أكثرَ جاهزيةً لاستقبال الأشخاص ذوي الإعاقة وتوفير الخدمات لهم دونَ استثناءٍ أو تهميشٍ أو إقصاءٍ على أساس الإعاقة أو على أساس نوع الإعاقة.

تهدفُ هذه الورقة إلى وضع أساس للحوار والعصف الذهني حولَ توجهات العمل والبرامج والتدخلات التي تمثلُ أولوياتٍ للعمل من وجهةِ نظرٍ وطنيةٍ، ذلكَ في سبيل تحسين واقع النظام الصحي ارتباطاً بعلاقته بالأشخاص ذوي الإعاقة كما تقليص المعيقات والحواجز التي تحدُّ من أو تحولُ دونَ وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الخدمات الصحية شأنَ غيرهم من المواطنين الفلسطينيين. ولهذا الغرض، سوفَ تعرضُ هذه الورقة ملخصاً لواقع وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الخدمات الصحية من خلال عرض لبعض الخدمات المتوفرة كما بعض المؤشرات الإحصائية ذات العلاقة، كما ستشملُ هذه الورقة ملخصاً لتحليل الإطار المفاهيمي المتمثل في العلاقة بينَ المنظور الطبي أو الصحي والإعاقة. يَلي ذلك عرضٌ للتدخلات والاتجاهات السياساتية كما وردتْ في التوجهات الاستراتيجية التي اشتملَ عليها الإطار الاستراتيجي الوطني لقطاع الإعاقة في فلسطين، لِيَتْبَعَ ذَلِكَ الجزء الأخير الذي سَيَطْرَحُ مجموعةً من التساؤلات الرامية إلى توجيه وتحفيز الحوار داخلَ مجموعات العمل خلال أيّام المؤتمر.

تستندُ هذهِ الورقة في معالجة كافة أجزائِها إلى الإطار الاستراتيجي الوطني لقطاع الإعاقة في فلسطين والذي جاءَ استجابةً لحاجة قطاع الإعاقة ومنذُ زمنٍ بعيدٍ إلى إطارٍ وطني ينظمُ العلاقات فيما بينهُ كما يُوَحِّدُ الرسالة والرؤيا والقِيَم التي تحكمُ عمل هذا القطاع. وقدْ جاءَ مؤخراً بتوصيةٍ من المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة وتمَّ إقراره وتبنيه من قِبَل المجلس ثمَّ حازَ على المصادَقة من قِبَل مجلس الوزراء في الربع الأخير من العام ٢٠١٢.

كما تستندُ الورقة إلى المسح الوطني المتخصص بالإعاقة الذي اجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بالشَراكةِ مع وزارة الشؤون الاجتماعية الفلسطينية، بالإضافة إلى بعض المرجعيات ذات العلاقة بالقوانين والتشريعات المحلية والدولية.

تستمدُّ هذه الورقة شموليَتَها من كَوْنِها تعتمدُ الإطار الاستراتيجي كمرجعيةٍ رئيسية في إعدادها، والذي ارتكزَ في مختلف مراحل إنجازهِ على المنهجية التشارُكية التي اعتمدتْ تَجَارُبَ وخبراتِ مجموعةٍ كبيرةٍ من الأطراف ذات العلاقة بقطاع الإعاقة وما تعكسُهُ هذه الخبرات من دروسٍ مُسْتَفادة. وقد تجسدتْ هذه المنهجية في تشكيل فريق العمل ليشملَ خبراء في التخطيط الاستراتيجي والبحث العلمي والعمل الميداني والإعاقة، كما امتدتْ منهجية المشاركة لتُلامِسَ الفئات والشرائح التي تَكَوَّنَ منها المشاركونَ في ورشات العمل وقدْ عملتْ على مراعاة الشمولية في تَركيبَتِها من حيثُ النوع الاجتماعي والعامل الجغرافي والإعاقة ونوع الإعاقة والقطاعات المؤسساتية وغيرها، ذلكَ في مراحلَ تحليل واقع القطاع وبيئته كما تحديد هُويَته والتوجهات الاستراتيجية الهادفة إلى إدارة التغيير في المراحل القادمة، بالإضافة إلى مراجعة المسودة الأولى وتقديم الملاحظات بشأنها.

ثانياً: مُلَخَّص حولَ واقع القطاع الصحي في إطار علاقته بالأشخاص ذوي الإعاقة في فلسطين

يستعرضُ هذا الجزء من الورقة ملخصاً لأهم الخدمات والتدخلات التي تقدمها المؤسسات الحكومية وغير الحكومية فيما يتعلق بالقطاع الصحي. كما سيقدمُ بعض المؤشرات الإحصائية التي تصفُ واقع هذا القطاع من وجهة نظر الأشخاص ذوي الإعاقة وأُسَرهم.

٢,١ الواقع الصحي الخدماتي في إطار علاقته بالأشخاص ذوي الإعاقة

تتمثلُ الخدمات الصحية التي تقدمها وزارة الصحة الفلسطينية للأشخاص ذوي الإعاقة بالتالية:

- تشخيص وتصنيف درجة الإعاقة: يتم عمل تحويلة من وزارة الشؤون الاجتماعية أو الاتحاد الفلسطيني العام للأشخاص ذوي الإعاقة إلى اللجان الطبية الموجودة في مديريات الصحة في المحافظات.
- التأمين الصحي: يتم منح تأمين صحي مجاني لذوي الإعاقة الذين تصنف درجة إعاقتهم ٦٠% فما فوق.وذلك بناء على كتاب من وزارة الشؤون الاجتماعية للصحة يحول للجان الطبية.
- تقديم الخدمات الصحية العلاجية للأشخاص ذوي الإعاقة. وتقدم هذه الخدمات من خلال عيادات مديريات ومستشفيات الصحة ومراكز الصحة كل حسب مكان سكنه.
- تقديم خدمات الكشف المبكر للإعاقة.
- خدمات الأمومة والطفولة وتشمل:-
  - فحص السيدات الحوامل.
  - فحص وعلاج الأطفال دون ٣ سنوات مجاناً.
- توفير التطعيمات وبشكل مجاني للأم والطفل.
- فحص التلاسيميا للحد من حالات الإصابة.
- مراكز الصحة النفسية والتي تقدم خدمات مجانية للأشخاص ذوي الإعاقات الذهنية وتتواجد هذه المراكز في جميع مديريات الصحة.
- شراء الخدمات التأهيلية(العلاج الطبيعي) من بعض الجمعيات الأهلية المتخصصة بناء على تحويلة من وزارة الصحة.
- تم توجيه التعليمات للدائرة الهندسية في الوزارة لاعتماد معايير ومواصَفات المواءمة في المراكز الصحية الجديدة او التي ستتم إعادة تأهيلها وذلك لضمان وصول الأشخاص ذوي الإعاقة لها. هذا مع بدايةِ العام الحالي كاستجابة لمناصرة وضغط بعض المؤسسات العاملة في مجال الإعاقة .
- الوزارة عضو في المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة وفي اللجنة الوطنية لبطاقة الشخص ذي الإعاقة (بطاقة المعوق). .
- خدمات تأهيلية (العلاج الطبيعي) من جمعية أصدقاء المريض الخيرية المتخصصة بناء على تحويلة من وزارة الصحة.
- خدمات تأهيلية (مهارات حياتية، وعلاج طبيعي، وإيواء تقدم من قبل مركز الدار البيضاء).

وبالنسبة للخدمات التالية: تمويل عمليات زراعة القوقعة، أو تركيب السماعات الطبية، أو الأطراف الصناعية، أو الأدوات المساعدة للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية. بالإضافة لتحويلات العمليات الجراحية. فهي متوقفة الآن في وزارة الصحة لعدم كفاية الميزانية. ويتم حاليا العمل على اعادة تفعيلها ضمن ميزانيات وزارة الصحة للأعوام القادمة.

أمّا فيما يتعلقُ بالخدمات الصحية أو الطبية التي تقدمها مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال الإعاقة أو مؤسسات القطاع الخاص فهيَ تشملُ خدمات التأهيل وإعادة التأهيل للأشخاص الذينَ لديهم إعاقات حركية أو بصرية سواء كانت جزئية أو كليّة كما الأشخاص الذينَ لديهم إعاقات سمعية أو نطقية أو ذهنية. كما أنَّ هناكَ العديد من الخدمات ذات العلاقة بالصحة النفسية.

بالإضافة إلى ذلك، هناكَ العديد من المؤسسات التي تقدمُ خدماتٍ طبية من أدوية أو أجهزةٍ طبية أو خدمات العلاج الطبيعي أو الأطراف الصناعية أو زراعة القَوْقَعة. وفي الغالب فإنَّ عددا كبيرا من هذه الخدمات يكون إمّا مدفوع الأجر بشكلٍ كامل أو جزئي، ويكونُ غير مدفوع الأجر في بعض الأحيان ذلكَ في حال كانتْ هناكَ مشروعات مُموَّلة لصالح تلكَ الخدمات والتي تكونُ في أحيانٍ عدّة مشروطة فإمّا تكونُ حصراً لأعمارٍ محددة أو للأشخاص الذينَ لديهم نوع إعاقة محدد.

وقد بَيَّنَتْ العديد من اللقاءات وورشات العمل والمجموعات المركزة مع الأشخاص ذوي الإعاقة وذويهم أو المنظمات التي تمثلهم بأنَّ العديد من الخدمات الصحية هيَ في الغالب مركزية سواء كانت تلكَ المُقَدَّمة من وزارة الصحة الفلسطينية أم تلكَ التي يتمُ تقديمها من خلال المؤسسات العاملة في مجال الإعاقة. كما أنَّ العديد من هذه المراكز والمؤسسات لا تتوفرُ على المواءمة البيئية المادية كما لا يوجد فيها أشخاص يتقنونَ استخدام لغة الإشارة. وعادةً مي يتسمُ تواصُل العاملينَ فيها بالسلبية. هذا بالإضافة إلى إشارتهم إلى نقص العديد من الخدمات الطبية والصحية والأدوية كما غياب المعايير الموحدة بشأن آليات تقديم تلك الخدمات ومواصَفاتها.

وأخيراً، نختتمُ هذا الجزء من الورقة بانتقاء بعض ما جاءَ وصفاً لهذا القطاع في الإطار الاستراتيجي الوطني لقطاع الإعاقة، إذْ وردَ في وصف القطاع بأنَّهُ تعمل المؤسسات المقدمة للخدمات الأولية في عدة مجالات: (التأهيل، العلاج الوظيفي والطبيعي، تقديم الأدوات المساعدة، الإرشاد النفسي والاجتماعي والمهني، إضافة لبرامج/ مؤسسات تعليمية، ومراكز صحية)، وكثير من هذه المؤسسات جزء من عضوية الهيئات التنسيقية واللجان المتخصصة.

فيما تعمل المؤسسات القاعدية للأشخاص ذوي الإعاقة في مجالات هي: (التمثيل والمناصرة ورفع الوعي، وإعداد قواعد معلومات وبيانات، والعمل في المجال القانوني والحقوقي)، فالمؤسسات الحقوقية تعمل على مراجعة القوانين والتشريعات، ورفع الوعي، وتقديم الاستشارات القانونية بينما تعمل المنظمات الدولية على تطوير القدرات، والأبحاث وجمع البيانات، وتطبيق مداخل جديدة، إضافة لمساهمتها في قضايا المواءمة، والتدريب، والمساعدات الفنية، والمناصرة، وتقديم المساعدات الطبية والصحية والتعليمية والتشغيلية، إضافة لتمويلها عددا من المؤسسات الأهلية

والحكومية.

٢,٢ المؤشرات الإحصائية ذات العلاقة بوصول الأشخاص ذوي الإعاقة للخدمات الصحية

في إطار التعرض إلى المؤشرات الإحصائية ذات العلاقة بالأشخاص ذوي الإعاقة في فلسطين والتي تمثلُ نسبتهم ٧,٤% ضمن التعريف الموسع و ٢,٩% ضمن التعريف الضيق، والتي اعتمدتْ في المسح ورصد الإعاقة على التصنيفات الوظيفية العالمية كما تتبناها منظمة الصحة العالمية، كانت بعض ردود الأفعال من قِبَل المشاركين في ورشات العمل التي تم إجراؤُها أثناء إعداد الإطار الاستراتيجي الوطني لقطاع الإعاقة كما التالي:

- تقوم الجهات الرسمية (وزارة الشؤون، وزارة الصحة، ووزارة التربية) والاتحاد كذلك، بتسجيل حالات الإعاقة حسبما ترد لها، ولا يوجد توحيد للمعلومات في سجل واحد.
- التعريف الذي يتم الاستناد إليه والذي جاءَ في القانون الفلسطيني لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة غير واضح وغير محدد.
- غياب الطاقم المتكامل ومحدودية التخصصات وخاصة في عملية التشخيص

إنَّ ردود الأفعال أعلاه هيَ بعض الأمثلة على ردود أفعال العامة والمنخرطين في قطاع الإعاقة على نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة في فلسطين، الأمر الذي يطرحُ العديد من التساؤُلات التي تستحق الوقوف عندها مَلِيّاً والاستجابة لها.

كما تُفيدُ النتائج بأنَّ الأسباب المرضية أكثر الأسباب وراء حدوث الإعاقة، إذْ أنَّ ٤٣,٧% من الصعوبات/ الإعاقات البصرية كان سببها مرضي، وشكل هذا السبب ما نسبته ٢٩,١% للإعاقة السمعية و٤٢,٩% للإعاقة الحركية، و٢٨,٧% لإعاقة التذكر والتركيز و٢٧,٦% لإعاقة بطء التعلم و٢٧,٢% للإعاقة النفسية. فيما كانت الأسباب الخلقية الأكثر وراء إعاقة التواصل ٣٣,٦%.

أمّا فيما يتعلق بالمؤشرات المتعلقة باحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة الذينَ لا يستخدمونَ أدوات مُساعِدة فإنَّها تُشيرُ إلى أنَّ ٣٧,١% من الأفراد ذوي الإعاقة الحركية بحاجة إلى خدمات العلاج الطبيعي، و٢٤,٠% منهم بحاجة إلى أدوات خاصة للحمامات، و٢٣,٥% بحاجة إلى كرسي متحرك كهربائي، و٢٢,٧% بحاجة لخدمات العلاج الوظيفي، و٢١,٠% منهم بحاجة إلى أدوات مساعدة للمشي (واكر، عكازات). كما أنَّ ٣٢,٥% من الأفراد ذوي إعاقة التذكر والتركيز بحاجة إلى أدوية، و٢٠,٤% منهم بحاجة إلى تقنيات تساعدهم على التذكر (المذكرة الإلكترونية)، و١٥,٤% منهم بحاجة إلى تقنيات تساعد على التواصل مثل بطاقة التعريف. هذا بالإضافة إلى أنَّ ٣٩,٩% من الأفراد ذوي إعاقة بطء التعلم بحاجة إلى خدمات دعم نفسي، و٣٧,٠% منهم بحاجة إلى برنامج التعليم المتخصص، و٣٥,٨% بحاجة إلى خدمات علاج وظيفي، و٣١,١% بحاجة إلى خدمات علاج نطقي، و٢٨,٥% منهم بحاجة إلى خدمات علاج طبيعي. ثُمَّ أنَّ ٣٨,٢%

من الأفراد ذوي الإعاقة النفسية بحاجة إلى خدمات مقدمة من طبيب نفسي، و٣٤,٧% منهم بحاجة إلى دعم ومساندة من مراكز متخصصة، و ٣٠,٣% منهم بحاجة إلى أدوية، و ٣٠,٠% منهم بحاجة إلى خدمات طبية، و و٢٧,٥% منهم بحاجة إلى خدمات اجتماعية.

وفيما يتعلقُ بالحصول على الخدمات العامة، فإنَّ غالبية الأشخاص ذوي الإعاقة يواجهونَ صعوبةً في الوصول للخدمات العامة.

وعلى وجه الخصوص، يواجه الأشخاص ذوو الإعاقة وتحديداً من لديهم إعاقة حركية أو صعوبات في التواصل صعوبة في الاستفادة من الخدمات الصحية؛ وذلك كما يلي: ٧٩,٤% و٦٥,٦% على التوالي.

ثالثاً: الإطار المفاهيمي في سياق علاقته بالقطاع الصحي والأشخاص ذوي الإعاقة

يقودنا التعرض للإطار المفاهيمي في سياق علاقته بالقطاع الصحي والأشخاص ذوي الإعاقة بشكلٍ تلقائي إلى الإشارة إلى أنَّ العديد من الدراسات كما معظم المُلاحَظات والانطباعات تُفيدُ بأنَّ المجتمع الفلسطيني مُمَثَّلاً بمؤسساته الرسمية وغير الرسمية كما أفراده يتعامَلُ مع الإعاقة وقضايا الأشخاص ذوي الإعاقة من مَنظورٍ طبيٍّ وخيريٍّ بَحْت، هذا رُغْمَ العديد من المحاوَلات التي تَقودُها مجموعة من المؤسسات العاملة في قطاع الإعاقة إلى تغيير هذا المنظور وتوجيهه نحوَ المُنْطَلَقات الحقوقية والتنموية، والتي لا تَزالُ حتى اللحظة ليستْ أكثر من بعض الوثائق كما بعض الخطابات بالإضافة إلى عدد قليل من الممارَسات.

ويُمكِنُ تعريف النموذَج الطبّي بأنَّهُ النموذَج الذي يستعرض العجز (الإعاقة) على "أنها مشكلةٌ خاصةٌ بالشخص، وتنجم بصورةٍ مباشرةٍ عن المرض، أو اعتلالاتٍ صحيةٍ أخرى، أو صدمةٍ أو ظرفٍ صحي آخر والتي نتيجةً لذلك تتطلب رعايةً طبيةً مكثفةً يتم توفيرها على شكل علاجٍ فردي من قبل المحترفين المتخصصين". وفي النموذج الطبي، تهدف مواجهة العجز إلى "العلاج"، أو تعديل الفرد والتغير السلوكي الذي قد يؤدي إلى "علاجٍ على الأغلب" أو علاجٍ فعالٍ للعجز. كما أن الرعاية الطبية المتوفرة بالنموذج الطبي يُنْظَر إليها على أنها القضية الرئيسية، وعلى الصعيد السياسي، الاستجابة الرئيسية عبارة عن تعديل وإصلاح سياسة الرعاية الصحية كما التركيز في خدماتها وبرامجها على الفرد/الشخص الذي لديه إعاقة.

وبشكلٍ عام، تستقي المؤسسات الرسمية النموذج الطبي في تعاطيها مع قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة من كافة عناصر الثقافة السائدة التي تتجسدُ في العادات والتقاليد والأعرافِ واللغة والدين وغيرها، تلكَ الثقافة التي أخذتْ ولا تَزالُ آخِذةً في التَغَلْغُل في أفكار العامة وانطباعاتهم نحوَ الأشخاص ذوي الإعاقة على المستوى الرسمي والمجتمعي، لِتَنسحبَ دونَ شَكٍّ على طبيعة ونوعية وجوهر الأدوار التي تختارُها تلكَ المؤسسات لنفسها فيما يتعلقُ بالأشخاص

ذوي الإعاقة، كما تؤثرُ على سياسات تلكَ المؤسسات والقوانين والتشريعات التي تحكمُ وتُنَظِّمُ تدخلاتِها. إنَّ قانون حقوق المعوقين الفلسطيني رقم ٤ للعام ١٩٩٩م هُوَ خيرُ مثالٍ على انعكاس هذه الثقافة على التشريعات والقوانين واللوائح الفلسطينية، إذْ جاءَ هذا القانون في ظلِّ محدودية الوعي لدى ممثلي الحركة المطلبية للإعاقة آنذاكَ بالتوجه والمنظور الحقوقي والتنموي للإعاقة، كما محدودية سُبُل وصولهم لصنّاع القرار بما يكفي لتحقيق الضغط والتأثير الكافيَيْن، الأمر الذي أثَّرَ وبشكلٍ عميقٍ على روح وفلسفة القانون من جهة وعلى فاعلية مواده وشُموليَتِها من جهةٍ أخرى.

ومن أهم وأبرز الأمثلة على تَأثُّر مواد وروح القانون بالنَموذَج الطبّي التالية:

تعريف الشخص ذي الإعاقة، إذْ يُعَرِّفُ القانون أعلاه الشخص ذي الإعاقة في المادة رقم (١): (المعوق: الشخص المصاب بعجز كلي أو جزئي خلقي أو غير خلقي وبشكل مستقر في أي من حواسه أو قدراته الجسدية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين). إنَّ هذا التعريف كما هُوَ مُلاحَظ يَرجع أسباب عدم قيام الشخص ذي الإعاقة بوظائفه الحياتية اليومية كما أقرانهِ إلى الصعوبة أو الإصابة المستقرّة لديهِ، لاغياً وبشكلٍ قاطعٍ كافة الأسباب المتعلقة بالبيئة المادية الفيزيائية أو التوجهات المجتمعية السلبية وما تنضوي عليهِ من صُوَرٍ نمطية مغلوطةٍ أو الأنظمة والإجراءات المؤسساتية وما تشتملُ عليهِ تلك العناصر البيئية وتَعْكِسهُ من ممارسات وردود أفعال إقصائيةٍ على أساس الإعاقة أو على أساس نوع الإعاقة.

التَساوي في الحقوق والواجبات، تنصُّ المادة رقم (٢) من القانون نفسهِ على: للمعوق حق التمتع بالحياة الحرة والعيش الكريم والخدمات المختلفة شأنه شأن غيره من المواطنين له نفس الحقوق وعليه واجبات في حدود ما تسمح به قدراته وامكاناته، ولا يجوز أن تكون الإعاقة سبباً يحول دون تمكن المعوق من الحصول على تلك الحقوق

.

لدى النظر للوهلةِ الأولى إلى تلكَ المادة تبدو إقْراراً صَريحاً بالمواطَنة الكاملة للأشخاص ذوي الإعاقة، ولكن وجود عبارة (في حدود ما تسمحُ بهِ إمكاناته) تُفْرِغُ بلا شَكّ هذا الاقرار من مُحْتَواه الشُمولي إذْ تُركِّزُ ثانيةً على الشخص ذي الإعاقة في سياق كَوْنِهِ ذا إعاقةٍ/إصابة مستقرّة فقط، ممّا يعني بأنَّ التَساوي في الحقوق والواجبات مَرهونٌ بإمكانات الشخص وليسَ مُتَّصلاً بالتدابير والإجراءات والترتيبات التي ستعملُ الدولةُ على توفيرها لضَمان هذا التَساوي آخذةً بالحُسْبان الخصوصية التي تقتضيها الفروق الفردية بينَ المواطنينَ عامةً والأشخاص ذوي الإعاقة بشكلٍ خاص.

معالجة القانون لجملة من الحقوق التي يجبُ أن يتمتعَ بها الأشخاص ذوو الإعاقة: في المادة رقم (١٠) تحتَ عنوان (رعاية وتأهيل المعاقين)، حيثُ أنَّ هذا بحدِّ ذاتِهِ وكأنَّهُ يحصرُ التدابير اللازمة لوصول الأشخاص ذوي الإعاقة لحقوقهم بالرعاية والتأهيل، فضلاً عن الاستخدام الشمولي للعبارات التي تمثلُ النصوص القانونية والتي تؤدي بالجهات ذات العلاقة إلى الالتزام بتأمين حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة استناداً إلى كَوْن هذه الحقوق لا تقبلُ الفصل والتجزئة ولا تُناطُ بجهةٍ دونَ الأخرى شأنَ أي قضيةٍ تنمويةٍ عبرَ قطاعية.

وفيما يتعلقُ بالحق في الصحة والتأهيل كما جاءَ في قانون حقوق المعوقين الفلسطيني رقم ٤ سنة ١٩٩٩م، فقد شملَ:

- تشخيص وتصنيف درجة الإعاقة لدى الشخص متلقي الخدمة.
- ضمان الخدمات الصحية المشمولة في التأمين الصحي الحكومي مجاناً للشخص ذي الإعاقة ولأسرته، كذلك إعطاء الرعاية الطبية اللازمة لمختلف الإعاقات.
- كما ويشمل تقديم وتطوير خدمات الكشف المبكر للإعاقة، والرعاية الصحية المبكرة، والعمل مع الأشخاص ذوي الإعاقة، وأسرهم بهدف منع التدهور الصحي، والوظيفي للشخص ذي الإعاقة.
- توفير الأدوات والأجهزة الطبية اللازمة لمساعدة الشخص ذي الإعاقة، وتقديم الخدمات الوقائية والعلاجية المناسبة.
- توفير العلاجات اللازمة حسب النظام المعمول به، وإجراء العمليات الطبية والجراحية والتشخيصية لكل شخص ذي إعاقة. وفي حال عدم توفرها تتكفل وزارة الصحة بتسديد النفقات أو شراء الخدمة من القطاع الخاص سواء داخل الوطن أو خارجه.

أمّا فيما يتعلقُ بكيفية معالجة اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة للتعريفات كما للحق في الوصول للخدمات الصحية، والتي تُعْتَبَرُ من أهم المرجعيات وأكثر شمولية كما أكثرها تطرفاً لصالح المنظور الحقوقي والتنموي في التعاطي مع قضايا وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وكونها إحدى المرجعيات التي اسْتَنَدَ إليها الإطار الاستراتيجي الوطني قطاع الإعاقة في فلسطين، فسوفَ نستعينُ بها للإشارة إلى الآتي :

التعريف: إذْ تُعَرَّف الإعاقة في الديباجة، على أنها تشكّل مفهوما لا يزال قيد التطور وأن الإعاقة تحدث بسبب التفاعل بين الأشخاص، الذين لديهم إصابات أو صعوبات، مع الحواجز في المواقف والبيئات المحيطة التي تحول دون مشاركتهم مشاركة كاملة فعالة في مجتمعهم على قدم المساواة مع الآخرين.

ويشمل مصطلح" الأشخاص ذوي الإعاقة "كما جاءَ في المادة ١ (الغرض)، كل من لديهم صعوبات أو إصابات طويلة الأجل بدنية أو عقلية أو ذهنية أو حسية، قد تمنعهم لدى التعامل مع مختلف الحواجز من المشاركة بصورة كاملة وفعالة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين.

التوجه أو المَنْظور: تتبنى الاتفاقية كما أسلفنا الذكر التوجه والمنظور الحقوقي التنموي الذي يشبه في تعريفه للإعاقة إلى حد كبير النموذج الاجتماعي التفاعُلي الذي يُعَرِّفُ الإعاقة على أنها "عملية التفاعل السلبي ما بين الشخص ذي الإعاقة وكافة الحواجز والمعيقات البيئية المادية والاتجاهاتية والمؤسساتية والتي تحول دون وصول الأشخاص ذوي الإعاقة للحقوق والخدمات وتحد من مشاركتهم في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والمدنية والثقافية على قدم المساواة مع الآخرين".

ويمكن تلخيص بعض هذه الحواجز والمعيقات بالآتي: الاتجاهات المجتمعية السلبية نحو الأشخاص ذوي الإعاقة وما

ينعكس عنها من أحكامٍ مسبقة وممارسات وسياسات. المؤسسات العاملة في مجال الإعاقة تعتمد العزل سياسة في التعاطي مع قضية الإعاقة والأشخاص ذوي الإعاقة. الممارسات والإجراءات المؤسساتية غير المرنة. عدم وصول الأشخاص ذوي الإعاقة للمعلومات كنتيجة للطرق المعتمدة في تصميمها ونشرها. عدم احتواء المباني على الحد الأدنى من عناصر المواءمة. عدم مواءمة وسائل النقل والمواصلات. الانعكاسات السلبية الناجمة عن العوامل والموروثات الثقافية نحو الإعاقة.

إلا أن أهم ما يؤكد عليه المنظور الحقوقي هو أن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لا تختلف بأي حال عن حقوق الإنسان وهي غير قابلة للفصل أو التجزئة. كما لا يفصل قضية الإعاقة عن كافة القضايا المتنوعة الأخرى. ويعتبر مفهوم الإعاقة بأنه مفهوماً قابل للتطور وغير ثابت على الإطلاق. ويؤكد على أن الأشخاص ذوي الإعاقة هم المحرك الأساسي لحياتهم والمرجعية الوحيدة لإقرار التدخلات اللازمة على قضاياهم على مستوى السياسات والتشريعات والاستراتيجيات والتدخلات المتعلقة بهم في مختلف القطاعات. آخذاً بالاعتبار لدى إقرار التدابير اللازمة والترتيبات التيسيرية الفروقات الفردية والنوع الاجتماعي والعمر وكافة ميادين الحياة.

جاءَ الحق في الوصول للخدمات الصحية للأشخاص ذوي الإعاقة في الاتفاقية الدولية المادة (٢٥) ليشملَ ما يلي:

- الاعتراف بحق الأشخاص ذوي الإعاقة في التمتع بأعلى مستويات الصحة دونَ تمييزٍ على أساس الإعاقة من خلال اتخاذ كافة التدابير اللازمة والتي تراعي الفروق بينَ الجنسين وبما يشملُ خدمات إعادة التأهيل. .
- تقديم كافة الخدمات الصحية التي يتم تقديمها للآخرين بتكلفةٍ معقولة وبذات الجودة. بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية وبرامج الصحة العامة للسكّان.
- توفير الخدمات الصحية اللازمة والمتصلة بالإعاقة مثل الكشف المبكر والتدخلات اللازمة وخدمات الحد من الإعاقة.
- توفير الخدمات في أماكن سكن الأشخاص ذوي الإعاقة بما في ذلك المناطق النائية والريفية.

تدريب مقدمي خدمات الرعاية الصحية على التوجه الحقوقي وأخلاقيات تقديم الخدمة على أساس احترام الفروق الفردية والكرامة الإنسانية.

- توفير التأمين الصحي والتأمين على الحياة من خلال خطر التمييز على أساس الإعاقة لدى الحصول على ذلك.
- منع أي شكل من الحرمان من الوصول للخدمات الصحية والغذائية والسوائل والقائم على أساس الإعاقة.

إنَّ هذه الاعترافات والإقرارات جاءتْ في سياق معالجة الاتفاقية الدولية لقطاع الصحة. ناهيكَ عن معالجتها للعديد من الشؤون ذات العلاقة بإمكانية الوصول والإدماج في المجتمع بشكل متخصص ومتقاطع مع كافة الحقوق المختلفة الأخرى. وكما هوَ واضحٌ. فإنَّ التعريف التي تتبناهُ وثيقة التشريعات للإعاقة كما النموذج التي تُبْنى عليهِ تلك التشريعات يؤثرُ بالضرورة على نوعية التدخلات والسياسات والخدمات التي تصبح ملزمة بموجب تلك الوثيقة. كما

تؤثرُ حتماً على القِيَم والمبادئ التي تلتزمُ بها الأطراف المُقرّة لهذهالتشريعات.

رابعاً: حق الأشخاص ذوي الإعاقة في الوصول للخدمات الصحية في ضوء التوجهات الاستراتيجية واتجاهات وسياسات التدخل

يستعرض هذا الجزء من الورقة حصراً كافة الاتجاهات السياساتية كما التدخلات التي وردتْ في الإطار الاستراتيجي الوطني لقطاع الإعاقة والتي جاءتْ لتقديم منظورٍ شمولي وجديد في التعاطي مع حق الأشخاص ذوي الإعاقة في الوصول للخدمات الصحية كما تلكَ التي جاءتْ لتَضَعَ خطوةً مختلفةً ومتقدمةً بشأن العلاقة بينَ الأشخاص ذوي الإعاقة والنظام الصحي بكافة مكوناته. كما سيستعرضُ هذا الجزء من الورقة بعض الأمثلة التي تُبْرزُ التقاطُعَ ما بينَ القطاع الصحي والتوجهات الاستراتيجية والتدخلات السياساتية الأخرى التي لا تصلُها علاقة مباشرة بهذا القطاع.

ومن الأمثلة على تلكَ القضايا والموضوعات غير المُباشِرة ولكنها في غاية الأهمية من حيث تأثيرها على القطاع الصحي تلك القضايا والموضوعات التي يستعرضها الإطار الاستراتيجي لتلخيص القضايا التي يشملها عنوان الإعاقة والحقوق، والتي تشملُ:

- ترجمة قانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٩ للوائح وإجراءات تساعد على وتضمن عملية التنفيذ
- الوصول للعدالة بما يضمن الحماية القانونية
- المنظومة القانونية الفلسطينية تحتاج إلى مراجعة وإعادة بناء
- تطوير التشريعات بما ينسجم مع المعايير الدولية والإقليمية
- غياب مفهوم الكرامة الإنسانية عن القوانين والإجراءات يلقي بظلاله على عملية تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة
- الثقافة الحقوقية والوعي القانوني مفقود
- غياب التكاملية والانسجام ما بين قانون ٤/١٩٩٩ ومجموعة من القوانين والتشريعات والإجراءات الأخرى
- ضعف التدابير التشريعية، الإدارية والقضائية
- بناء منظومة للرصد أو المسائلة في قضايا المساواة
- بناء الإجراءات، النظم والتشريعات على أساس المشاركة الفعلية للأشخاص ذوي الإعاقة

بينَما تبدو العلاقة بالقطاع الصحي أكثر مُباشَرةً لدى استعراض الإطار للموضوعات والقضايا التي تتمثل في التوجه الاستراتيجي الذي يُعالِجُ الإعاقةَ وإمكانية الوصول للفرص والخدمات ومدى كفايتها وكفاءتها وذلكَ كما يلي:

- غياب السياسات الواضحة والمكتوبة والأنظمة المتضمنة لآليات تقديم الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة
- قلة المعلومات المتوفرة وضعف الوعي يحد من إمكانية الوصول إلى الخدمات.
- ندرة وعدم كفاية الخدمات على المستويين الجغرافي والتخصصي وحسب نوع الإعاقة وسوء توزيع الخدمات جغرافيا وحسب نوع الإعاقة
- لا يوجد برامج شاملة مستدامة للتأهيل وبناء القدرات والمتاح هو عبارة عن مشاريع (الأمر الذي يحد من استدامة

الخدمات).

- غياب الكادر المتخصص تقنيا
- تركيز جزء كبير من الخدمات على إطار مفاهيمي يعتمد ويستند على النموذج الخيري والطبي
- اعتماد الخدمات المقدمة من القطاع الأهلي على التمويل الخارجي غير المنتظم
- غياب المعايير المحددة في اختيار المستفيدين عند تقديم الخدمة
- غياب الشراكة والتعاون ما بين المؤسسات العاملة في هذا القطاع
- التكلفة المرتفعة للخدمة مما يحول دون وصول الأشخاص ذوي الإعاقة من ذوي الدخل المحدود إليها
- ضعف مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في تحديد الأولويات والاحتياج للخدمات
- هناك ضعف في مؤشرات التقييم الذاتية وهذا يؤدي بالنهاية بالمؤسسات للعمل بالسهل والذي معه من الممكن تقيم الخدمة المقدمة برضا عالي مع تجاهل العمل في المشاريع مع الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية والذي يكون العمل وتقيم الأثر بحاجة إلى وقت طويل
- غياب الطاقم المتكامل وتعدد التخصصات خاصة في التشخيص
- ضعف حركة الإعاقة وتأثيرها على الأرض
- ارتباط الخدمات بأجندة التمويل وأولوياتها وليس بالحاجة المحلية
- بيئة مسهلة وصديقة للأشخاص ذوي الإعاقة للوصول للموارد والخدمات
- نشر المعلومات حول البرامج والخدمات التأهيلية وكيفية الوصول إليها

وفيما يتعلقُ بمناطق استعراض الإطار الاستراتيجي للقطاع والنظام الصحي وتضمينهُ في التوجهات الاستراتيجية والاتجاهات وسياسات التدخل فقد جاءتْ كما يلي :

التوجه الاستراتيجي الأوّل: سياسات فعالة وموجهة لعملية التضمين والدمج في الميادين الحياتية الحيوية مبنية على التوجه الحقوقي لقضايا الأشخاص ذوي الإعاقة

اتجاه سياسة التدخل(١) قيادة عملية تضمين ودمج الأشخاص ذوي الإعاقة بسياسات واضحة ومقرة ومعلنة تضمن خلق بيئة صديقة تستجيب لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ومتطلبات المشاركة الكاملة والفاعلة لهم

المخرج الرئيسي: قطاع الإعاقة يقاد بمنظومة من السياسات الموجهة لضمان إحقاق الحقوق وعملية التضمين والدمج

مؤشرات النجاح

- زيادة عدد نشرات التوعية وأدلة الخدمات بجميع الطرق التي تضمن إتاحتها للجميع دون استثناء.
- وجود مرجعيات موحدة للمعايير التي يجب أن تتسم بها الخدمات المختلفة ومُعْلَنة في جميع محافظات الوطن.
- زيادة في تنوع التخصصات التي تتكون منها اللجان الطبية في جميع المحافظات والتي تحدد درجة الإعاقة (نسبة العجز) للأشخاص ذوي الإعاقة.
- اعتماد مرجعية جديدة في تشخيص وتقييم درجة الإعاقة.
- زيادة عدد المباني والمرافق العامة الحيوية التي تتسم بالمواءمة الكاملة لضمان تنقل الأشخاص ذوي الإعاقة باستقلالية وكرامة.

التدخلات :

- تطوير ونشر وتعميم سياسات موائمة البنية التحتية والمرافق العامة والمواصلات العامة والمعلومات.
- تطوير ونشر وإعلان السياسات الصحية الجامعة (Inclusive health policies) فيما يتعلق بمفهوم القصور (درجة الإعاقة) (العجز)، سياسة التشخيص والرعاية الصحية الجامعة، التوعية/ التثقيف الصحي، الوقاية ، التأهيل والأجهزة المساندة ،التأمين الصحي، الإعفاء الجمركي، التحويلات الصحية)
- تطوير وتبني سياسات متعلقة بالمعلومات الصحية من حيث إتاحتها للجميع بما فيهم الأشخاص ذوي الإعاقة (الموائمة(وبما يشمل التوزيع الجغرافي للخدمات، وارتباط الخدمات بأنواع الإعاقة، الجندر والعمر)
- تطوير منظومة من السياسات التي تضمن شمولية التشخيص والتقييم لدرجة الإعاقة لدى الأشخاص ذوي الإعاقة.
- تطوير ونشر الميزانيات والتقارير المرتبطة بالسياسات
- تطوير سياسات الخدمات الصحية والتأهيلية لتكون واضحة ومعلنة وترتكز على احترام الكرامة الإنسانية وحق المتلقي للخدمة بمعرفة الخدمات المتاحة وحرية الاختيار
- تطوير سياسات التدخل/التأهيل الميداني مما يضمن كرامة الأشخاص ذوي الإعاقة وذويهم ووصولهم إلى الخدمات اللازمة.

- سياسات واضحة ومحددة ومُقَرّة ومُعْلَنة حول المعايير والمواصفات التي يجب أن تتسم بها الخدمات المختلفة.
- سياسات واضحة ومُعْلَنة ومحددة حول آليات وإجراءات المتابعة والرقابة على مدى التزام القطاع بمعايير جودة الخدمات وبالتعاطي مع قضايا الإعاقة بمنظور حقوقي وتنموي.

اتجاه سياسة التدخل (٢) منظومة متكاملة للمشاركة

المخرج الرئيسي: نظام واضح المعالم للتضمين والاحتواء الشامل مبني على المشاركة

مؤشرات النجاح
- عدد عقود الشراكة مع المؤسسات المجتمعية الساعية لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة
- عدد الاستراتيجيات القطاعية التي روجعت وطورت لتتضمن قضايا الإعاقة
- تضمين الإستراتيجية الوطنية في الاستراتيجيات القطاعية
- تضمين قضايا الإعاقة واحتواء ودمج الأشخاص ذوي الإعاقة بشمولية لدى عدد المؤسسات العاملة في قطاعات أخرى

التدخلات :
- تطوير مدونة سلوك تقود سياسات ومنهجيات عمل المؤسسات الفاعلة في القطاع في سياق تشاركي
- تطوير مصفوفة من المعايير الواجب الالتزام بها لدى تضمين قضايا الإعاقة في جميع الاستراتيجيات وخطط
- العمل الوطنية على اختلاف قطاعاتها ومجالات عملها واهتماماتها

اتجاه سياسة التدخل (٣) إطار عمل ومبادئ تقود السياسات في قطاع الإعاقة

المخرج الرئيسي: انطلاق كافة السياسات من قاعدة المبادئ وانسجام سياسات ذوي الشأن فيما بينها ضمن قاعدة المبادئ

مؤشرات النجاح:
- عدد السياسات التي بنيت على أساس المبدأ الحقوقي التنموي
- عدد السياسات التي طورت على قاعدة إطار العمل وتم تعميمها للجهات المعنية
- الزيادة في حجم الميزانيات المخصصة لتنفيذ السياسات

اتجاه سياسة التدخل (٤) منظومة متكاملة من الإجراءات التي تدعم سياسات الوقاية

المخرج الرئيسي: نظام واضح المعالم للوقاية من الحوادث والأمراض والأخطاء الطبية التي تساهم في ارتفاع معدلات الإعاقة

مؤشرات النجاح:

- إصدار ونشر وتوزيع منظومة الإجراءات الوقائية من الأمراض الوراثية
- تطوير ونشر منظومة التشخيص المبكر للأمراض
- عدد المتابعات للأخطاء الطبية والمحاسبة والمساءلة

التدخلات :

- تطوير منظومة من الإجراءات التي تساهم في الحد من الأمراض الوراثية سواء عن طريق التطعيمات أو عن طريق
- وضع قيود صارمة ترتبط بإجراء مجموعة من الفحوصات قبل الزواج
- تطوير منظومة للتشخيص المبكر للأمراض، مما يتيح التعامل معها بشكل استباقي قبل تفاقمها.
- تطوير منظومة من آليات وإجراءات فاعلة للرقابة على أداء الكوادر الطبية ومتابعة الأخطاء الطبية بالمساءلة والمحاسبة.
- تطوير سياسات تضمن رفع مستوى التعاون في الأُطُر الدينية والمؤسسات العاملة للعمل على قضايا الوقاية.
- تطوير سياسات التدخل وتضمينها الارتدادات الخلفية والأمامية لموضوعة التدخل بحيث يسير العمل في أُطُر دائرية وليس خطية للعمل على برنامج تَشارُكي للوقاية.
- تطوير آليات تضمن التغطية الإعلامية المستمرة للتطورات في مجال الوقاية

التوجه الاستراتيجي الثاني : تشريعات ضامنة للحقوق والمساواة

اتجاه سياسة التدخل (١) تخضع التشريعات الفلسطينية لعملية مراجعة معمقة تستند الى المنظور والتوجه الحقوقي التنموي والى الالتزامات المرتبطة باتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لعام ٢٠٠٦

المخرج الرئيسي: منظومة من القوانين والتشريعات المتناسقة والمعززة لمبدأ الحقوق التنموية والملزمة بتوفير الخدمات والمؤكدة على احترام الكرامة الإنسانية والمشاركة الكاملة

التدخلات :

- تعريف مفهوم الإعاقة بما ينسجم مع الاتفاقية الدولية ومبدأ الحقوق والبُعْد التفاعُلي بين الشخص والحواجز والمعيقات البيئية.
- تعميم المفهوم وتوحيد استخدامه وعكس ذلك في السياسات والبرامج

اتجاه سياسة التدخل (أ) قيادة العمل والعلاقات في القطاع وفقا لمنظومة من اللوائح، الأنظمة والإجراءات

المخرج الرئيسي: منظومة من اللوائح التوضيحية والتنفيذية وكذلك من الأنظمة وإجراءات العمل

مؤشرات النجاح :

- درجة تغطية اللوائح الداخلية التوضيحية والتنفيذية لبنود قانون الإعاقة
- دلالات على مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في تطوير الأدلة، اللوائح والإجراءات
- التوجه الاستراتيجي الثالث : معيشة كريمة للأشخاص ذوي الإعاقة
- اتجاه سياسة التدخل1( ) رزمة من التدخلات التي تضمن تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بمستوى معيشي لائق
- المخرج الرئيسي: مستوى معيشي لائق وكريم للأشخاص ذوي الإعاقة وأُسَرهم

التدخلات :

- طوير برنامج مُحَوْسَب خاص لتشخيص وتقييم الأشخاص ذوي الإعاقة الذين تنطبق عليهم المعايير التي تُمكِّنهم من الاستفادة من برنامج الحماية الاجتماعية، على أن يكون شاملاً ومبنيا على النموذج الاجتماعي والتفاعُلي والتوجه الحقوقي للإعاقة.
- تطوير برامج تمكين متكاملة تشتمل على كافة حلقات الاستحقاق (القدرة البشرية، الوصول للموارد الطبيعية، الوصول للسوق ورأس المال، والانتفاع من الشبكات الاجتماعية) تؤسس إلى ضمان وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى السكن المناسب والموائم، وضمان استفادة الأشخاص ذوي الإعاقة على قدم المساواة مع الفئات المجتمعية الأخرى من حيث الاستحقاقات وظيفية وراتبية وبرامج تقاعد ورعاية صحية.

التوجه الاستراتيجي الرابع: مجتمع مستوعب ومُتَقَبِّل للأشخاص ذوي الإعاقة ويراهم كأحد أشكال التنوع الطبيعي

اتجاه سياسة التدخل (أ) تشجيع الممارسات الإيجابية للحد من الاتجاهات والممارسات السلبية داخل المؤسسات التي تعيق من إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة

المخرج الرئيسي: اتجاهات اجتماعية ومؤسساتية ضامنة للدمج والمشاركة ومبنية على المنظور الحقوقي

مؤشرات النجاح :

- دليل المسلكيات المقبولة وعدد النسخ الموزعة منه
- دلالات تبين حالات التغيير في الوعي الاجتماعي

التدخلات :

- تطوير قائمة أو دليل للمسلكيات التي تبين الاتجاهات السلبية السائدة والمنظور الحقوقي المقابل لها، الذي يعزز من الاتجاهات الايجابية وتعميمها على شكل بوسترات ولوائح داخل المؤسسات الفلسطينية المختلفة ليصبح فيما بعد مرجعية لطرق التواصل السليمة مع الأشخاص ذوي الإعاقة..
- تطوير برامج توعية بمساندة مؤسسات وخبراء الإعاقة تنفذ داخل المؤسسات الحكومية و غير الحكومية المتخصصة وغير المتخصصة في قطاع الإعاقة لتغيير الاتجاهات السائدة تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة

التوجه الاستراتيجي الخامس : فرص متساوية وإمكانيات الوصول متاحة

اتجاه سياسة التدخل (١) تفعيل وتسهيل الإجراءات والمعاملات للحد من الإجراءات البيروقراطية

المخرج الرئيسي: نظام شفاف ومرن يسهل عملية الوصول للخدمات المؤسساتية

مؤشرات النجاح :

- دلالات على تراجع الموانع البيروقراطية في معاملات الأشخاص ذوي الإعاقة
- عدد الأدلة التي توحد إجراءات العمل
- عدد الحالات التي تم الوصول إليها من خلال برامج تقديم الخدمة حيث وجود الشخص

التدخلات :

- مراجعة وإعادة صياغة إجراءات العمل المتبعة في تقديم الخدمات بما يشمل، مدى الاستناد إلى المنظور الحقوقي، احترام الكرامة الإنسانية، الوقت اللازم لإجراء المعاملة، متطلبات الإجراءات البيروقراطية (التواقيع، الأوراق المساندة)، مراعاة قدرة العديد من الأشخاص ذوي الإعاقة على الحركة والتنقل.
- تنظيم العلاقة بين المركز والفروع بحيث لا تخضع الإجراءات إلى تفسيرات واجتهادات وأمزجة العاملين في المجال مما يُحْدِثُ إرباكا لدى المتقدم بطلب الخدمة وقد يحول دون تلقيها بكرامة.
- تطوير آليات تضمن الوصول إلى الأشخاص الأكثر انكشافا (النساء ذوات الإعاقة، الأشخاص ذوي الإعاقات الذهنية، الأطفال ذوي الإعاقة، الأشخاص ذوي الإعاقات المركبة، الأشخاص ذوي الإعاقة في المناطق المهمشة والمعزولة

- توفير الأدوات والقدرات والموارد البشرية اللازمة لضمان الوصول للأشخاص الأكثر انكشافا للخدمات العامة.
- إصدار أدلة حول آليات وإجراءات تضمين قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة في القطاعات الحيوية الرئيسية (الصحة والتعليم والعمل).

اتجاه سياسة التدخل (٢) تطوير منظومة مهنية ومتكاملة لتشخيص درجات الإعاقة

المخرج الرئيسي: عمليات تشخيص درجات الإعاقة تستند على معايير وأسس مهنية وشمولية ومتعارف عليها دوليا

مؤشرات النجاح:
- درجة التحسن على عمليات تشخيص درجات الإعاقة استنادا للمعايير الدولية
- لجنة وطنية فاعلة لمتابعة نتائج وشكاوي التشخيص وتدني عدد تلك الشكاوي.
- عدد المختصين المدربين على عملية تشخيص درجات الإعاقة
- المعايير الواضحة التي تم تطويرها لبناء عمليات التشخيص في التطبيقات الميدانية
- زيادة عدد اللجان الطبية التي تقوم بعملية التشخيص وتنوع تخصصاتهم.

التدخلات :
- تطوير أُسس ومعايير تشخيص درجات الإعاقة بالاستناد إلى المعايير الدولية وبالانطلاق من المفهوم الشمولي والتفاعُلي والحقوقي للإعاقة.
- تدريب وتمكين لجان التشخيص والتقييم
- تشكيل لجان تشخيص وتقييم متعددة التخصصات.
- تطوير إجراءات التشخيص والتقييم بصورة تضمن الكرامة الإنسانية
- علنية إجراءات التشخيص والتقييم وإخضاعها للمسائلة والرصد بما يضمن نزاهة عملية التشخيص
- العمل وفقا لجدول زمني يضمن إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة من المناطق النائية
- مواءمة جميع المراكز والمديريات المنبثقة عن وزارة الصحة.
- مراجعة نظام التأمين الصحي والخدمات المختلفة المرتبطة بدرجة الإعاقة بما يضمن الحقوق والمساواة
- مراجعة المعايير بشكل دوري وربط تطويرها وإحداث التغييرات اللازمة عليها بالإنجازات العالمية
- تأهيل وتدريب كوادر وطنية جديدة قادرة على الاستمرارية وضمان جودة العمل
- حوسَبة البيانات الخاصة بدرجات الإعاقة لدى الأشخاص ذوي الإعاقة وربطها مع برنامج بطاقة الإعاقة.

خامساً : التساؤُلات ذات العلاقة

يمثل هذا الجزء من الورقة آخرَ أجزائِها. إذْ سيشملُ مجموعةً من التساؤُلات التي نأملُ بأنْ تُشَكِّلَ حافزاً للحوار الهادف إلى تحقيق المخرجات المتوقعة من هذا المؤتمر والتي لا تمثلُ بالطبع كل الموضوعات ذات العلاقة بل هيَ إضاءاتٌ أو أمثلة على ماهية الموضوعات التي يمكنُ أن يتمَ نقاشُها داخلَ مجموعات العمل. لتأتي كما يلي :

١. ما هيَ أهم الأطراف التي تصلُها علاقة مُباشرة أو غير مباشرة في القطاع الصحي في سياق اتصاله والتزاماته نحوَ الأشخاص ذوي الإعاقة؟
٢. كيفَ يمكنُ تصنيف هذه الأطراف من حيث الأكثر فالأقل تأييداً لحق الأشخاص ذوي الإعاقة في الوصول للخدمات الصحية الشاملة على قدم المساواة مع الآخرين؟
٣. هل هناكَ ضرورةٌ لتطوير سياسة وطنيةٍ عامة تُنَظِّمُ وتُوَضِّحُ العلاقة بينَ القطاع الصحي والأشخاص ذوي الإعاقة؟ وكيفَ يمكنُ تطوير مثل هذه السياسة إن لَزم؟
٤. ما أهم التشريعات والمواد القانونية التي يجدرُ تعديلها أو تطويرها لتحسين واقع وصول الأشخاص ذوي الإعاقة للخدمات الصحية شأنَ غيرهم من المواطنين الفلسطينيين؟ وما اللوائح والسياسات الواجب تطويرها لذاتِ الغرض؟
٥. ما هيَ السياسات واللوائح التي يجبُ تطويرها لجعل القطاع الصحي أكثر تحسساً لقضايا الأشخاص ذوي الإعاقة في سياق كونهم إحدى الشرائح المهمشة. كما في سياق الخصوصية التي تقتضيها الفروق الفردية ذات الصلة بالإعاقة أو نوع الإعاقة؟
٦. كيفَ يمكنُ العمل على تغيير التعريف الذي يستندُ إليهِ القانون الفلسطيني لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لدى تفسيره لمصطلح الشخص المعوق؟
٧. كيفَ يمكنُ تغيير ما ينسحب عليه هذا التعريف من إسقاطات تأخذُ بالامتداد والتأثير السلبي على وصول الأشخاص ذوي الإعاقة للحق في الخدمات الصحية كما الحقوق الأخرى المتصلة باللَياقة الصحية حتى اللحظة كانعكاس للتوجه المتبع في التعاطي مع قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة؟
٨. ما هيَ الخطوات الواجب اتباعها لكسب تأييد الجهات الحكومية وتحديداً وزارة الصحة لقضايا وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على المستويين النظري والعملي؟
٩. ما أهم الخطوات الواجب اتباعُها لتطوير نظام التأمين الصحي للأشخاص ذوي الإعاقة على نحوٍ يجعله أكثر شموليةً ليغطي الأدوات والأجهزة الطبية والأدوية المكلفة غير المتوفرة ضمن خدمات التأمين الحالي وغير ذلك؟
١٠. ما الآليات والأدوات الواجب تطويرها لبناء شبكةٍ من المؤسسات ذات العلاقة بوصول الأشخاص ذوي الإعاقة للخدمات الصحية على نحوٍ يجلُ من أدوارها أكثر وضوحاً وتكاملية؟
١١. كيفَ يمكنُ تطوير دور القطاع الصحي فيما يتعلقُ بالحد من الإعاقة والكشف المبكر عنها ؟
١٢. ما هيَ البرامج والخطوات اللازمة للحد من إشكاليات التشخيص والتصنيف للإعاقة غير الدقيقَينْ؟
١٣. كيفَ يمكنُ تطوير نظام شراء الخدمات بينَ وزارَتَيْ الصحة والشؤون الاجتماعية والمؤسسات الأهلية ومؤسسات

القطاع الخاص بما يسهلُ وصول الأشخاص ذوي الإعاقة للخدمات الصحية والطبية بشكلٍ سَلِس ومُريح وواضح ومُعْلَن؟

١٤ ما شكل العلاقة بينَ وزارة الصحة بشكل خاص والقطاع الصحي بشكل عام ووسائل الإعلام؟ وكيفَ يجبُ أن تكونَ هذه العلاقة؟ كما كيفَ يمكنُ تطويرها بما فيهِ صالح تحسين واقع وصول الأشخاص ذوي الإعاقة للخدمات الصحية والطبية والمعلومات ذات العلاقة؟

١٥ كيفَ تصفونَ واقع حملات الضغط والمناصرة التي تنفذها منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والمؤسسات العاملة في مجال الإعاقة فيما يتعلقُ بالخدمات الصحية والطبية للأشخاص ذوي الإعاقة؟ وكيفَ يمكنُ تطويرها لتصبحَ أكثرَ تأثيراً وفاعليةً؟

١٦ ما دور المؤسسات غير الحكومية وغير العاملة في مجال الإعاقة بشكل مباشر تلك التي تعملُ في مجال الصحة؟ وكيفَ يمكنُ كسب تأييدها لصالح تضمين قضايا الإعاقة والصحة في برامجها وخدماتها وحملاتها؟

١٧ كيفَ يمكنُ تطوير قاعدة بيانات شاملة لواقع الصحة في إطار علاقته بالأشخاص ذوي الإعاقة؟ وما هيَ أهم المؤشرات التي يجب أن تعالجها تلكَ البيانات؟

١٨ ما الخطوات الواجب اتباعها لتطوير وحدة متخصصة للإعاقة داخل وزارة الصحة الفلسطينية كوزارة تمثلُ أحد القطاعات الحياتية الحيوية والهامة؟

نية: نحو المشاركة الفاعلة وعدم التمييز
"A Step Forward: Towards Active Participation and Non-

ملحق رقم (٢) ورقة عمل قطاع التعليم

مؤتمر "خُطْوَتُنا الثانية نحوَ المشاركة الفاعلة وعدم التمييز"
نظرة على حق الأشخاص ذوي الإعاقة في الوصول للخدمات التعليمية ما بينَ الإطار الاستراتيجي الوطني لقطاع الإعاقة في فلسطين والواقع الحالي

إعداد وتقديم: علا عيسى، ٢٠١٣

أولاً: مقدمة

للحق في التعليم أهمية خاصة ليس فقط كحق إنساني أساسي، بل كحق يعمل على تطوير ونماء شخصية الأفراد وقدرتهم على لعب أدوارا فاعلة في مجتمعاتهم. كما أن الإيفاء به يعتبر مدخلاً إلى و يساهم في تمكين الأفراد من الحصول على الحقوق الأخرى. ويكتسب الحق في التعليم للأشخاص ذوي الإعاقة جانباً آخر من الخصوصية والأهمية، فهو يعتبر عاملاً أساسياً في تمكينهم من الاندماج ومن المطالبة بحقوقهم. كما أنه عامل أساسي أيضاً في تعزيز فرصهم الضئيلة بالأصل للعمل أو المشاركة السياسية أو النشاط الاقتصادي أو أي جانب آخر من جوانب حياة المجتمع.

ونظراً لهذه الأهمية الخاصة التي ينفرد بها الحق في التعليم للأشخاص ذوي الإعاقة، فإن هذه الورقة تهدف إلى تقديم نظرةً على الحق في التعليم للأشخاص ذوي الإعاقة في فلسطين والواقع والسياسات الحالية وكذلك تقديم عرض للتوجهات الاستراتيجية المستقبلية نحو الإيفاء بحقهم في التعليم.

وتستند هذه الورقة في ذلك إلى الإطار الاستراتيجي الوطني لقطاع الإعاقة والذي أصدره المجلس الأعلى لشؤون الإعاقة وأقره مجلس الوزراء الفلسطيني نهاية عام ٢٠١٢. يعتبر الإطار الاستراتيجي مرجعية في هذا الجانب، إذ أنه يمثل استراتيجية وتوجه المجلس الأعلى للأشخاص ذوي الإعاقة وهو الجهة العليا التي ترعى حقوقهم. كما أنه يشكل آلية تنسيق على مستوى وطني بين مختلف الجهات ذات العلاقة. ويضمن الالتزامُ به تكاملَ الجهود وعدم تبعثرها وتكرارها. كما أن الإطار جاء نتاجاً لمنهجية تشاركية ضمنت تمثيل الأشخاص ذوي الإعاقة على وجه الخصوص والجهات الممثلة لهم والمؤسسات والأطراف المعنية وذات الصلة والمؤسسات التربوية الرسمية والأهلية على وجه العموم في مراحل

الإعداد المختلفة للإطار.

ثانياً: نظرة على الواقع الحالي لتعليم الأشخاص الفلسطينيين ذوي الإعاقة

يشير جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني في مسحه الخاص بالإعاقة عام ٢٠١١ إلى أن أكثر من ثلث الفلسطينيين ذوي الإعاقة (٣٧,٦%) لم يلتحقوا أبداً بالتعليم. ٣٥% في الضفة الغربية و٤٢% في غزة. كما أن ثلث من التحقوا بالتعليم منهم تسربوا منه. وحوالي ٢٢% من الأشخاص ذوي الإعاقة تركوا التعليم بسبب إعاقتهم. وأكثر من نصف الأشخاص ذوي الإعاقة أميون (٥٣,٣%). أما وزارة التربية والتعليم فقد ذكرت في أيلول عام ٢٠١٢ أن ما يقارب ٦٠% من الأطفال ذوي الإعاقة بعمر الالتحاق ليسوا ضمن التعليم.

وفقاً لإحصائيات وزارة التربية والتعليم يبلغ عدد الطلبة ذوي الاعاقة الملتحقين بالمدارس العامة للعام الدراسي(٢٠١١-٢٠١٢) ٥٠١٩ طالبا وطالبة . وترى وزارة التربية والتعليم أن تهميش الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم يؤدي إلى عدم تحقيق نسب الالتحاق الكاملة لهم، أو تسربهم، أو تدني تحصيلهم الأكاديمي، أو تطور مشكلات نفسية واجتماعية لديهم، أو زيادة مشكلاتهم الاجتماعية. ولمواجهة ذلك تعمل وزارة التربية والتعليم على مواءمة الشروط والبيئة التعليمية من خلال إتاحة فرص التعليم الموازي والتدخلات الفردية مع الأشخاص ذوي الإعاقة إلى جانب برامج التربية الخاصة التي توفر غرف مصادر وصفوف مدمجة ومراكز مصادر وبرامج الإرشاد وكذلك الصحة المدرسية. وتشير الوزارة كذلك إلى أنها تعمل على هذه البرامج بالتعاون مع مؤسسات أهلية ومدنية ومؤسسات حكومية مثل وزارة الشؤون الاجتماعية. إلا أن وزارة التربية والتعليم تقر بوجود تحديات أمام هذه البرامج مثل اعتماد البرامج النوعية على مشاريع تستهدف مدارس محددة أو فئات محددة وازدواجية وعدم وضوح القوانين.

منذ عام ٢٠٠٧ بدأت وزارة التربية والتعليم بالشراكة مع منظمة اليونسكو في إعداد برامج تأهيل المعلمين وتطوير برامج صديقة للأطفال وجامعة. وفي مرحلة المشروع التجريبية تم تدريب حوالي ١٠٠٠ معلم على مفاهيم التعليم الجامع. إلا أن الاستراتيجيات والخطط التي أعدتها الوزارة لم تبين سياسات واجراءات عملية لتطبيق برامج التدريب هذه في المدارس.

ويبين دليل الخدمات التي تقدمها دولة فلسطين للأشخاص ذوي الإعاقة في الضفة الغربية الصادر عن جمعية نجوم الأمل ووزارة الشؤون الاجتماعية الخدمات الموجودة المرتبطة في الحق بالتعليم وتقدمها وزارة التربية والتعليم والتي تشمل: تزويد الطلبة ذوي الاعاقة البصرية بالتسهيلات والأدوات والوسائل التعليمية المساعدة (طابعات بريل، الكتب المدرسية من الصف الأول الى نهاية الصف الثاني عشر بنظام بريل، الكتاب المدرسي بشكل مكبر حسب نسبة الإبصار، توفير كاتب للطالب الكفيف او الذي لديه مشكلة في الاطراف العلوية، اعفاء الطلبة المكفوفين من مقرر الرياضيات والاسئلة التي تحتوي على رسومات، اعفاء الطلبة الصم من كتابة التعبير باللغتين العربية والانجليزية ومن مادة العروض، توفير التعليم الجامع او الشامل لكل الطلبة في سن التعليم بغض النظر عن الصعوبات أو الاعاقة)، توفير غرف المصادر التعليمية للطلبة ذوي الاعاقة، تأهيل الابنية المدرسية لاستخدام الطلبة ذوي الاعاقة، توفير مراكز

المصادر، توضيح الأسئلة بلغة الاشارة للطلبة الصم، إعفاء الطلبة ذوي الاعاقة من الرسوم المدرسية، إلحاق الطلبة ذوي الاعاقة بأقرب مدرسة من مكان سكنهم.

إلا أن الدليل يوضح أيضاً وجود محددات لهذه الخدمات أولها أن ٥٠% فقط من المباني المدرسية يعتبر مؤهلاً. كما يتم توفير طابعات بريل مثلاً فقط للطلبة في الصفوف العليا كعهدة، وهذا يستثني الطلبة الأصغر سناً، وكذلك اشتراط أن يكون الطالب ملتحقاً بمدرسة حكومية، وأن يكون هناك تشخيص لدرجة الإعاقة وهو الأمر الذي يشوبه الكثير من التساؤلات حول نوعية المعايير والآليات التي يتم فيها التشخيص. وتشترط اجراءات تقديم الخدمات أن يكون الطفل متقناً لمهارات استخدام طابعة بريل مثلاً دون توفير أو تخصيص خدمات لتعليمهم هذه المهارات. وأيضاً تشترط اجراءات بعض الخدمات أن يكون الطفل ذو الإعاقة قادراً على خدمة نفسه بنفسه مثل التنقل واستخدام الحمام دون تخصيص أو توفير تعليم يضمن ذلك وهو الأمر الذي ينتقص من حقه بالمرافق الشخصي كما يعتبر مدخلاً لحرمان الكثير من الأطفال ذوي الإعاقة من فرص التعليم. ومن ناحية أخرى يشترط التحاق الطفل ذي الإعاقة في غرفة مصادر وجوده في مدرسة تحتوي على برنامج غرفة مصادر فقط، علماً ان معدل المدارس التي يوجد فيها غرف مصادر في كل مديرية هوحوالي ٤ مدارس فقط.

يشير دليل الخدمات كذلك إلى أن وزارة التربية والتعليم توفر مراكز مصادر تضم فرق تأهيل للطلبة ذوي الإعاقة وأسرهم ومعلميهم. إلا أن مراكز المصادر هذه غير متوفرة بالعدد الكافي فمثلاً يخدم مركز رام الله مديريات رام الله والبيرة ، سلفيت، جنوب نابلس، نابلس، طولكرم، قلقيلية، طوباس، جنين ، قباطية. ويخدم مركز مصادر جنوب الخليل مديريات شمال الخليل ، جنوب الخليل، الخليل ، بيت لحم ، اريحا، ضواحي القدس، القدس. وهذا الأمر يؤدي إلى حرمان الكثير من الطلبة ذوي الإعاقة من خدمات هذه المراكز بسبب صعوبة التنقل والوصول وتكاليف المواصلات التي قد لا يتمكن الأهالي من تحملها.

أما مؤسسات المجتمع المدني فترى أن التعليم العام للأشخاص ذوي الإعاقة يتأثر أيضاً بالعوامل التي تؤدي لتردي نوعية التعليم مثل اكتظاظ الصفوف وعدم ملاءمة البيئة التعليمية وقلة الدافعية للتعلم، وصعوبة ونوعية المنهاج، وعدم القدرة على تلبية الاحتياجات المترتبة على الفروق الفردية، وقضايا نوعية تأهيل المعلمين، وضعف التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني والمجتمع المحلي.

أما بالنسبة للتعليم الخاص فقد بينت جمعية الهلال الأحمر الفلسطينية أن "أكثر من ٨٥ % من الخدمات التعليمية التأهيلية المقدمة للأشخاص ذوي الاعاقة تقدم من قبل مراكز التربية الخاصة في الضفة الغربية و قطاع غزة. وتشمل هذه المراكز التربية الخاصة للأطفال ذوي الاعاقة الذهنية، ومدارس لتعليم الأشخاص الصم ، ومدارس أخرى للإعاقة البصرية ومراكز تقدم خدمات شاملة للأطفال ذوي الشلل الدماغي. تتبع هذه المراكز لمؤسسات غير حكومية ومنها ٢٠ مركزا يتبع لجمعية الهلال الاحمر الفلسطيني. إلا أن هناك أيضاً تحديات تواجه التعليم الخاص للأشخاص ذوي الإعاقة مثل: "محدودية التمويل الخارجي، اقتصار تعليم الطلاب الصم في غالبية المدارس على المرحلة التعليمية

الاساسية، ارتفاع تكلفة تنقل الاطفال ذوي الاعاقة من اماكن سكناهم الى المراكز، عدم وجود منهاج تربوي خاص وموحد لكل درجة من درجات الاعاقة الذهنية (المتوسطة،الشديدة والشديدة جدا) تتناسب وقدرات كل فئة، ضعف برامج التأهيل المهني المقدمة للأشخاص ذوي الاعاقة خاصة اولئك الذين لا يستطيعون استكمال تعليمهم الاكاديمي، نقص الكوادر المؤهلة للعمل مع الاطفال ذوي الاعاقة و خاصة في مجال التربية الخاصة و السمع و النطق و ذلك لعدم وجود هذه التخصصات في الجامعات الفلسطينية، ضعف برامج العمل مع الاهالي التي تهدف الى تمكينهم و اشراكهم في عملية تأهيل أبنائهم، عدم وجود قاعدة بيانات تشكل مرجعا للحصول على معلومات دقيقة حول الاشخاص ذوي الاعاقة وأماكن تواجدهم واحتياجاتهم، وضعف برنامج التدخل المبكر مع الاطفال ذوي الاعاقة حيث في معظم الاحيان يتم البدء بتأهيل الاطفال بعد سن الثالثة او الرابعة".

وفي مجال التعليم الجامعي تبين إحصائية لجمعية الهلال الأحمر الفلسطينية عدم التوافق أو حتى التقارب بين أعداد الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع الفلسطيني ونسب التحاقهم في التعليم الجامعي. فعلى سبيل المثال يبلغ عدد الطلبة ذوي الاعاقة في جامعة القدس المفتوحة ٢٣٦ للعام الدراسي ٢٠١١-٢٠١٢، ٨٩% منهم من ذوي الاعاقة الحركية والبصرية فقط. ويواجه التعليم الجامعي للأشخاص ذوي الإعاقة معيقات أيضاً أولها عدم تمكن الكثير منهم لإكمال مراحل التعليم العام قبل كل شيء. وكذلك افتقار النظام التعليمي لسياسات وأنظمة تدعم الحق في التعليم الجامعي للأشخاص ذوي الإعاقة وتضمن وجود التسهيلات والأدوات المساعدة ومترجمي لغة الإشارة وكذلك تدريب وتأهيل الكوادر التعليمية الجامعية.

ثالثاً: الإطار المفاهيمي

الحق في التعليم ومبدأ عدم التمييز

يعتبر التعليم حقا أساسيا من حقوق الإنسان، كفلته صكوك القانون الدولي لحقوق الإنسان (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) وكذلك آلياته وهيئاته الرقابية. كما كفلت هذه الصكوك والآليات تساوي جميع الأفراد فيه دون أي نوع من التمييز. فقد ذكرت المادة رقم (٢٦) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة رقم (١٣) من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على سبيل المثال الحق في التعليم المجاني الإلزامي للمرحلتين الابتدائية والأساسية على الأقل لكل شخص. كما ذكرت المادة ذاتها واجب إتاحة التعليم الفني والمهني والتعليم العالي للجميع. بالإضافة إلى شرعية الحق في تعليم الكبار والأفراد الذين فاتهم التعليم الأساسي كما ذكرت المادة رقم (١٣) من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمادة رقم (٤) من اتفاقية مكافحة التمييز في التعليم وكذلك الأهداف الألفية الإنمائية التي تضم أهداف التعليم للجميع.

وكحال أي إنسان، ينطبق الحق في التعليم بكل تفاصيله وجزئياته التي نص عليها القانون الدولي على الأشخاص ذوي الإعاقة بتنوع إعاقاتهم ودرجاتها. ولا توجد أي شرعة دولية أو وطنية تعارض أو تنتقص من حق أي فرد في التعليم بناء على إعاقته. وبالتالي فإن التعليم هو حق إنساني أساسي للأشخاص ذوي الإعاقة. كما نصت الاتفاقية الدولية لحقوق

الأشخاص ذوي الإعاقة على الحق في التعليم للأشخاص ذوي الإعاقة في مادة رقم (٢٤). ونصت هذه المادة على واجب الدولة في تقديم تعليم جامع ونوعي للأشخاص ذوي الإعاقة ومراعاة الاحتياجات الفردية، وتوفير الدعم التعليمي اللازم في بيئة تعليمية تسمح بنمو الأشخاص ذوي الإعاقة أكاديمياً واجتماعياً، بالإضافة إلى وجوب عمل الدول على بناء المهارات الحياتية والاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة.

ويعزى التركيز الكبير في كل هذه المواثيق الدولية على الحق في التعليم وضمان عدم التمييز فيه إلى الأهمية الخاصة التي يتميز بها هذا الحق باعتبار الإيفاء به مدخلاً ومتطلباً للإيفاء بحقوق الإنسان الأخرى. فللتعليم هدف يتمثل في بناء ونماء شخصية الإنسان وحفظ وصون كرامته وحقوقه من جهة وتمكينه من المشاركة في مجتمعه من جهة ثانية. إذ أكدت المادة رقم (٢٦) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة رقم (١٣) من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على أن وظيفة التعليم يجب أن تكون "التنمية الشاملة لشخصية الإنسان وتعزيز احترام حقوقه وحرياته الأساسية". وتحدد الأخيرة أن على التعليم أن يسهم في تمكين الأشخاص من القيام "بدور نافع في مجتمع حر". وليس هناك جدل حول أهمية التعليم في تعزيز فرص الأشخاص في حياة كريمة ومحمية. فعادةً ما يرتبط انتشار المرض والفقر مع عامل الجهل والوعي، وعادةً ما ترتبط قدرات التكييف والتأقلم الحياتية بعوامل جودة ونوعية التعليم المقدم للأشخاص وارتباطه بمهارات التعلم مدى الحياة، وبالمثل ترتبط عوامل التقدم الاقتصادي والاجتماعي بتنوع أشكال التعليم والتعلم المعرفي والأكاديمي والتقني والمهني.

وعند النظر إلى الحق في التعليم للأشخاص ذوي الإعاقة كما ورد في الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة نجد أن للتعليم أهدافا ووظائف أشمل وأكبر من تلك التي تحددها بقية نصوص أجزاء وآليات القانون الدولي لحقوق الإنسان. فقد حددت المادة رقم (٢٤) من الاتفاقية أهداف ووظائف التعليم للأشخاص ذوي الإعاقة بأنها العمل على "التنمية الكاملة للطاقات الإنسانية الكامنة والشعور بالكرامة وتقدير الذات، وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتنوع البشري، وتنمية شخصية الأشخاص ذوي الإعاقة ومواهبهم وإبداعهم، فضلاً عن قدراتهم العقلية والبدنية للوصول بها إلى أقصى مدى، وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة الفعالة في مجتمع حر". وهذا يؤكد على أن الحق في التعليم له أهمية خاصة جداً للأشخاص ذوي الإعاقة. إن ضمان حق الأشخاص ذوي الإعاقة في تعليم جامع نوعي هو عامل يكفل زيادة فرص حصولهم على كل حقوقهم الأخرى، وتعزيز مبدأ احترام التنوع البشري، كما أنه عامل يكفل اندماج ومشاركة أفضل وأكثر فاعلية للأشخاص ذوي الإعاقة في مجتمعهم ويمكنهم من لعب الدور المنوط بهم كمواطنين وأعضاء في هذا المجتمع.

أما على المستوى الوطني فقد أشار القانون الفلسطيني رقم (٤/١٩٩٩) إلى الحق في التعليم للأشخاص ذوي الإعاقة في المادة رقم (١٠) وأكد على وجوب توفير المناهج والوسائل التربوية والتعليمية والتسهيلات المناسبة والتعليم بانواعه ومستوياته المختلفة للأشخاص ذوي الاعاقة بحسب احتياجاتهم . إضافة الى اعداد المؤهلين تربويا لتعليم الاشخاص ذوي الاعاقة كل حسب اعاقته. كما أشار في المادة رقم (١٤) إلى أن على وزارتي التربية والتعليم العالي تأمين بيئة تتناسب واحتياجات الأشخاص ذوي الاعاقة في المدارس والكليات والجامعات. أما اللائحة التنفيذية للقانون فقد

أشارت في المادة رقم (12) إلى وجوب ضمان التعليم الالزامي ضمن فلسفة وزارة التربية والتعليم مع مراعاة وضع الطفل ذي الاعاقة، وقدراته الذهنية والحركية والحسية والنفسية.

لم تقتصر صكوك القانون الدولي على التأكيد على الحق في التعليم كحق إنساني أساسي فحسب، بل كذلك على إلزامية ووجوب ضمان عدم التمييز في الإيفاء بهذا الحق. فقد أكدت مواد العهود الدولية المختلفة على وجوب عدم التمييز المبني على أي سبب كان. وتنص المادة رقم (١٤) من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على وجوب أن تفي الدول بهذا الحق من خلال تنفيذ خطط تضمن تطبيق مبدأ إلزامية ومجانية التعليم الأساسي للجميع دون تمييز ضمن إطار زمني محدد. كما اعتمد المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في عام (١٩٦٠) الاتفاقية الخاصة بمكافحة التمييز في مجال التعليم. إذ تنص هذه الاتفاقية على أن التمييز هو انتهاك للحق الانساني في التعليم، وحُرِّم في المادة رقم (٢) أي شكل من أشكال التمييز في التعليم، بالإضافة إلى أنها تلزم الدول في المادة رقم (٤) بالعمل على تكافؤ الفرص والمعاملة في التعليم وأن يكون التعليم "متاحاً وسهل المنال ومتعادل الظروف المتصلة بالجودة والنوعية" للجميع. وبالإضافة إلى ذلك نصت المادة رقم (٢٤) من الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على مبدأ عدم التمييز وتكافؤ الفرص وعلى واجب الدول في أن تكفل وجود نظام تعليمي جامع على كافة مستويات ومراحل التعليم، وعدم استبعاد الأطفال ذوي الإعاقة من التعليم الأساسي أو الثانوي المجاني أو الإلزامي.

تعرف الاتفاقية الدولية الخاصة بمكافحة التمييز في مجال التعليم التمييز بأنه "استبعاد أو قصر أو تفضيل" على أسس مختلفة "يقصد منه وينشأ عنه إلغاء المساواة في المعاملة في مجال التعليم أو الإخلال بها". وتتضمن أنواع التمييز: حرمان أشخاص أو مجموعات معينة من الالتحاق بأي نوع من التعليم أو أي من مراحله، أو تقديم تعليم لهم بمستوى أدنى من غيرهم، أو إنشاء أو إبقاء نظم أو مؤسسات تعليمية منفصلة لهم على أساس تمييزي، أو فرض أوضاع لا تتفق وكرامة الإنسان عليهم.

وبالبناء على هذا التعريف وهذه المحددات لأنواع التمييز فإنه من الجائز القول أن الأشخاص ذوي الإعاقة يتعرضون ليس فقط لنوع أو شكل واحد من أشكال التمييز وإنما لعدد من أنواع وأشكال التمييز في آن واحد. فلا يزال نظام التعليم غير مؤهل بالشكل التام لمفهوم الاندماج الشامل، ولا يزال نظام التعليم يطبق العديد من أشكال الفصل بين الأطفال بناء على الإعاقة، وقبل كل شيء يتعرض الأشخاص ذوو الإعاقة إلى تمييز صارخ ضدهم يكمن في عدم وصول أعداد كبيرة منهم إلى أي نوع من أنواع التعليم، وكما يُميَّز ضدهم في التعليم الأساسي والثانوي يتعرضون للتمييز على مستوى الفرص المتاحة لهم في تعليم الكبار.

التعليم الجامع

عند الحديث عن التعليم للأشخاص ذوي الإعاقة يبرز عدد من الاصطلاحات والمفاهيم التربوية التي قد تكون متداخلة لكنها متباعدة في مضامينها، بعضها يختلف في المضمون التقني أو المنهجي مثل "التعليم المساند" و"السقالات التعليمية". فالتعليم المساند يرتكز على آليات علاجية آنية في حين ترتكز السقالات التعليمية على آليات وقائية

تنموية في التعليم. وبعضها الآخر يختلف من منظور حقوقي مثل "الاحتياجات الخاصة" و"الفروق الفردية". فعند النظر إلى التعليم كحق يجب أن يحترم ويحمى للجميع هذا يعني أن يؤخذ التنوع الطبيعي بين الأفراد بالحسبان من أجل ضمان حصول الجميع على هذا الحق، ويصبح التركيز موجهاً نحو تلبية احتياجات الجميع من أجل الإيفاء بالحق، وليس نحو التمييز ضد فرد أو مجموعة من الأفراد نظراً لتنوع احتياجاتهم. وبالمثل يختلف مفهوم التعليم الجامع عن مفهوم التربية الخاصة من منظور منهجي وحقوقي. فالتربية الخاصة من ناحية منهجية ترتكز على إيجاد بيئة خاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة ضمن البيئة التعليمية العامة، ويتطلب هذا إجراء تعديلات في البيئة تطال الأشخاص ذوي الإعاقة فقط. ومن ناحية حقوقية فإن مفهوم التربية الخاصة ينطوي على توجه إقصائي للأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم، كما يترتب عليه توجه إلى تكييف الأشخاص ذوي الإعاقة لظروف بيئتهم وليس العكس، الأمر الذي يتنافى مع متطلبات الإيفاء بالحق في التعليم.

أما التعليم الجامع فهو مفهوم قائم على وجود الطلبة ذوي الإعاقة وغير ذوي الإعاقة في بيئة تعليمية واحدة تتوفر فيها كل ظروف ومتطلبات مشاركة جميع الطلبة بشتى أشكال تنوعها. ينطوي مفهوم الإندماج على احترام وحماية والإيفاء بحق الأطفال ذوي الإعاقة في التعليم وبحقهم في المشاركة في البيئة التعليمية، كما أنه ينطوي على إلزامية وواجب المدرسة في قبول جميع الأطفال. ويتنافى هذا المفهوم مع وجود مدارس خاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة و حتى صفوف منفصلة لهم داخل المدارس العامة عن أقرانهم من غير ذوي الإعاقة. وعلاوةً على ذلك، يحقق التعليم الجامع الوظائف والأهداف المنوطة به للأشخاص ذوي الإعاقة كما وردت في صكوك القانون الدولي المذكورة سابقاً في حين تفشل التوجهات الأخرى في ذلك. فهو يساهم في التنمية الكاملة للطاقات الإنسانية لدى الأشخاص ذوي الإعاقة ويعزز شعورهم بالكرامة وتقدير الذات، ويظهر الاحترام لمبدأ التنوع البشري كما أنه يمكنهم من المشاركة الفعالة. فكيف لهم أن يشاركوا إن تم عزلهم وفصلهم عن باقي الطلبة، وكيف لنمائهم الشخصي والاجتماعي أن يكتمل إن لم يتواجدوا مع أقرانهم ويعيشوا ذات التجارب التعلمية التي يمرون بها، ودون أن يحظوا بالفرص لصقل مهاراتهم أثناء عملية التعلم. كيف لهم أن يتخرجوا من التعليم إلى المجتمع ويلعبوا دورهم بمشاركة وفاعلية؟

لا تميز المدرسة الجامعة بين التعليم "العام" والتعليم "الخاص" فمفهوم المدرسة الجامعة يتطلب إعادة هيكلة نظام المدرسة من أجل ضمان أن يتعلم كل الطلبة معاً. ففي حصة لغة أو قراءة (على سبيل المثال) داخل غرفة صف في مدرسة جامعة يقرأ بعض الطلبة النص المطبوع، في حين يستمع إليه طلبة آخرون عبر أشرطة مسجلة مخصصة لهم بسبب مشكلات لديهم في مستوى القراءة، ويتصفح طلبة آخرون محتوى النص من خلال مجموعة من الصور أو المشاهد والرسومات التوضيحية لأنهم يعانون من عسر القراءة، ويتصفح طلبة آخرون النص المطبوع بطريقة برايل لأنهم ذوو إعاقة بصرية، وهكذا. وحيث أن هدف هذه الحصة قد يكون تعلم مهارات تحليل النصوص أو الفهم والاستيعاب فإن المعلم يقيم مستوى تعلم هؤلاء الطلبة فعليهم جميعاً أن يفسروا سلوك شخصيةٍ ما وردت في النص الذي قرأوه أو استمعوا إليه أو تصفحوه. جميع الطلبة في هذا الصف يحصلون على ذات المهمة التعليمية، ولكن سيكون اسلوب كل منهم لقيامه بالمهمة مختلفا عن الآخر. فمنهم من سيكتب تحليله بخط يده، ومنهم من سيقدم رسما يوضح منظوره للأمور، ومنهم من سيصف بالكلام إجابته. وفي نفس هذه الغرفة الصفية يتواجد

المدرس المساعد الذي ساند طالبة لديها توحد في القيام بهذه المهمة. في حين طلب المعلم الأساسي من الطلبة الموهوبين الذين أنهوا المهمة الموكلة إليهم بسرعة فائقة مهمة تعلمية إضافية تبني على ما قاموا به في المهمة الأساسية. وفي سيناريو آخر قد يقوم الطلبة بالمهمة التعليمية المطلوبة ضمن مجموعات يأخذ كل منهم دوراً جزئياً يكمل أدوار الآخرين. وتتوزع فيها الأدوار وفقاً لمهارات ومستويات كل من الطلبة في المجموعة. فيقوم ذلك الطالب الذي يتمتع بقدرات تخيل وتصور باقتراح فكرة معينة يبدأ منها نقاش المجموعة. وتقوم تلك الطالبة التي تتمتع بمهارات كتابية عالية بصياغة الأفكار التي تطرحها المجموعة في عبارات صحيحة لغوياً. وتقوم طالبة أخرى لديها مهارات في التعبير اللفظي بتقديم نتائج عمل المجموعة لبقية الطلبة في الصف وهكذا. هذه الأمثلة هي بعض التصورات لكيف يمكن لمدرسة جامعة أن تعلم الفهم والاستيعاب لطلبتها جميعهم معاًعلى تنوعهم.

في دراسة أجرتها جمعية تطوير الإشراف والمناهج الأمريكية سئل الطلبة كيف كان شعورهم عندما تعرضوا للإقصاء داخل الغرف الصفية فكانت اجاباتهم تتضمن تعبيرات مثل "غاضب، ناقم، تعرضت للأذى، محبط، وحيد، مختلف، معزول، تابع، لا قيمة لي، غير مرئي، أشعر بالحزني...). ثم سئلوا عن شعورهم عندما تم إلحاقهم بصفوف جامعة، فكانت الإجابات تتضمن تعبيرات مثل (فخور، آمن، أشعر بأني مميز، أشعر بالارتياح، معترف بي، واثق، سعيد، يتم الاهتمام بي، مقبول، منفتح مع الآخرين في الصف، مهم...). يوضح التباين بين هاتين المجموعتين من التعبيرات أثر وأهمية الفهم الصحيح والتطبيق الملائم لمفهوم المدرسة الجامعة.

البيئة الأقل تقييداً

قد تختلف التعريفات التقنية لمفهوم المدرسة الجامعة لكن بالنظر للتعليم كحق إنساني، ووفقاً لتوصيفات مختلف المنظمات التربوية العالمية التي تهتم بحقوق الطفل وحقوق الإنسان وخاصةً الحق في التعليم، فإننا نجد أن أهم عناصر المدرسة الجامعة هو البيئة التعليمية التعلمية "الأقل تقييداً". وقد ورد هذا الوصف مثلاً في قانون تعليم الأفراد ذوي الإعاقات في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يبين القانون أن البيئة الأقل تقييداً تعني أقصى درجة ممكنة لقدرة النظام المدرسي على تعليم الأطفال ذوي الإعاقات مع الأطفال من غير ذوي الإعاقات معاً، والتي لا تسمح بالفصل بينهم في صفوف مختلفة أو مدارس مختلفة إلا في الحالات التي تكون فيها نوعية التعليم للأطفال غير مُرضية رغم وجود كل أنواع وأشكال ومتطلبات الاندماج من أدوات وخدمات مساعدة وتكميلية.

وساهم هذا التوصيف لمفهوم "البيئة الأقل تقييداً" في إقرار الولايات المتحدة الأمريكية لقوانين وقرارات محاكم تلزم المناطق التعليمية الأمريكية بإلحاق كافة الأطفال ذوي الإعاقة بالتعليم دون النظر إلى درجة الإعاقة لديهم، كما ارتبط ذلك بتطوير معايير تأهيل المعلمين وكذلك استحقاقاتهم. وبينت بعض القرارات اجراءات محددة لضمان أن لا يكون إلحاق الطلبة ذوي الإعاقة بالمدارس مجرد أمر شكلي يوضع من خلاله الأطفال في المدارس ويهملون، فكانت هناك توضيحات لتفاصيل متطلبات إلحاق الطلبة ذوي الإعاقات في المدارس. كما حددت القرارات المترتبة على قانون تعليم الأفراد ذوي الإعاقة في الولايات المتحدة الامريكية معايير في غاية الصعوبة على المدرسة أن تثبت وجودها قبل أن تمنع أي طالب ذي إعاقة من الالتحاق بها.

إن تحقيق مثل هذا النموذج من المدارس يتطلب إعادة هيكلة بحيث تتمكن المدرسة من تلبية المعايير العالية للتعليم النوعي للجميع. كما أن إعادة الهيكلة تتيح عدالة للنظام المدرسي في مسألة المحاسبة وتحمل المسؤوليات. وتتطلب جهود إعادة هيكلة المدارس كحد أدنى الإيمان بأن كل طالب قادر وسوف يتعلم وينجح، وأن التنوع يثري ويغني الجميع، وأن الأطفال المعرضين لخطر الإقصاء بإمكانهم التغلب على المعيقات من خلال المشاركة في مجتمع تعليمي مهتم وراع، وأن كل طالب لديه ما يسهم به في هذا المجتمع التعليمي بشكل فريد. كما تتطلب إعادة الهيكلة تغييرا في الفكر القائل باختزال البيئة التعليمية في وضع واحد (مثلاً كتعليم عام أو كتعليم خاص) فهناك أثر للمبادرات التي تخرج عن هذا الإطار وهناك نماذج قابلة للتطبيق لا تلتزم بالضرورة بفكرة "استقرار" الوضع أو الوسط الذي يحدث فيه التعليم.

ومن عناصر إعادة الهيكلة التي تحتاجها النظم المدرسية من أجل الوصول للبيئة الأقل تقييداً: الاعتماد على آليات التعلم ضمن مجموعات تعاونية غير متجانسة، اعتماد مرونة في المناهج وفي تقييم تعلمها تسمح بأن يتعلمها الطلبة من منظور فردي يختلف وفقاً لأنماط التعلم، اعتماد آليات تسمح بانخراط فعال وتعاون للأهالي والمجتمعات المحلية والطلبة والمعلمين في تصميم التعليم، تغيير طرائق التدريس وتحولها إلى منظورات التعليم الإبداعي والتعليم النشط، تعزيز قدرة التعليم على بناء المهارات الاجتماعية للطلبة من ذوي الإعاقات وغير ذوي الإعاقات بحيث يتم بناء ثقافة تقبل متبادل واحترام وتنوع.

رابعاً: قطاع التعليم ارتباطاً بالتوجهات الاستراتيجية كما ودت في الإطار الاستراتيجي لقطاع الإعاقة

كيف تعامل الإطار الاستراتيجي مع القطاعات المختلفة (ومنها التعليم) بشكل عام؟

تكمن اهمية الإطار الاستراتيجي لقطاع الإعاقة في كونه مرجعية وطنية للعمل من أجل تطبيق حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وكونه آلية وأداة تضمن تنسيق وتكامل الجهود. يعالج الإطار الاستراتيجي قضايا الإعاقة من منطلق ارتباطها بجوانب محددة هي: "الفقر ومحدودية فرص الوصول وضعف التقبل المجتمعي والتمييز على أساس الإعاقة كانعكاس للاتجاهات السلبية السائدة ووجود تشريعات غير مكتملة وفي الغالب غير مطبقة وسياسات محدودة وتفتقر في الغالب للشمولية، وغير معلنة وغير مطبقة". يتبنى الإطار المنظور الحقوقي التنموي للإعاقة الذي يقدم الحقوق الإنسانية ككيان كامل غير قابل للتجزيء والتقليص، ويتيح إمكانية التعامل مع المتغيرات والتطورات التي تطرأ على مفهوم وتعريف الإعاقة وبالتالي تطور وتقدم التدخلات والخدمات والالتزام بالحقوق.

يعتمد الإطار الاستراتيجي على الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الصادرة عن الأمم المتحدة عام ٢٠٠٦، وهي الوثيقة الحقوقية الأكثر شمولية فيما يتعلق بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. كما يعتمد الإطار كذلك على مجموعة من الاستراتيجيات لقطاع الإعاقة في دول أخرى، بالإضافة إلى التشريعات الوطنية التي تشمل قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاة رقم (٤) لعام ١٩٩٩ و القانون الأساسي الفلسطيني المعدل (٢٠٠٥) وقانون العمل رقم ٧ لعام

٢٠٠٠ وقانون الخدمة المدنية المعدل (٢٠٠٥). إلا أنه يبين كذلك نواحي القصور في القانون الفلسطيني لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من قصور في تعريف الإعاقة وغياب للصفة الملزمة وعدم وضوح في اللوائح التنفيذية ووجود تعارض قانوني بين جوانب معينة.

ويبين الإطار الاستراتيجي بشكل عام الصعوبات والتحديات التي تحول دون توفير كامل ونوعي لكافة الخدمات والحقوق للأشخاص ذوي الإعاقة بشكل عام وهي أمور تنطبق كذلك على الحق في التعليم وتقديم الخدمات التعليمية. ومن هذه التحديات: عدم إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في تحديد الأولويات والاحتياج للخدمات، ضعف في مؤشرات التقييم الذاتية للمؤسسات، غياب السياسات الوطنية الضامنة لحق الحصول على الخدمات، محدودية المعلومات وعدم دقتها، التكلفة العالية للخدمات، التمييز بناءً على التوزيع الجغرافي، اعتماد الخدمات على مشاريع بتمويل خارجي غير مستدام وغيرها من المعيقات.

أما فيما يخص المعيقات أمام الحق في التعليم على وجه التحديد فبعض العوامل الرئيسية التي يبرزها الإطار الاستراتيجي تشمل قضايا إمكانية الوصول من خلال مواءمات البنية التحتية، ووسائل التنقل العامة، ودمج الأطفال ذوي الإعاقة الذهنية، والقدرات الأكاديمية والمهنية للأشخاص ذوي الإعاقة. بالإضافة إلى تأثير النظرة المجتمعية السلبية العامة ضد الأشخاص ذوي الإعاقة والنظرة السلبية للمعلمين بشكل خاص والتي تحول دون استيفاء متطلبات الاندماج في التعليم. إلا أن المنظور الذي يتعامل على أساسه النظام التعليمي مع الأشخاص ذوي الإعاقة هو العامل الأساسي، إذ أن النظام التعليمي ينظر لقضية الإعاقة على أنها قضية طبية، مما يربط تقديم الخدمات وتطبيق الحق في التعليم بتقارير طبية أو إجراءات معتمدة عليها وهو الأمر الذي تشوبه الكثير من التساؤلات.

وفي معرض تحليله لواقع قطاع الإعاقة في فلسطين يبين الإطار الاستراتيجي أن عددا محدودا من المؤسسات (في مختلف القطاعات بما في ذلك التعليم) تضمن في خططها وبرامجها قضايا الإعاقة وتستهدفها. كما يبين الفجوة بين ما هو متوفر من سياسات وبين التنفيذ للبرامج، بالإضافة إلى ارتباط العمل على ضمان تضمين قضايا الإعاقة في المؤسسات بتوجهات فردية وليس بتوجهات مأسسة. ومن ناحية أخرى أبرز الإطار الاستراتيجي أهم نقاط القوة والضعف في مستويات مختلفة حكومية واهلية ودولية. فمن نقاط القوة في القطاع الحكومي والتي تنطبق على القطاع الحكوومي التعليمي وجود إدارات متخصصة، وبرامج خدماتية وإرشادية. ومن نقاط قوة المؤسسات الأهلية والتي تنطبق على القطاع الأهلي التعليمي، وجود الطواقم المؤهلة وتغطية المناطق المهمشة والالتزام بالمعايير الدولية في التأهيل مثلاً وقدرتها على تمثيل الأشخاص ذوي الإعاقة (المؤسسات القاعدية). أما نقاط ضعف القطاع الحكومي فتتضمن قلة الموارد والاعتماد على التمويل غير المستدام وندرة التخصصات وعدم الوصول لجميع الفئات وصعوبة تأهيل كافة المباني. وتلك الخاصة بالقطاع الأهلي تشمل الاعتماد على التمويل غير المستدام وضعف التنسيق والتكامل وازدواجية البرامج.

التوجهات الاستراتيجية والاتجاهات السياساتية

يعرض الإطار الاستراتيجي توجهات استراتيجية مرتبطة بست استراتيجيات تدخل هي:

- سياسات موجهة لعملية الإدماج تضمن تلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة (الإرادة السياسية)
- تشريعات مناسبة وشاملة وضمان الحقوق والعدالة (الحقوق)
- معيشة كريمة للأشخاص ذوي الإعاقة (الفقر)
- مجتمع مستوعب ومتقبل بإيجابية للإعاقة بالنظر لها والتعامل معها كجزء من التنوع الطبيعي في المجتمع (الاتجاهات)
- فرص متساوية وإمكانيات الوصول متاحة (الوصول)
- المؤسسات الفاعلة في القطاع قادرة على القيام بدورها (قدرات القطاع)

وفيما يلي عرض للتوجهات الاستراتيجية والاتجاهات السياساتية المتعلقة بالتعليم كما جاءت في الإطار الاستراتيجي:

التوجه الاستراتيجي الأول: سياسات فعالة وموجهة لعملية التضمين والدمج في الميادين الحياتية الحيوية مبنية على التوجه الحقوقي لقضايا الأشخاص ذوي الإعاقة

اتجاهات سياسات التدخل:

- قيادة عملية تضمين ودمج الأشخاص ذوي الإعاقة بسياسات واضحة ومقرة ومعلنة تضمن خلق بيئة صديقة تستجيب لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ومتطلبات المشاركة الكاملة والفاعلة لهم
- منظومة متكاملة للمشاركة
- إطار عمل ومبادئ تقود السياسات في قطاع الإعاقة

المخرجات الرئيسية:

- قطاع الإعاقة يقاد بمنظومة من السياسات الموجهة لضمان إحقاق الحقوق وعملية التضمين والدمج
- نظام واضح المعالم للتضمين والاحتواء الشامل مبني على المشاركة
- انطلاق كافة السياسات من قاعدة المبادئ وانسجام سياسات ذوي الشأن فيما بينها ضمن قاعدة المبادئ

مؤشرات النجاح المرتبطة بالتعليم:

- وجود منظومة من الإجراءات المحددة والواضحة والمُعْلَنة لعملية نفاذ السياسات.
- زيادة عدد الأشخاص ذوي الإعاقة المستفيدين من الخدمات التعليمية أيّاً كان شكلها بنسبة ٢٠% على الأقل من نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة في فلسطين.
- ارتفاع عدد المدارس التي تحتوي على غرف مصادر لاستيعاب الأشخاص الذين لديهم صعوبات تعلم وصعوبات

ذهنية بسيطة بحيث تنسجم مع نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة في كل محافظة.

- زيادة عدد الكوادر المؤهلة لتعليم الأشخاص ذوي الإعاقة بغض النظر عن نوع الإعاقة/الصعوبة التي لديهم على أن تتفق مع عدد الملتحقين بالتعليم.
- زيادة عدد نشرات التوعية وأدلة الخدمات بجميع الطرق التي تضمن إتاحتها للجميع دون استثناء.
- وجود مرجعيات موحدة للمعايير التي يجب أن تتسم بها الخدمات المختلفة ومُعْلَنة في جميع محافظات الوطن.
- عدد الإصدارات التي تعمم التجارب الناجحة والممارسات الأفضل
- عدد عقود الشراكة مع المؤسسات المجتمعية الساعية لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة
- تضمين الإستراتيجية الوطنية في الاستراتيجيات القطاعية
- عدد السياسات التي بنيت على أساس المبدأ الحقوقي التنموي
- الزيادة في حجم الميزانيات المخصصة لتنفيذ السياسات

التدخلات الآنية:

- نشر وإعلان السياسات التربوية التعليمية وما يرتبط بها من برامج (سياسات تضمين ودمج الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم، سياسات تضمين ودمج الأشخاص ذوي الإعاقة في برامج الطفولة المبكرة والتعليم العام والتربية المهنية، سياسات تضمين قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة في المناهج المدرسية، سياسات لضمان احتواء البيئة التعليمية والمدرسية لمختلف الفروقات الفردية قائمة على أساس الحق والمساواة، سياسات التربية الخاصة المتعلقة بالبرامج التعليمية للأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية والتوحد وشديدي ومتعددي الإعاقة ، سياسات تضمين قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة في برامج التعليم العالي).
- تطوير ونشر الميزانيات والتقارير المرتبطة بالسياسات
- تدوين نماذج الممارسات الأفضل في مجال المشاركة وتجسيدها على شكل منهج عمل للمجلس الأعلى لشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة
- تطوير مصفوفة من المعايير الواجب الالتزام بها لدى تضمين قضايا الإعاقة في جميع الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية على اختلاف قطاعاتها ومجالات عملها واهتماماتها

التوجه الاستراتيجي الثاني: تشريعات ضامنة للحقوق والمساواة

اتجاهات سياسات التدخل:

- تخضع التشريعات الفلسطينية لعملية مراجعة معمقة تستند على المنظور والتوجه الحقوقي التنموي وعلى الالتزامات المرتبطة باتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لعام ٢٠٠٦
- قيادة العمل والعلاقات في القطاع وفقا لمنظومة من اللوائح، الأنظمة والإجراءات
- المساءلة وضمان تنفيذ التشريعات وما يتبعها من لوائح، أنظمة وإجراءات

المخرجات الرئيسية:

- منظومة من القوانين والتشريعات المتناسقة والمعززة لمبدأ الحقوق التنموية والملزمة بتوفير الخدمات والمؤكدة على احترام الكرامة الإنسانية والمشاركة الكاملة
- منظومة من اللوائح التوضيحية والتنفيذية وكذلك من الأنظمة وإجراءات العمل
- آليات ونظم مُساءلة ضابطة لعملية التنفيذ

مؤشرات النجاح المرتبطة بالتعليم:

- قانون الإعاقة الفلسطيني الجديد يستند الى الحقوق وينسجم مع الاتفاقيات الدولية
- درجة تغطية اللوائح الداخلية التوضيحية والتنفيذية لبنود قانون الإعاقة
- دلالات على مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في تطوير الأدلة، اللوائح والإجراءات
- قاعدة معلومات ديناميكية قابلة لوصول المعنيين للمعلومات

التدخلات الآنية:

- تعريف مفهوم الإعاقة بما ينسجم مع الاتفاقية الدولية ومبدأ الحقوق والبُعْد التفاعُلي بين الشخص والحواجز والمعيقات البيئية.
- تعميم المفهوم وتوحيد استخدامه وعكس ذلك في السياسات والبرامج
- مراجعة التشريعات من منظور النوع الاجتماعي وتضمين خصوصيات الجنسين فيها
- صياغة وإقرار تشريعات تأخذ موضوعة التنوع والفروقات الفردية بعين الاعتبار وما ينطوي عليها من متطلبات وآليات تدخل واستحقاقات.
- تطوير آلية تبادل المعلومات وإلزامية عملية النشر وتقديم المعلومة (ضمان الحق في الوصول للمعلومات للجميع دون استثناء على أساس الإعاقة أو نوع الإعاقة/الصعوبة)
- برنامج متنوع للتوعية والتقبل يضمن زيادة الوعي بقبول التوجه الذي يتبنى حقيقة أنَّ حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لا تختلف ولا تنفصل عن حقوق الإنسان.
- التأكيد على مشاركة وإشراك الأشخاص ذوي الإعاقة وذويهم ممثلين بجميع أنواع الإعاقات/الصعوبات في عملية إقرار اللوائح والأنظمة والإجراءات والرقابة على تنفيذها.
- تطوير اللوائح التوضيحية والتنفيذية الخاصة بتفسير بنود القانون والموضحة لسبل تنفيذها
- تطوير أدلة عمل (دليل إجراءات) تطبيقية لتنفيذ البرامج المركزية بمشاركة ذوي الشأن
- تطوير آليات عمل تضمن تلقي المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة التقارير حول تطبيق التشريعات والأنظمة والإجراءات وأن يقوم بدوره بتقديم التقارير عن ذلك للعموم وللمعنيين

التوجه الاستراتيجي الثالث: معيشة كريمة للأشخاص ذوي الإعاقة

اتجاهات سياسات التدخل: إدراج قضايا الإعاقة في كافة السياسات والبرامج الرامية إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية

المخرجات الرئيسية: احتواء وتضمين شامل للإعاقة يعزز العدالة ويحد من إفْقار الأشخاص ذوي الإعاقة

مؤشرات النجاح المرتبطة بالتعليم:

- عدد السياسات التنموية القطاعية التي تضمن قضايا الإعاقة في سياسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية
- درجة فعالية قاعدة المعلومات المشتركة بين القطاعات وتبادل المعلومات
- عدد الدراسات التحليلية (التقيمية) لعملية الإدماج

التدخلات الآنية: العمل على تأسيس قاعدة بيانات مشتركة بين المؤسسات المختلفة التي تعمل في قطاع الإعاقة، لضمان شمولية الخدمات والحد من الازدواجية.

التوجه الاستراتيجي الرابع: مجتمع مستوعب ومُتَقَبِّل للأشخاص ذوي الإعاقة ويراهم كأحد أشكال التنوع الطبيعي

اتجاهات سياسات التدخل: تشجيع الممارسات الإيجابية للحد من الاتجاهات والممارسات السلبية داخل المؤسسات التي تعيق من إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة

المخرجات الرئيسية: اتجاهات اجتماعية ومؤسساتية ضامنة للدمج والمشاركة ومبنية على المنظور الحقوقي

مؤشرات النجاح المرتبطة بالتعليم:

- عدد مراكز المصادر التي تم تطويرها
- التعميمات والمحاسبة في برامج الدمج
- عدد المدارس التي تنفذ سياسة الدمج الشامل للأشخاص ذوي الإعاقة في العملية التعليمية

التدخلات الآنية:

- تطوير قائمة أو دليل للمسلكيات التي تبين الاتجاهات السلبية السائدة والمنظور الحقوقي المقابل لها، الذي يعزز من الاتجاهات الايجابية وتعميمها على شكل بوسترات ولوائح داخل المؤسسات الفلسطينية المختلفة ليصبح فيما بعد مرجعية لطرق التواصل السليمة مع الأشخاص ذوي الإعاقة..
- تطوير برامج توعية بمساندة مؤسسات وخبراء الإعاقة تنفذ داخل المؤسسات الحكومية و غير الحكومية المتخصصة وغير المتخصصة في قطاع الإعاقة لتغيير الاتجاهات السائدة تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة

التوجه الاستراتيجي الخامس: فرص متساوية وإمكانيات الوصول متاحة

اتجاهات سياسات التدخل:

- تفعيل وتسهيل الإجراءات والمعاملات للحد من الإجراءات البيروقراطية
- تطوير منظومة مهنية ومتكاملة لتشخيص درجات الإعاقة
- توفير كافة الخدمات الأساسية والحيوية للأشخاص ذوي الإعاقة كحق من حقوق الإنسان في التمتع بحياة كريمة.
- إتاحة الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة لبناء قدرات ذاتية تمكنهم من المشاركة في الحياة الاجتماعية الاقتصادية
- مجتمعات جامعة وموائمة تعزز من مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة

المخرجات الرئيسية:

- نظام شفاف ومرن يسهل عملية الوصول للخدمات المؤسساتية
- عمليات تشخيص درجات الإعاقة تستند إلى معايير وأسس مهنية وشمولية ومتعارف عليها دوليا
- حصول ووصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الخدمات الأساسية والحيوية مضمون
- الأشخاص ذوو الإعاقة يتمتعون بحرية اختيار شكل ومجال مشاركتهم في الحياة الاجتماعية الاقتصادية
- يعيش الأشخاص ذوو الإعاقة في مجتمع موائم يضمن حصولهم على الفرص المختلفة والتضمين الكامل في السياق الاجتماعي، والاقتصادي والثقافي

مؤشرات النجاح المرتبطة بالتعليم:

- دلالات على تراجع الموانع البيروقراطية في معاملات الأشخاص ذوي الإعاقة
- عدد الأدلة التي توحد إجراءات العمل
- عدد الأشخاص الذين يمكنهم التعامل مع برامج الحاسوب
- درجة التحسن على عمليات تشخيص درجات الإعاقة استنادا للمعايير الدولية
- عدد المختصين المدربين على عملية تشخيص درجات الإعاقة
- تراجع في حالات الشكاوي المقدمة بسبب عدم الحصول على الخدمات
- زيادة وعدالة توزيع الأدوات المساندة للأشخاص ذوي الإعاقة
- زيادة في عدد الأشخاص ذوي الإعاقة ممن حصلوا على تدريب مهني مناسب
- زيادة في عدد الأشخاص ذوي الإعاقة ممن حصلوا على الأدوات المساندة اللازمة للمشاركة
- زيادة عدد الخدمات وعدالة توزيعها حسب المناطق المختلفة
- زيادة في عدد الأشخاص ذوي الإعاقة ممن يستخدمون المواصلات العامة باستقلالية وكرامة.

التدخلات الآنية:

- مراجعة وإعادة صياغة إجراءات العمل المتبعة في تقديم الخدمات بما يشمل، مدى الاستناد إلى المنظور الحقوقي،

احترام الكرامة الإنسانية، الوقت اللازم لإجراء المعاملة، متطلبات الإجراءات البيروقراطية (التواقيع، الأوراق المساندة)، مراعاة قدرة العديد من الأشخاص ذوي الإعاقة على الحركة والتنقل.

- تنظيم العلاقة بين المركز والفروع بحيث لا تخضع الإجراءات إلى تفسيرات واجتهادات وأمزجة العاملين في المجال مما يُحْدِثُ إرباكا لدى المتقدم بطلب الخدمة وقد يحول دون تلقيها بكرامة.
- تطوير آليات تضمن الوصول إلى الأشخاص الأكثر انكشافا (النساء ذوات الإعاقة، الأشخاص ذوي الإعاقات الذهنية، الأطفال ذوي الإعاقة، الأشخاص ذوي الإعاقات المركبة، الأشخاص ذوي الإعاقة في المناطق المهمشة والمعزولة
- توفير الأدوات والقدرات والموارد البشرية اللازمة لضمان الوصول للأشخاص الأكثر انكشافا للخدمات العامة.
- إصدار أدلة حول آليات وإجراءات تضمين قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة في القطاعات الحيوية الرئيسية (الصحة والتعليم والعمل).
- رسم خارطة طريق تساهم في ضمان وصول الأشخاص ذوي الإعاقة لكافة الخدمات أسوة بغيرهم من المواطنين، وتفنيد القضايا التي تحد من ذلك.
- تنفيذ برنامج منح أفضليات في التعليم العام للأطفال ذوي الإعاقة إزاء حقهم في التمتع بنفس القدر من الكرامة والتي تعكس السياسات التربوية المعززة لمبدأ المساواة بين الأطفال.
- توفير مرجعية ونظام شمولي موحد على مستوى وطني تتعلق برصد نوعية المواد والأجهزه المساندة التي تمكن الأشخاص ذوي الإعاقة من الوصول والحصول على الخدمات المختلفة وباقي الحقوق وكذلك مدى احتياجهم لها
- مراجعة نظام الكود الهندسي (المواصفات الهندسية) وتطوير آليات لضمان تطبيقه ووضع برنامج للرقابة على تنفيذه والمساءلة الفاعلة على مدى الالتزام بتطبيقه
- تطوير برنامج توعية وتمكين ذاتي لتشجيع الأشخاص ذوي الإعاقة على تنمية قدراتهم على التفاعل للمشاركة في المجتمع .
- تطوير برامج التأهيل والتمكين القائمة بحيث توسع من فرص وصول الأشخاص ذوي الإعاقة وتتعاطى مع التطور التكنولوجي
- تطوير برامج للتعلم المشترك ونقل الخبرات
- تجهيز الأشخاص ذوي الإعاقة بالأدوات المساندة لعملية بناء القدرات والضامنة للمشاركة والوصول إلى الخدمات والمعلومات
- تطوير برامج تأهيلية وتمكينية وتدريبية متكاملة تستجيب في تصميمها للمتطلبات المُتَسِّقة بنوع الإعاقة والجندر
- البدء بمشروع مواءمة وسائل النقل والمواصلات العامة
- مشروع لتفعيل دور القطاع الخاص تجاه المسؤولية الاجتماعية فيما يتعلق بأنظمة الاتصال ونظم المعلومات مما يضمن وصول الأشخاص ذوي الإعاقة ويستجيب لعملية دمجهم وإتاحة المعلومات لهم

التوجه الاستراتيجي السادس: تمكين المؤسسات الناشطة في قطاع الإعاقة من أداء رسالتها

اتجاهات سياسات التدخل: الاستثمار والبناء في قدرات المؤسسات العاملة في قطاع الإعاقة

المخرجات الرئيسية: المؤسسات العاملة في قطاع الإعاقة قادرة على تقديم خدماتها وتدخلاتها بشكل مهني مستدام

مؤشرات النجاح المرتبطة بالتعليم:

- زيادة عدد المؤسسات التي تعمل وفقا لأدلة وأنظمة معتمدة
- زيادة عدد برامج فحص الجودة المعمول بها
- زيادة عدد البرامج والتدخلات المستدامة
- تقليص عدد المؤسسات التي تعتمد على التمويل الخارجي بشكل أساسي في سير عملها.

التدخلات الآنية:

- إبراز جوانب التخصص المهني أو التنموي للمؤسسات العاملة في القطاع واعتماد التعامل معها بناء عليه
- استكمال بناء القدرات المؤسساتية (أنظمة، أدلة، بنية المؤسسة، القدرات البشرية) عند المؤسسات العاملة في القطاع
- رفع القدرات الإدارية والمهنية للعاملين في المؤسسات والدوائر
- استكمال الفجوات المهنية عند المؤسسات العاملة في القطاع وتطوير مهنية وتوجهات العاملين في هذه المؤسسات.
- ضمان جودة الخدمات المقدمة من خلال شراء المؤسسات الحكومية للخدمة من المؤسسات التي تلتزم بمعايير الجودة أثناء تقديم أو تصميم الخدمة للأشخاص ذوي الإعاقة.

خامساً: تساؤُلات حولَ كيفية تطبيق الإطار

- كيف يمكن ضمان تطبيق معايير تشخيص تربوي موحدة ونوعية لتقييم احتياجات اندماج الأطفال ذوي الإعاقة في التعليم
- ما هي سياسات تأهيل المعلمين اللازمة للتأثير في توجهاتهم وقدراتهم لضمان اندماج الطلبة ذوي الإعاقات المختلفة في التعليم؟
- كيف يمكن ضمان تقديم برامج دعم وإرشاد وتوعية لأهالي الأشخاص ذوي الإعاقة بهدف تيسير التحاق اطفالهم واندماجهم في التعليم؟
- هل هناك سياسات تضمن التحاق جميع الأطفال في عمر الالتحاق بالتعليم الأساسي؟ هل تنطوي هذه السياسات على آليات لفحص التحاق الأطفال ذوي الإعاقة وأين يلتحقون وجاهزية البيئة التعليمية لاندماجهم؟
- هل هناك سياسات خاصة بالتوجيه المهني والأكاديمي للأشخاص ذوي الإعاقة؟
- ما هي متطلبات تحقيق التكافؤ في الفرص في التعليم في كافة مراحله وكيف يمكن تلبيتها؟ التوزيع الجغرافي والفئات المهمشة والنوع الاجتماعي والكوادر المؤهلة؟
- كيف تعكس المناهج التعليمية صورة الأشخاص ذوي الإعاقة؟
- كيف تنسق الوزارة مع الجهات المعنية من أجل ضمان وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الخدمات التي لا تقدمها ولكن تقدمها مؤسسات أخرى ؟
- هل توجد سياسات للإعلام للتوعية للأسر وإبراز قضايا التعليم للأشخاص ذوي الإعاقة؟
- كيف يمكن ضمان التنسيق والتكامل بين الجهات ذات العلاقة بالحق في التعليم للأشخاص ذوي الإعاقة؟
- ما هي السياسات اللازمة لضمان تضمين الأشخاص ذوي الإعاقة في استراتيجيات تعليم الكبار ومحو الأمية؟
- ما الآليات اللازمة لضمان مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقات المختلفة في رسم السياسات التعليمية والرقابة على تنفيذها؟
- كيف يمكن ضمان وصول الأطفال ذوي الإعاقة في المناطق الأكثر فقراً وتهميشاً للتعليم النوعي؟
- ما هي الدراسات والتحليلات اللازمة من أجل تحديد حالة الإيفاء بالحق في التعليم للأشخاص ذوي الإعاقة؟

ملحق رقم (٣) ورقة عمل قطاع العمل

مؤتمر"خُطْوَتُنا الثانية: نحوَ المشاركة الفاعلة وعدم التمييز"
إضاءات حولَ حق الأشخاص ذوي الإعاقة في المشاركة الكاملة في سوق العمل،
ما بينَ الإطار الاستراتيجي لقطاع الإعاقة في فلسطين والواقع الحالي

إعداد: شذى أبو سرور
تقديم : أنطون جرايسة

أوّلاً: مُقَدِّمة

المشاركة في سوق العمل واختيار نوع وشكل هذه المشاركة هُوَ بالضرورة حَقٌّ لجميع المواطنين أينَما كانوا دونَ تمييزٍ على أساسِ النوع الاجتماعي أو الدين أو العرق أو مكان السكن أو الإعاقة أو نوع الإعاقة. إذْ يُعْتَبَرُ هذا الحق أحد أهم المحددات التي تُقَرِّرُ نوعية حياة المواطنين ومستواهم الاقتصادي وطبيعة الفرص المُتاحة لهم وغير ذلك. وقد اتفقتْ على هذا الحق مجموعة من الإعلانات والمواثيق الدولية كما المحلية. إلا أنَّ الأشخاص ذوي الإعاقة لا يزالونَ يواجهونَ العديد من التحديات والحواجز التي تمنعهم من المشاركة قَطْعاً أو المشاركة الفاعلة في سوق العمل ضمنَ مبدأ تكافُؤ الفرص وضمنَ التوجه الحقوقي والتنموي. وهذا بطبيعة الحال نتاجٌ للعديد من الأسباب والعوامل الثقافية والاجتماعية والبيئية/المادية كما تلكَ المتعلقة بالأنظمة والتشريعات واللوائح والإجراءات وغيرها من الضوابط غير المَرنة التي تحكمُ العمل المؤسساتي الرسمي وغير الرسمي. الأمر الذي يُساهمُ بشكلٍ كبيرٍ في إبقاء الأشخاص ذوي الإعاقة داخلَ دوائر الإقصاء والتهميش ومحدودية الفُرَص التي من شأنها رفع مستواهم المعيشي كما يُساهمُ في تعزيز العلاقة بينَ الإعاقة والفقر. بالإضافة إلى تكريس النظرة الدونية لدى التعاطي مع قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة بشكلٍ عام. وعليهِ، يَظَلُّ الحق في التوظيف والمشاركة الفاعلة في سوق العمل للأشخاص ذوي الإعاقة هوَ أحد أكثر الهموم والمطالب والأولويات إلحاحاً. ولَعَلَّ أحد الأدلّة على ذلك كثرة ما يتم تَداوُل هذه القضية بينَ الأشخاص ذوي الإعاقة في أغلب الفرص التي تُتاحُ لهم لتمثيل أنفسهم وقضاياهم عبرَ وسائل الإعلام.

تستعرضُ هَذِهِ الورقة ملخصاً لتحليل السياق المفاهيمي المتعلق بحق الأشخاص ذوي الإعاقة بالعمل اللائق، كما

ستعرضُ ملخصاً للواقع الفلسطيني المتسق بهذا الحق من خلال الإشارة إلى بعض المؤشرات الإحصائية ذات الصلة والتدخلات المؤسساتية المتوفرة لضمان هذا الحق للأشخاص ذوي الإعاقة. بالإضافة إلى ذلك، فسوفَ يتم تسليط الضوء وبشيءٍ من التفصيل على كيفية معالجة الإطار الاستراتيجي الوطني لقطاع الإعاقة في فلسطين لهذا الحق، لِيَلي ذلكَ مجموعة من التساؤلات التي ترمي إلى تغذية الحوار وتوجيهه بما يحقق المخرَجات المتوقعة من هذا المؤتمر.

من الجدير بالذكر، أنَّ هذه الورقة هيَ انعكاسٌ بالأساس للإطار الاستراتيجي الوطني لقطاع الإعاقة في فلسطين كما بعض المرجعيات القانونية المحلية ذات العلاقة والتوجه الحقوقي التنموي للإعاقة. وقد جاءتْ لتكونَ أحد الأُسُس التي سيُبْنى عليها الحوار داخل مجموعات العمل، والتي نؤمنُ بشموليتها التي تستقيها من المنهجية التي ارتكزَ عليها العمل لدى إعداد الإطار الاستراتيجي والتي تتمثلُ بالتشارُك والمشاركة من حيثُ تنوع تخصصات وخبرات فريق العمل كما شمولية الأطراف التي تم استهدافها في ورشات العمل التحليلية من حيث التوزيع الجغرافي والقطاعات المؤسساتية ومشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة، ذلك في جميع مراحل تطوير الإطار، بدءًا بتشكيل فريق العمل ومروراً بكافة الفعاليات التي هدفتْ إلى تحليل القطاع وتحديد هُويته، وانتهاءً بتحديد التوجهات الاستراتيجية وتقييم المسودة الأولى للإطار.

الأمر الموازي في الأهمية، أنَّ هذا الإطار هوَ استجابةٌ لتعطش الميدان لمثل هذه الوثيقة التي من شأنها أن تُدير وتنظمُ عمل القطاع، كما أنهُ أحد أبرز وأهم نتائج تشكيل وتفعيل المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة، وقد تم إقراره من قِبَل مجلس الوزراء في العام ٢٠١٢م.

نظراً لشمولية التوجهات الاستراتيجية واتجاهات وسياسات التدخل التي يشتملُ عليها الإطار الاستراتيجي الوطني لقطاع الإعاقة في فلسطين، فإنَّهُ وفي سبيل استثماره وتضمينه على مستوى القطاعات والميادين الحياتية الحيوية لا بُدَّ من ترجمته إلى توجهات عمل وخططٍ تشغيليةٍ وأولوياتٍ وبرامج تمثلُ رؤيا وطنية مُوَحَّدة، كما لا بُدَّ وأن يتمَ تبني هذه الرؤى من قِبَل الجهات ذات الاختصاص سواء أكانتْ حكومية أو أهلية أو دولية.

ثانياً: ملخص حولَ واقع الحق في العمل للأشخاص ذوي الإعاقة في فلسطين

يُلَخِّصُ هذا الجزء من الورقة التدخلات والبرامج المؤسساتية الرامية إلى تفعيل وإحقاق حق الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل، وذلكَ بالاستناد إلى تحليل بيئة القطاع كما جاءَ في الإطار الاستراتيجي الوطني لقطاع الإعاقة في فلسطين وبعض المرجعيات والأدلة ذات العلاقة. كما سيشملُ هذا الجزء ملخصا لبعض المؤشرات الإحصائية ذات العلاقة بواقع التوظيف للأشخاص ذوي الإعاقة وعلاقتهم بهذا الواقع، وذلكَ بالاستناد إلى المسح الوطني المتخصص للإعاقة والذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وبالشَراكةِ مع وزارة الشؤون الاجتماعية الفلسطينية ٢٠١١/٢٠١٠.

2.1: البرامج والخدمات والتدخلات المتوفرة ذات العلاقة بقطاع العمل

بطبيعة الحال، فإنَّ تفعيل حق الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل والمشاركة في سوق العمل والعمليات الإنتاجية مرتبطٌ بالعديد من الحقوق الأخرى التي ترمي إلى تمكين وتأهيل وتدريب الأشخاص ذوي الإعاقة من جهة، وتلكَ المرتبطة بتأهيل بيئات العمل من جهةٍ أخرى لتكونَ جامعة وجاهزة لاستقبال الأشخاص ذوي الإعاقة وإتاحة الفرص المتكافئة لهم على قدم المساواة مع الآخرين. وعليهِ، فإنَّ الخدمات والبرامج والتدخلات التي سوفَ يتم استعراضها هنا ستشملُ ما توفرَ من معلومات حولَ التدريب والتأهيل المهني بالإضافة إلى خدمات التوظيف.

كما تشيرُ المراجعات ذات العلاقة فإنَّ الخدمات المتعلقة بتفعيل حق الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل محدودة جداً، وعلى مستوى وزارة العمل الفلسطينية، تستقبل مكاتب وزارة العمل طلبات المرشحين من الأشخاص ذوي الإعاقة كل في محافظته / مكتب وزارة العمل أو على الموقع الإلكتروني التالي للوزارة http://www.lmis.pna.ps/Default.aspx :
كما تقومُ وزارة العمل بالتفتيش على أماكن وبيئات العمل والقطاعات التشغيلية الخاصة كما تعملُ على تقديم خدمات التدريب المهني والإرشاد القانوني والخدمات القانونية من خلال مكاتب العمل المنبثقة عنها، وإعداد الكوادر المؤهلة للتدريب المهني.

وبدءا من حزيران (٢٠١٢) تم تفعيل خدمة تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال المنافسة المتكافئة على الوظائف الحكومية استناداً للقانون الأساسي وتطبيقاً لقانون الخدمة المدنية واللوائح المنظمة له.

وقد التزم ديوان شؤون الموظفين في السلطة الفلسطينية بالعمل على احتجاز نسبة ٥ % من الإحداثات الوظيفية الجديدة لتعيين أشخاص ذوي إعاقة . وتتمثلُ آلية التقدم بالوظائف الحكومية عبر تقديم طلبات المرشحين كل في محافظته / مقر المحافظة أو على الموقع الإلكتروني لديوان الموظفين العام http://www.gpc.pna.ps

كما تقودُ وزارة الشؤون الاجتماعية بعض البرامج الرامية إلى تطوير مهارات الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز قدراتهم من خلال برامج التدريب المهني التي تقدمها من خلال مركز الشيخ خليفة ومركز الشيخة فاطمة، بالإضافة إلى سعيها إلى تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة في الحياة الاقتصادية عبرَ برنامج المشاريع الصغيرة المدرّة للدخل من خلال خدمات الإقراض لتلك المشاريع.

وعلى مستوى مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال الإعاقة ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، فهناكَ العديد من المؤسسات التي تعملُ على تفعيل حق الأشخاص ذوي الإعاقة في المشاركة الفاعلة في سوق العمل من خلال برامج التدريب المهني وتطوير المهارات الذاتية والتشبيك مع مؤسسات القطاع الخاص ومجموعة من حملات الضغط والمناصرة وغير ذلك من الآليات، إلا أنهُ من الجدير بالذكر أنَّهُ حتى اللحظة لم تُوْرِدُ المراجعات أيّة سياسة واضحة ومُعْلَنة تستندُ إليها تلك المؤسسات في سبيل تفعيل هذا الحق، كما لا توجدُ شبكات تنسيقية وتكامُلية فاعلة فيما

بينَ هذه المؤسسات.

2.2بعض المؤشرات الإحصائية ذات العلاقة

بدايةً، وقبلَ البدء باستعراض مجموعة من المؤشرات الإحصائية ذات العلاقة، مِنَ الجدير بالتنويه أنَّ المعلومات التي يقدمها المسح ارتباطاً بحق الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل تكثرُ لدى معالجة الحواجز والمعيقات التي تحولَ دونَ أو تحد من وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى سوق العمل مُقارَنةً بتلك التي تُعالِجُ ظروف الأشخاص ذوي الإعاقة داخلَ بيئات العمل نفسها. الأمر الذي يسهلُ تبريره أمامَ حقيقة أنَّ ٨٧,٣% من الأشخاص ذوي الإعاقة حسبَ المفهوم الضيِّق من الفئة العمرية من ١٥ سنة فأكثر لا يعملون أو لا يستطيعون العمل (خلال فترة تنفيذ المسح في العام ٢٠١٠/٢٠١١)، كما أنَّهُ لم يلتحق أكثر من ثلث الأشخاص ذوي الإعاقة بالتعليم نهائياً، و٥٣,١% منهم أميون. ناهيكَ عن انسحاب العديد من الأشخاص ذوي الإعاقة وتوقفهم عن التعليم قبلَ إنهاء المراحل الأساسية.

ممّا يُؤَكِّدُ دونَ شكٍّ على علاقة الحقوق بعضها ببعض وأثر كل منها على الآخر بشكلٍ غير قابلٍ للفصل والتجزئة. ومن الأمثلة الأخرى على هذه العلاقة والتي حُدَّ من تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بالحق في العمل والعائدة إلى أسبابٍ غير مُباشرةٍ لا تقلُّ أهمية عن تلكَ المباشِرة، فإنَّ ٥٤,٧% من الأشخاص ذوي الإعاقة لديهم صعوبة في التَنَقُّل كَوْن أرصفة الشوارع غير مناسبة. وفيما يخص قطع الشوارع، فقدْ وُجدَ أنَّ ٦٠,٤% من الأشخاص ذوي الإعاقة لديهم صعوبة في طع الشوارع بسبب عدم توفر البنية التحتية اللازمة لذلك. وفيما يتعلقُ بحجم الإشارات الإرشادية، فقدْ تَبَيَنَّ أن ٤٠,٣% من الأشخاص ذوي الإعاقة لديهم صعوبة في المشي وقطع الشوارع بسبب عدم مواءمة حجم الإشارات الإرشادية. و٤٨,٤% منهم يواجهون صعوبة بسبب عدم مواءمة مواقف السيارات. وقد جاءَ استعراض هذه المؤشرات كمُحاوَلة لفتح الباب أمامَ مجموعةٍ من التساؤُلات التي سرْعانَ ما تَفْرضُ نفسَها لدى رصد العلاقة ما بينَ الحق في العمل للأشخاص ذوي الإعاقة وكافة الحقوق المتعلقة بإمكانيات الوصول وحرية الحركة والتنقل وغيرها.

وفيما يتعلقُ بالمؤشرات الإحصائية التي تُبْرزُ الصعوبات التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة في الوصول لمكان العمل، فقد أظهرتُ النتائج بأنَّ الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية هم أكثر الشرائح التي تواجهُ صعوبةً في ذلك، ١٣,٠%، يليهم الأشخاص ذوو الإعاقة السمعية؛ ٩,٧%.

كما أنَّ هناكَ العديد من المواءَمات التي يحتاجها الأشخاص ذوو الإعاقة في الفئة العمرية ١٨ سنة فأكثر داخلَ بيئات العمل، والتي تُمكِّنُهم من العملِ شأنَ غيرهم من المواطنين. ومن الأمثلة على تلك المواءَمات :

١. المواصلات: ٣٤,٧% من الأفراد ذوي الإعاقة الحركية أفادوا أنهم بحاجة إلى مواصلات موائمة حتى يستطيعوا الوصول لأماكن العمل. يليهم الأفراد ذوو الإعاقة البصرية بنسبة ٣١,٧%، و٢٠,٠% من الأفراد ذوي الإعاقة النفسية، و١٧,٦% من الأفراد ذوي الإعاقة السمعية، و١٢,٥% من الأفراد ذوي إعاقة التواصل.

٢ دورات مياه سهلة الاستخدام: ٢٦,٤% من الأفراد ذوي الإعاقة الحركية أفادوا أنهم بحاجة إلى دورات مياه موائمة في أماكن العمل حتى يستطيعوا العمل، و١٦,١% من الأفراد ذوي الإعاقة البصرية، و٩,١% من الأفراد ذوي إعاقة التذكر والتركيز، و٥,٩% من الأفراد ذوي الإعاقة السمعية.

٣ أدوات تقنية، برامج ناطقة، جهاز محمول لأخذ الملاحظات: ٤٤,٤% من الأفراد ذوي إعاقة التواصل بحاجة إلى مثل هذه التقنيات في أماكن العمل لتمكينهم من العمل، و٢٦,٥% من الأفراد ذوي الإعاقة السمعية، و٢٢,٦% من الأفراد ذوي الإعاقة البصرية، و١,٤% من الأفراد ذوي الإعاقة الحركية.

٤ مواءمة مكتب العمل: ٣٦,٤% من الأفراد ذوي بطء التعلم بحاجة إلى هذه المواءمة، يليهم الأفراد ذوي الإعاقة الحركية بنسبة ٢٨,٨%، وثم الأفراد ذوي الإعاقة البصرية بنسبة ٢٥,٨%، و٢٠,٦% من الأفراد ذوي الإعاقة السمعية، و١٦,٧% من الأفراد ذوي إعاقة الصحة النفسية بحاجة إلى هذه المواءمة.

لدى تعرض الإطار الاستراتيجي للعلاقة ما بينَ الثقافة السلبية السائدة وما تنضوي عليهِ من صورٍ نمطيةٍ وأفكارٍ مغلوطة، وما تُفْرِزُهُ هذه الثقافة من نتائجَ تُفْضي في الغالب إلى تقليص الأدوار المجتمعية التي تُلْسِقُها بالأشخاص ذوي الإعاقة وتُحْكِمُ هذه الأدوار داخلَ التوجهات الإقصائية، فقد تناولَ الإطار الاستراتيجي هذه القضية مُشيراً إلى أنَّ الشخص ذا الإعاقة يتحمل مسؤولية غياب المواءمة في بيئة العمل والمؤسسات بشكل عام، وتصبح المشكلة مرتبطة بمجموع الأشخاص ذوي الإعاقة وكأن ذلك مشكلة تتصل بكل فرد منهم، حتى أن التَوَقُّع الاجتماعي هنا، يقوم على أن دمج الأشخاص ذوي الإعاقة يؤدي لانخفاض الإنتاجية، دون أية دراسة تثبت هذا التوقع، وكأن الأشخاص بدون إعاقة على نفس الدرجة من الإنتاجية، فالمؤسسات بمختلف أنواعها تعطي الأولوية للأشخاص بدون إعاقة، حتى ضمن النسبة المقرة قانونيا (٥%) فهناكَ محاولات لاختراقها، أو تفسيرها بشكل يتناسب مع اعتبارات المؤسسة، فلدى بعض هذه المؤسسات من الأفضل دفع غرامة انتهاك القانون على تطبيقه، أو توظيف شخص ذي إعاقة ودفع أجره، مع إبقائه في المنزل. وفي ذات السياق أيضا نجد أن درجة الإقصاء تتعاظم عندما يكون طالب العمل من الإناث ذوات الإعاقة.

ثالثاً: الإطار المفاهيمي وعلاقته بحق الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل اللائق

إنَّ الإطار المفاهيمي المتسق بكل شريحةٍ من شرائح المجتمع هوَ من جهةٍ انعكاسٌ للموروثات الثقافية وما تنضوي عليهِ من أحكامٍ مُسْبَقة وأفكارٍ شائعة وصُوَرٍ نمطية آخِذة في التَجَذُّر في الأذهانِ والمُمارَسات، كما أنَّهُ من جهةٍ أخرى يمتدُّ ليَطالَ كافة التدخلات المؤسساتية والمجتمعية التي تستهدفُ أبناءَ هذه الشريحة.

بالإضافة إلى حقيقةِ أنَّهُ يصبحُ دونَ شَكٍّ جوهَرَ وروحَ كافة القوانين والتشريعات واللوائح والإجراءات التي تضبطُ

وتُنَظِّمُ العلاقة بينَ تلك الشريحة والمجتمع بمختلف مؤسساته الرسمية وغير الرسمية، كما يصبحُ صاحبَ السيادةِ في إقْرار طبيعة وشَكْل المكانات والأدوار الاجتماعية المُتَّسِقة بهذه الشريحة.

في سياق الحديث عن حق الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل اللائق، فإنَّ التوجه أو النموذج السائد الذي يحكمُ مختلف عمليات وصولهم لهذا الحق هُوَ النموذج الاقتصادي إذْ يُعَرِّفُ الإعاقة على "أنها عدم قدرة الفرد على ممارسة العمل". كما يقيم الدرجة التي عندها يؤثر الضعف على القدرة الإنتاجية للفرد والآثار الاقتصادية لذلك على الفرد، وصاحب العمل والدولة. وتتضمن مثل تلك الآثار فقدان الدخل والدفع من أجل الحصول على المساعدة من قبل الأفراد؛ وهوامش ربحية أقل لصاحب العمل؛ ومدفوعات الضمان الاجتماعي ويرتبط هذا النموذج بشكلٍ مباشرٍ مع النموذج المأساوي/الخيري

.

بهذا الخصوص، لا بُدَّ من عرض بعض التناقُضاتِ التي تُبْرِزُ تَأَثُّرَ المجتمع الفلسطيني بهذا التوجه أو النموذَج لدى معالجته لحق الأشخاص ذوي الإعاقة في الحصول على عملٍ لائق ضمنَ فُرَصٍ متكافئة، بدءًا بالقوانين والتشريعات والتَناقُض فيما بينَها، ومروراً بالسياسات والإجراءات، ووصولاً إلى أثر ذلك على وصول الأشخاص ذوي الإعاقة لهذا الحق على قدم المساواة مع الآخرين، خاصةً وأنَّ هذا النموذَج وكافة النماذج التي يستقي منها فلسفَتَهُ مثل النموذج الخيري والنموذَج الطبي تنسحبُ على معظم الأطراف ذات العلاقة بموضوع هذه الورقة وتنعكسُ بالضرورة على المواقف والأفعال وردود الأفعال.

تبدأُ ردود الأفعال في كثيرٍ من الأحيان بالبروز داخل الأُسَر التي لديها أشخاص ذوو إعاقة، والتي هيَ بطبيعة الحال جزءٌ لا يتجزأُ من المنظومة الاجتماعية، وتتأثرُ بالموروث الثقافي والثقافة الجمعية وما تتبناهُ هذه الثقافة من أفكار وصور وانطباعات نحوَ الأشخاص ذوي الإعاقة، حيثُ تنتمي في أغلب الأحيان إلى النماذج المُشار إليها أعلاه والتي تُسْقِطُ على أبناء هذه الشريحة سمات العجز ومحدودية القدرة على الإنتاج والمشاركة كما الآخرين، لتعكسَ هذه الأفكار على المشاعر التي تأخذُ طابع العطف والشفقة أو الحماية الزائدة أو الإهمال، كما تحصرُ الأشخاص ذوي الإعاقة في مربعاتٍ إقصائية تجعلُ منها قابلةً للتعميم، ويكتسب الأشخاص ذوو الإعاقة في الغالب تصوراتهم عن أنفسهم ومفاهيمهم لذواتهم من هذا الموروث، ذَلِكَ لأنَّ هامش التعايُش مع تجربة الإعاقة بمعزل عن هذا الموروث هوَ صغيرٌ ومحدودٌ جداً.

بناءً على ذلك، غالباً ما تكون تجربة الأشخاص ذوي الإعاقة مُلازمة للعديد من أشكال التهميش والتمييز السلبي الذي يحدُ من وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الحقوق المختلفة وتمتعهم بها على قدم المساواة مع الآخرين. الأمر الذي يحد من حصولهم على فرصٍ تعليمية وتدريبية، كما يحد من مشاركتهم بشكل فاعل في الحياة الاجتماعية، ويؤثرُ سلباً على بنائهم لذواتهم وتشكيلهم لهُويتهم الشخصية، ليترتبَ على ذلك وجود العديد من الأشخاص ذوي الإعاقة غير المؤهلين للمشاركة الفاعلة في سوق العمل وغيره من الميادين سواء على مستوى الكفاءة والمؤهلات العلمية أو المهنية أو على مستوى السمات الشخصية، وبعض الأشخاص ذوي الإعاقة يلجؤونَ إلى مضاعفة جهودهم على نحوٍ

يفوق قدراتهم الجسدية كإحدى الوسائل الدفاعية التي يستخدمونها في سبيل إثبات أنفسهم وتحسين صورتهم أمام أُسَرهم كما أمامَ أصحاب العمل.

وفي ذات السياق، فإنَّ أصحاب العمل في كثيرٍ من الأحيان لا يختلفونَ في توجهاتهم بالتأكيد عن الأسرة وغيرها من فئات المجتمع، فهم يرونَ الأشخاص ذوي الإعاقة مؤثراً سلبيّاً ومُبْطِئاً للعملية الإنتاجية مُقارَنةً بغيرهم من الأشخاص بدون إعاقة. لذا، تظلُ نظرتهم حتى اللحظة لأبناء هذه الشريحة متمركزة ومُتَمَحْورة حولَ الإصابة/الإعاقة التي لديهم، ويرونها مؤثرةً ومتأثرةً بذاتها وكأنها الهُويّة والصورة الوحيدة التي لدى هؤلاء الأشخاص.

علاوةً على ذلك، فإنَّ العديد من أصحاب العمل لا يرونَ لهم دوراً مَنوطاً بالمسؤولية الاجتماعية ارتباطاً بإتاحة فرص متكافئة للأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل، كما أنَّ العديد منهم لدى تعاطيهم مع موضوعة توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة فإنهم يتعاملونَ مع هذه المسألة في إطار تجميلي فقط، ويبدو ذلكَ جلياً عندَ النظر إلى طبيعة ونوعية الوظائف التي يشغلها الأشخاص ذوو الإعاقة في سوق العمل، والتي تتسم في كثيرٍ من الحالات بالبُعْد عن الوظائف الإدارية والقريبة من صنع القرار أيّاً كانَ نوع المُنْشَأة أو مجال عملها.

إنَّ الفقرة أعلاه جاءتْ لتُبْرزَ بعض التفصيلات والانعكاسات الناجمة عن الأثر السلبي للنماذج الفردية والاقتصادية في المعالجة والتعاطي مع حق الأشخاص ذوي الإعاقة في الحصول على عملٍ لائق على المستوى المجتمعي، وفي هذا الصدد، لا بُدَّ من تَبْيان انعكاس هذه النماذج على بعض القوانين والتشريعات المحلية ذات العلاقة، ومثالُ ذلك قانون العمل الفلسطيني رقم ٧ لسنة ٢٠٠٠م المادة (١) إذ يركزُ في تعريفه للشخص ذي الإعاقة على الأثر السلبي للإعاقة/الإصابة على قدرة الشخص على العمل والقيام بإحدى الوظائف الحياتية الأساسية كما يشيرُ إلى حاجةِ هذا الشخص للرعاية والتأهيل في سبيل دمجه أو إعادة دمجه في المجتمع، الأمر الذي يتنافى مع كَوْن الأشخاص ذوي الإعاقة جزءاً لا يتجزأُ من التنوع الطبيعي والمنظومة الاجتماعية على اختلاف شرائحها، كما يتنافى مع كَوْن الإعاقة قضية حقوقية تنموية تتطلبُ تدخلاتٍ متكاملة ومتشابكة لضمان وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى كافة الحقوق على قدم المساواة مع الآخرين، ولا تمثلُ الرعاية والتأهيل الآليات الوحيدة لضمان ذلك.

كما تتضمنُ المادة (١٣) من القانون نفسه تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة بنسبة ٥% من موظفي كل مُنْشَأة في أعمالٍ تتلاءمُ مع إعاقتهم. وفي طبيعة الحال، فإنَّ مختلف التدخلات الرامية إلى تفعيل حق الأشخاص ذوي الإعاقة في الحصول على عملٍ لائقٍ لا بُدَّ وأن تتأثرَ بهذه النصوص القانونية التي كما هُوَ مُبَينٌ فإنَّها تنظرُ إلى الأشخاص ذوي الإعاقة بشكلٍ مَجزوء، إذْ ترى فيهم (الإعاقة/الصعوبة) فقط كمرجعية ومُحَدِّد لتقرير مصيرهم في سوق العمل.

من الأمثلة الأخرى على التناقُض ما بينَ القوانين المُنَظِّمة لهذا الحق والمتأثرة بالنموذج الفردي والاقتصادي قانون حقوق المعوقين الفلسطيني وقانون العمل الفلسطيني اللذان ينصان على حق تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة بنسبة لا تقل عن ٥% في الوقت الذي يشترط قانون الخدمة المدنية في المادة الرابعة والعشرين منه خلو المتقدم لطلب وظيفة من

(العاهات) والأمراض والإعاقات....الخ. وفي الوقت الذي يُقِرُّ فيهِ قانون الخدمة المدنية بضرورة وجود لائحة تُنَظِّمُ عمليات توظيف الجَرْحى وأُسَر الشُهَداء، تغيبُ عنهُ حَدَّ التَجاهُلِ الروح الشُمولية التي تستجيبُ للخصوصية التي تقتضيها عملية توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة.

وأخيراً، نرتئي في خاتمة هذا الجزء من الورقة تقديم نموذج أكثر شمولية في معالجة حق الأشخاص ذوي الإعاقة في الحصول على عملٍ لائق وهو اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ٢٠٠٦/٢٠٠٨، حيثُ أنَّ أهم المواد التي نصت عليها هذه الاتفاقية وبشكل واضح وصريح بشأن حق الأشخاص ذوي الإعاقة بالحصول على عملٍ لائق هي المادة رقم (27) والتي تؤكد على " حظر التمييز على أساس الإعاقة فيما يختص بجميع المسائل المتعلقة بكافة أشكال العمالة، ومنها شروط التوظيف والتعيين والعمل، واستمرار العمل، والأعمال الحرة، وتكوين التعاونيات، والشروع في الأعمال التجارية الخاصة؛ وتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة في القطاع العام؛ وتشجيع عمالة الأشخاص ذوي الإعاقة في القطاع الخاص والعام من خلال انتهاج سياسات واتخاذ تدابير مناسبة، قد تشمل البرامج التصحيحية، والحوافز، وغير ذلك من التدابير؛ وتوفير الترتيبات التيسيرية المعقولة للأشخاص ذوي الإعاقة في أماكن العمل) "

وعلى الرغم من أن الاتفاقية الدولية تحدثت وبشكل مباشر عن قضايا تتعلق بالمواءمة والتأهيل المهني والأكاديمي والتعليم، إلا أن هنالك مواد خاصة فقط بتفصيل القضايا هذه وبطريقة أكثر شمولية، ومن أهم المواد القانونية المتعلقة بالعمل والتوظيف هي المواد الآتية

- المادة رقم :(٨) رفع الوعي
- المادة رقم :(٩) إمكانية الوصول
- المادة رقم :(١٩) العيش المستقل والإدماج في المجتمع
- المادة رقم :(٢٠) التنقل الشخصي
- المادة رقم :(٢٤) التعليم
- المادة رقم :(٢٦) التأهيل وإعادة التأهيل

كل تلك المواد ترتبط ارتباطا وثيقا بحق الأشخاص ذوي الإعاقة في حصولهم على عمل لائق يضمن لهم العيش بحرية واستقلالية وكرامة، ابتداءً بأهمية رفع الوعي لأصحاب ومدراء العمل حول الكفاءات والقدرات التي يتمتع بها الأشخاص ذوو الإعاقة وإسهاماتهم في مكان العمل وسوق العمل، إلى أهمية المواءمة سواء كان ذلك بالمواءمة البيئية لمكان العمل والمرافق العامة والمواصلات، وأهمية تأهيل الشخص ذوي الإعاقة للتنافس على فرص العمل وذلك بناء على الكفاءة والمهنية التي يتمتعون بها، وأنتهاءً بأهمية وضع التدابير والإجراءات التي من شأنها تحفيز أرباب العمل لتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة.

رابعاً: حق الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل اللائق في إطار التوجهات الاستراتيجية والتدخلات السياساتية الواردة في الإطار الاستراتيجي الوطني لقطاع الإعاقة في فلسطين ٢٠١٢م

يعالج هذا الجزء من الورقةِ على نحوٍ يغلبُ عليهِ الطابعُ الاستعراضي، إذْ يمثلُ هذا الجزء ملخصاً لمراجعة وتجميع كافة المناطق التي وردَتْ فيها التوجهات والتدخلات ذات العلاقة بحق الأشخاص ذوي الإعاقة في الحصول على عملٍ لائق في الإطار الاستراتيجي الوطني لقطاع الإعاقة بشكلٍ صريحٍ ومباشرٍ في أغلب الأحيان وبشكلٍ غير مباشرٍ في بعضها. على ضرورة التنويه أو التذكير بأنَّ الإطار الاستراتيجي لم يأخذْ بمعالجة كل قطاع على حِدة، بلْ عملَ على معالجة كافة القطاعات من خلال تضمينها داخلَ توجهاتٍ استراتيجية عامة وشاملة، مثل الإعاقة والحقوق، الإعاقة والسياسات، الإعاقة والفقر، الإعاقة والتوجهات، الإعاقة وإمكانية الوصول.

ولدى استعراض الإطار الاستراتيجي للقضايا الاستراتيجية تلك، وتحديداً فيما يتعلقُ بالإعاقة والفقر، نجدُ أنَّ معظم هذه القضايا مرتبطة بشكلٍ مباشرٍ في عدم مُلاءمة وجاهزية سوق العمل لإدماج ومشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة بشكلٍ حقيقي وفاعل، لتأتي على النحو التالي:

- تشكل الإعاقة أرضية لتوليد الفقر
- محدودية فرص الوصول إلى الرساميل (المصادر) المعيشية (المصادر الطبيعية، الرأسمال المالي، السوق، القدرات البشرية والرأسمال الاجتماعي) تزيد من انغلاق دائرة الفقر من جهة وزيادة نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة من جهة أخرى.
- ضعف القدرات الذاتية وضيق فرص التمكين الاقتصادي والاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة
- تغيب الأشخاص ذوي الإعاقة عن المشاركة في العملية الإنتاجية وبالتالي في التنمية الحقيقية
- ضيق فرص العمل التي تتلاءم مع أنواع الصعوبات/الإعاقات المختلفة
- سيادة الطابع الاغاثي الخيري في برامج العمل الموجهة للأشخاص ذوي الإعاقة
- افتقار المجتمع الفلسطيني لبرنامج الضمان الاجتماعي يساهم بشكل سلبي في عملية تهميش واستغلال الأشخاص ذوي الإعاقة وانتهاك حقوقهم والمساس بكرامتهم والإبقاء عليهم داخلَ دوائر الفقر.

ونظراً لأهمية قطاع التشغيل للمواطنين عامةً والأشخاص ذوي الإعاقة بشكلٍ خاص، نجدُ أنَّ الإطار الاستراتيجي حرصَ عالياً على الاستجابة لهذه الأهمية في مختلف التوجهات الاستراتيجية التي عالجَها، وسوفَ نستعرضُ هذه التدخلات السياساتية ذات العلاقة حَصْراً بحق الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل حسبَ ما جاءتْ عليهِ في الإطار الاستراتيجي كما يلي:

التوجه الاستراتيجي الأوَّل: سياسات فعالة وموجهة لعملية التضمين والدمج في الميادين الحياتية الحيوية مبنية على التوجه الحقوقي لقضايا الأشخاص ذوي الإعاقة

اتجاه سياسة التدخل (١) قيادة عملية تضمين ودمج الأشخاص ذوي الإعاقة بسياسات واضحة ومقرة ومعلنة تضمن

خلق بيئة صديقة تستجيب لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ومتطلبات المشاركة الكاملة والفاعلة لهم

المخرج الرئيسي: قطاع الإعاقة يقاد بمنظومة من السياسات الموجهة لضمان إحقاق الحقوق وعملية التضمين والدمج

مؤشر النجاح : زيادة عدد الموظفين من الأشخاص ذوي الإعاقة وتَدَنّي مستوى الشكاوي بهذا الشأن.

التدخلات :

- تطوير ونشر وإعلان السياسات التشغيلية للأشخاص ذوي الإعاقة (سياسات متعلقة بالتدريب المهني الجامع وسياسة تنفيذ نظام احتجاز ٥ %) من موظفي كل منشأة للأشخاص ذوي الإعاقة. سياسة تضمن شغل الأشخاص ذوي الإعاقة لوظائفهم باستقلالية وكرامة عبر عمل جميع التدابير اللازمة من خلال تأمين الترتيبات التيسيرية المعقولة.
- تطوير ونشر التقارير المرتبطة بتنفيذ السياسات الرسمية مثل سياسات التعليم والتوظيف المبنية على حصة الـ ٥% على الأقل.

اتجاه سياسة التدخل (٢) منظومة متكاملة للمشاركة

المخرج الرئيسي: نظام واضح المعالم للتضمين والاحتواء الشامل مبني على المشاركة

مؤشرات النجاح

- عدد عقود الشراكة مع المؤسسات المجتمعية الساعية لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة
- عدد الاستراتيجيات القطاعية التي روجعت وطورت لتتضمن قضايا الإعاقة
- تضمين الإستراتيجية الوطنية في الاستراتيجيات القطاعية
- تضمين قضايا الإعاقة واحتواء ودمج الأشخاص ذوي الإعاقة بشمولية لدى عدد المؤسسات العاملة في قطاعات أخرى

التدخلات :

- تطوير مدونة سلوك تقود سياسات ومنهجيات عمل المؤسسات الفاعلة في القطاع في سياق تشاركي
- تطوير مصفوفة من المعايير الواجب الالتزام بها لدى تضمين قضايا الإعاقة في جميع الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية على اختلاف قطاعاتها ومجالات عملها واهتماماتها
- قد تمَّ استعراض هذا التوجه وانتقاء بعض محتوياته للتذكير والإشارة إلى أنَّ حق الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل اللائق يتطلبُ بالضرورة مجموعة متكاملة من التدخلات التي لا يمكن فصل أي منها عن الأخرى. كما يتطلبُ بناء وتصميم أرضيةٍ مَرنةٍ وخصبة على مستوى البُنى السياساتية والاستراتيجية القطاعية وعبر القطاعية من

شأنها الاستجابة لمتطلبات مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل بشكلٍ فاعل ومُنْتِج على قدم المساواة مع الآخرين.

التوجه الاستراتيجي الثاني : تشريعات ضامنة للحقوق والمساواة

اتجاه سياسة التدخل (١) تخضع التشريعات الفلسطينية لعملية مراجعة معمقة تستند على المنظور والتوجه الحقوقي التنموي وعلى الالتزامات المرتبطة باتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لعام ٢٠٠٦

المخرج الرئيسي: منظومة من القوانين والتشريعات المتناسقة والمعززة لمبدأ الحقوق التنموية والملزمة بتوفير الخدمات والمؤكدة على احترام الكرامة الإنسانية والمشاركة الكاملة

التدخلات :

- صياغة وإقرار تشريعات تأخذ موضوعة التنوع والفروقات الفردية بعين الاعتبار وما ينطوي عليها من متطلبات وآليات تدخل واستحقاقات.
- تطوير منظومة اللوائح التوضيحية والتنفيذية للقانون وأنظمة العمل بما يشمل الآليات والإجراءات اللازمة لإلزام تطبيق التشريعات واللوائح والرقابة على ذلك

اتجاه سياسة التدخل (2) قيادة العمل والعلاقات في القطاع وفقا لمنظومة من اللوائح، الأنظمة والإجراءات

المخرج الرئيسي: منظومة من اللوائح التوضيحية والتنفيذية وكذلك من الأنظمة وإجراءات العمل

مؤشرات النجاح :

- درجة تغطية اللوائح الداخلية التوضيحية والتنفيذية لبنود قانون الإعاقة
- دلالات على مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في تطوير الأدلة، اللوائح والإجراءات

اتجاه وسياسة التدخل (٣) المسائلة وضمان تنفيذ التشريعات وما يتبعها من لوائح، أنظمة وإجراءات

المخرج الرئيسي: آليات ونظم مُساءلة ضابطة لعملية التنفيذ

التدخلات :

- تطوير الإجراءات الجزائية الضابطة لعملية تطبيق القانون بما يُلْزِم كافة المؤسسات والأفراد بتطبيقه.
- استدماج التشريعات واللوائح التفسيرية ذات العلاقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتضمينها في القوانين

الفلسطينية الأخرى.

- وقد تمَّ انتقاء بعض التدخلات التي اشتملَ عليها هذا التوجه نظراً لأهميتها وأثرها المُتَوَقَّع على تحسين واقع التوظيف للأشخاص ذوي الإعاقة ضمنَ قوانين وتَشْريعات وإجراءاتٍ ضابطة ومُحْكَمة ومُعْلَنة.

التوجه الاستراتيجي الثالث : معيشة كريمة للأشخاص ذوي الإعاقة

تطوير برامج تمكين متكاملة تشتمل على كافة حلقات الاستحقاق، (القدرة البشرية، الوصول للموارد الطبيعية، الوصول للسوق ورأس المال، والانتفاع من الشبكات الاجتماعية) تؤسس إلى ضمان وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى السكن المناسب والموائم، وضمان استفادة الأشخاص ذوي الإعاقة على قدم المساواة مع الفئات المجتمعية الأخرى من حيث الاستحقاقات وظيفية وراتبية وبرامج تقاعد ورعاية صحية.

اتجاه وسياسة التدخل (١) رزمة من التدخلات التي تضمن تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بمستوى معيشي لائق

المخرج الرئيسي: مستوى معيشي لائق وكريم للأشخاص ذوي الإعاقة وأُسَرهم

مؤشر النجاح: ارتفاع المشمولين في برامج التمكين الاقتصادي والاجتماعي من الأشخاص ذوي الإعاقة

التدخلات : وضع آليات ومعايير واضحة تضمن استفادة الأشخاص ذوي الإعاقة خصوصا النساء والشباب وكبار السن من برامج التمكين الاقتصادي وتبادل المعلومات لضمان شمولية التغطية والحد من الازدواجية.

اتجاه سياسة التدخل (٢) إدراج قضايا الإعاقة في كافة السياسات والبرامج الرامية إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية

المخرج الرئيسي: احتواء وتضمين شامل للإعاقة يعزز العدالة ويحد من إفْقار الأشخاص ذوي الإعاقة

مؤشرات النجاح :

- عدد السياسات التنموية القطاعية التي تضمن قضايا الإعاقة في سياسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية
- درجة فعالية قاعدة المعلومات المشتركة بين القطاعات وتبادل المعلومات
- عدالة التوزيع الجغرافي لبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين المحافظات المختلفة وخاصة في المناطق المهمشة

التدخلات :

- استعراض وتحليل القضايا والاتجاهات المتعلقة بإدماج الإعاقة في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية التي يتم تناولها في خطط وبرامج التنمية الفلسطينية.
- مشاركة وإشراك الأشخاص ذوي الإعاقة حول الآليات والإجراءات اللازم اعتمادها في عملية الإدماج بالإضافة إلى إشراكهم في تحديد القضايا وترتيبها من حيث الأكثر أولوية بناءً على منظورهم.
- العمل على تأسيس قاعدة بيانات مشتركة بين المؤسسات المختلفة التي تعمل في قطاع الإعاقة، لضمان شمولية الخدمات والحد من الازدواجية.

اتجاه سياسة التدخل (٣) توسيع إمكانيات الحصول على فرص عمل كمفتاح رئيسي لتحسين الأمن الاقتصادي والرفاهية للأشخاص ذوي الإعاقة وعائلاتهم

المخرج الرئيسي: الأشخاص ذوو الإعاقة يتمتعون بأمن اقتصادي بما يفوق حد الفقر المُقَر في الأراضي الفلسطينية

مؤشرات النجاح:

- تراجع عدد حالات المخالفة لتطبيق قانون الكوتة التشغيلية في المؤسسات الخاصة والعامة
- لجان مشكلة من مؤسسات حقوقية لرصد عملية توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة ومدى التزام المؤسسات بها.
- قضايا ومؤشرات مرتبطة بالإعاقة والأشخاص ذوي الإعاقة يتم تضمينها في النماذج التي تستخدمها دائرة التفتيش في وزارة العمل.
- لائحة بديلة عن اللياقة الصحية تُبْنى على منظور شمولي حقوقي للإعاقة.
- درجة فعالية قاعدة المعلومات المشتركة بين القطاعات
- عدد الدراسات التحليلية (التقيمية) لعملية الإدماج
- عدد من المشاريع المُنَفَّذة والناجحة تُديرها مجموعات من الأشخاص ذوي الإعاقة.
- عدد من دراسات الجدوى المتْقَنة والجاهزة لصالح الأشخاص ذوي الإعاقة.
- عدد من الأشخاص ذوي الإعاقة يمتلكون مهارات مهنية في مجالات تنسجم مع احتياجات السوق.

التدخلات :

- تطبيق ما نص عليه القانون بتشغيل ٥% من الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال إقرار إجراءات على مستوى التفتيش والتشغيل بما يحقق ذلك.
- رصد عملية تطبيق المادة القانونية التي تنص على تشغيل ٥% من موظفين كل مُنْشأة للأشخاص ذوي الإعاقة من قِبَل لجان رصد مُحايدة.
- تطوير نظام ضريبي يراعي توفير مستوى معيشي لائق للأشخاص ذوي الإعاقة وذويهم
- نظام تحفيزي للقطاع الخاص لاستيعاب الأشخاص ذوي الإعاقة
- حملة توعية للمشغلين حول ميزات تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة وإجراء وتأمين الترتيبات التيسيرية والمؤهلة

لمختلف الأشخاص ذوي الإعاقة دون تمييز على أساس نوع الإعاقة/الصعوبة.

- إزالة جميع اللوائح والقوانين التي تحد من توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة (موضوعة اللياقة الصحية)
- مواءمة مراكز وبرامج التأهيل والتدريب المهني لتكون بيئتها صديقة للأشخاص ذوي الإعاقة
- التوسع والتنوع في برامج التأهيل والتدريب المهني في المراكز الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة بما يُلبي متطلبات سوق العمل.
- توفير رؤوس الأموال اللازمة لإقامة مشاريع مدرة للدخل للأشخاص ذوي الإعاقة (على شاكلة حاضنة/ تعاونيات)

التوجه الاستراتيجي الرابع : مجتمع مستوعب ومُتَقَبِّل للأشخاص ذوي الإعاقة ويراهم كأحد أشكال التنوع الطبيعي

اتجاه سياسة التدخل (أ) تشجيع الممارسات الإيجابية للحد من الاتجاهات والممارسات السلبية داخل المؤسسات التي تعيق من إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة

المخرج الرئيسي: اتجاهات اجتماعية ومؤسساتية ضامنة للدمج والمشاركة ومبنية على المنظور الحقوقي

مؤشرات النجاح :

- دليل المسلكيات المقبولة وعدد النسخ الموزعة منه
- دلالات تبين حالات التغيير في الوعي الاجتماعي

التدخلات :

- تطوير قائمة أو دليل للمسلكيات التي تبين الاتجاهات السلبية السائدة والمنظور الحقوقي المقابل لها، الذي يعزز من الاتجاهات الايجابية وتعميمها على شكل بوسترات ولوائح داخل المؤسسات الفلسطينية المختلفة ليصبح فيما بعد مرجعية لطرق التواصل السليمة مع الأشخاص ذوي الإعاقة..
- تطوير برامج توعية بمساندة مؤسسات وخبراء الإعاقة تنفذ داخل المؤسسات الحكومية و غير الحكومية المتخصصة وغير المتخصصة في قطاع الإعاقة لتغيير الاتجاهات السائدة تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة
- تطبيق البند الخاص بكوتة توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة في المؤسسات الحكومية على أن يرافق كل وظيفة مجموعة الترتيبات التيسيرية اللازمة لأن يقوم الموظف بعمله بكرامة واستقلالية ومهنية.

التوجه الاستراتيجي الخامس : فرص متساوية وإمكانيات الوصول متاحة

اتجاه سياسة التدخل (أ) تفعيل وتسهيل الإجراءات والمعاملات للحد من الإجراءات البيروقراطية

المخرج الرئيسي: نظام شفاف ومرن يسهل عملية الوصول للخدمات المؤسساتية

مؤشرات النجاح :

- دلالات على تراجع الموانع البيروقراطية في معاملات الأشخاص ذوي الإعاقة
- عدد الأدلة التي توحد إجراءات العمل
- عدد الحالات التي تم الوصول إليها من خلال برامج تقديم الخدمة حيث وجود الشخص

التدخلات :

- مراجعة وإعادة صياغة إجراءات العمل المتبعة في تقديم الخدمات بما يشمل، مدى الاستناد إلى المنظور الحقوقي، احترام الكرامة الإنسانية، الوقت اللازم لإجراء المعاملة، متطلبات الإجراءات البيروقراطية (التواقيع، الأوراق المساندة)، مراعاة قدرة العديد من الأشخاص ذوي الإعاقة على الحركة والتنقل.
- تنظيم العلاقة ما بين المركز والفروع بحيث لا تخضع الإجراءات لتفسيرات واجتهادات وأمزجة العاملين في المجال مما يُحْدِثُ إرباكا لدى المتقدم بطلب الخدمة وقد يحول دون تلقيها بكرامة.
- تطوير آليات تضمن الوصول إلى الأشخاص الأكثر انكشافا (النساء ذوات الإعاقة، الأشخاص ذوي الإعاقات الذهنية، الأطفال ذوي الإعاقة، الأشخاص ذوي الإعاقات المركبة، الأشخاص ذوي الإعاقة في المناطق المهمشة والمعزولة
- توفير الأدوات والقدرات والموارد البشرية اللازمة لضمان الوصول للأشخاص الأكثر انكشافا للخدمات العامة.
- إصدار أدلة حول آليات وإجراءات تضمين قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة في القطاعات الحيوية الرئيسية (الصحة والتعليم والعمل).

اتجاه سياسة التدخل (٣) توفير كافة الخدمات الأساسية والحيوية للأشخاص ذوي الإعاقة كحق من حقوق الإنسان في التمتع بحياة كريمة.

المخرج الرئيسي: حصول ووصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الخدمات الأساسية والحيوية مضمون

مؤشرات النجاح : تراجع نسبة البطالة بين الأشخاص ذوي الإعاقة

التدخلات : توحيد معايير رئيسة على المستوى الوطني الاستناد إلى قاعدة الأفضلية بفتح باب العمل للأشخاص ذوي الإعاقة سواء بمنحهم نقاطا إضافية للحصول على عمل أو الإعفاء التحفيزي أو التشجيعي للمؤسسات بنسب معينة من الضرائب ذلك كما ينص القانون الفلسطيني لحقوق الأشخاص المعوقين ١٩٩٩م، مع أهمية التأكيد على مبدأ المواءمة وحق الوصول بسهولة ومساواة.

اتجاه سياسة التدخل (٤) : إتاحة الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة لبناء قدرات ذاتية تمكنهم من المشاركة في الحياة الاجتماعية الاقتصادية

المخرج الرئيسي: الأشخاص ذوو الإعاقة يتمتعون بحرية اختيار شكل ومجال مشاركتهم في الحياة الاجتماعية الاقتصادية

مؤشرات النجاح:

- زيادة عدد الأشخاص ذوي الإعاقة الذين حصلوا على تدريب مهني مناسب
- زيادة عدد الأشخاص ذوي الإعاقة الذين حصلوا على الأدوات المساندة اللازمة للمشاركة
- تراجع نسبة البطالة بين الأشخاص ذوي الإعاقة
- دليل يشمل قاعدة الخدمات المتوفرة والمتاحة

التدخلات :

- تجهيز الأشخاص ذوي الإعاقة بالأدوات المساندة لعملية بناء القدرات والضامنة للمشاركة والوصول إلى الخدمات والمعلومات
- تطوير برامج تأهيلية وتمكينية وتدريبية متكاملة تستجيب في تصميمها للمتطلبات المُتَسِّقة بنوع الإعاقة والنوع الاجتماعي.

اتجاه سياسة التدخل (٥) مجتمعات جامعة وموائمة تعزز من مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة

المخرج الرئيسي: يعيش الأشخاص ذوو الإعاقة في مجتمع موائم يضمن حصولهم على الفرص المختلفة والتضمين الكامل في السياق الاجتماعي، والاقتصادي والثقافي

مؤشرات النجاح:

- زيادة عدد الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يستخدمون المواصلات العامة باستقلالية وكرامة.
- عدد حالات التدخل الإيجابي من قبل مؤسسات القطاع الخاص.

التدخلات : مشروع لتفعيل دور القطاع الخاص تجاه المسؤولية الاجتماعية فيما يتعلق بأنظمة الاتصال ونظم المعلومات مما يضمن وصول الأشخاص ذوي الإعاقة ويستجيب لعملية دمجهم وإتاحة المعلومات لهمخامساً : بعض التساؤُلات ذات العلاقة

نختتمُ هذه الورقة بهذا الجزء الذي سيَطْرَحُ بعض التساؤُلات المتعلقة بالتدخلات الرسمية وغير الرسمية التي لا بُدَّ

وأن تُؤخَذَ بعين الاعتبار لدى التفكير بآليات تحسين واقع التوظيف للأشخاص ذوي الإعاقة وزيادة اندماجهم ومشاركتهم الفاعلة والحقيقية في سوق العمل دونَ تمييزٍ على أساس الإعاقة أو على أساس نوع الإعاقة أو على أساس تَشابُك وتجمُّع بعض التقاطُعات مثل النوع الاجتماعي وطبيعة المؤهلات والعامل الجغرافي مع الإعاقة. إذْ نَطْمَحُ أن تكونَ هذه التساؤُلات حافزاً ومُحَرِّكاً لتحقيق الأهداف المرجُوّة من مجموعات العمل. لتأتي كما يلي :

١ ما أهم الإشكاليات والثغرات القانونية التي تحُدُّ من أو تحُولُ دونَ تحسين واقع التوظيف للأشخاص ذوي الإعاقة شأنَ غيرهم من المواطنين الفلسطينيين؟

٢ ما أهم الخطوات التي يتوجبُ إجراؤُها في سبيل معالجَة هذه الثغرات لضمان فاعلية القوانين ذات العلاقة بتفعيل حق الأشخاص ذوي الإعاقة في الحصول على فُرَص عمل متكافئة؟

٣ مَنْ هم الأطراف اللاعبون الأساسيون الذينَ يتقاطَعونَ في إنجاز مثل هذه الخطوة من حيثُ الأدوار والاهتمامات والصلاحيات؟

٤ ما أهم الحواجز والمُعيقات التي تُهَدِّدُ مُحاوَلات تطوير القوانين وتقليص الثغرات فيما بينَها؟

٥ ما أهم التوجهات والقِيَم التي يجبُ أن تشتملَ عليها السياسة العامة لتنظيم إحقاق حق الأشخاص ذوي الإعاقة في الحصول على فُرَص عمل متكافئة؟ ومن هيَ الجهات التي يجبُ أن تعملَ على تبني هذه السياسة والرَقابة على التزام كافة الأطراف ذات العلاقة بسوق العمل بها؟

٦ ما السياسات المتوفرة لدى المؤسسات التي تمثلونها ذات العلاقة بالأشخاص ذوي الإعاقة أو ذات العلاقة بالفئات المُهَمَّشة؟

٧ كيفَ يمكنُ تضمين حق الأشخاص ذوي الإعاقة في الوصول لفرص عمل متكافئة داخلَ تلكَ السياسات إن وُجِدَتْ أو إنْ لم تكُنْ مُتَضَمَّنة أصلاً؟

٨ ما أهم الإشكاليات والحواجز التي تُحُدُّ من عَمالة الأشخاص ذوي الإعاقة في القطاع الحكومي؟ هل هيَ متسقة بالنظام السائد وآليات تعاطيهِ مع حق الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل؟ أم هيَ متسقة بمحدودية التخصصات التي يتمتع بها الأشخاص ذوو الإعاقة؟ أم هيَ متسقة بجوهر التوجهات المجتمعية نحوَ الأشخاص ذوي الإعاقة؟؟؟

٩ ما الخطوات الواجب القيام بها لضمان بناء قاعدة بيانات دقيقة وموحدة للأشخاص ذوي الإعاقة ومؤهلاتهم العلمية أو المهنية؟

١٠ كيفَ تصفونَ دورَ الإعلام في معالجة القضايا المرتبطة بحق الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل اللائق؟

١١ ما هيَ أهم القضايا التي تمثلُ أولويةً ويجدرُ بوسائل الإعلام تبنيها وتناوُلها والدفاع عنها فيما يتعلقُ بحق الأشخاص ذوي الإعاقة في الحصول على العمل اللائق؟

١٢ ما هيَ أهم القضايا عبر القطاعية التي تتصلُ بحق الأشخاص ذوي الإعاقة في الحصول على فرص متكافئة في سوق العمل والتي تمثلُ أولويةً ويجبُ على المؤسسات الحكومية وغير الحكومية البدء بمعالجتها لتحسين الواقع المرتبط بحق الأشخاص ذوي الإعاقة في التوظيف؟ مواءمة الأماكن والمَرافِق العامة؟ مواءمة وسائل النقل والمواصلات العامة؟ برامج التوعية الجماهيرية؟ الفلسفة والسياسة التعليمية؟ .....الخ؟؟؟

١٣ ما أهم الإشكاليات المرتبطة ببرامج التدريب المهني التي يتم تقديمها للأشخاص ذوي الإعاقة على وجه الخصوص؟

14ما أهم الخطوات والبرامج والآليات الواجب تبنيها لتحسين واقع التدريب المهني للأشخاص ذوي الإعاقة والتي

تقدمها المؤسسات العاملة في مجال الإعاقة؟

١٥ ما حقيقة الإشكاليات التي تحد من أو تحولُ دونَ تلقي الأشخاص ذوي الإعاقة لبرامج التدريب المهني التي تقدمها المؤسسات الحكومية أو غير الحكومية غير العاملة بشكل مباشر في مجال الإعاقة؟

١٦ ما أهم البرامج الواجب تنفيذها في سبيل مواجهة ومعالجة هذه الإشكاليات وفي سبيل إتاحة فرص وبيئات جامعة؟

١٧ كيفَ تصفونَ حملات الضغط والمناصرة التي تنفذها منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والمؤسسات العاملة في مجال الإعاقة الرامية إلى تحسين واقع التوظيف للأشخاص ذوي الإعاقة؟

١٨ ما أهم القضايا التي يجبُ أن تركزَ عليها حملات الضغط والمناصرة ذات العلاقة بتحسين واقع التوظيف للأشخاص ذوي الإعاقة خلال السنة الحالية؟ وكيفَ من وجهة نظركمْ يمكنك لهذه الحملات أن تكونَ أكثر تأثيراً؟

ملحق رقم (٤) برنامج المؤتمر

اليـــــوم الأول (٢٠١٣/٠٥/٢٧)		
الساعة	العنوان	الوصف
٩:٠٠ - ٩:٤٥ تسجيل		
٩:٤٥-١١:١٥	افتتاح	كلمة المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة كلمات المؤسسات الشريكة عرض أهداف المؤتمر ومنهجيته عرض عام عن الإطار الاستراتيجي
١١:١٥ - ١١:٤٥ استراحة وتشكيل مجموعات العمل		

١١:٤٥ - ٢:١٥ الجلسة الأولى - تحت عنوان السياسات والتشريعات		
المجموعة الأولى **قطاع التعليم**	**المجموعة الثانية** **قطاع الصحة**	**المجموعة الثالثة** **قطاع العمل**
الإطار الاستراتيجي وقطاع التعليم واقع التعليم للأشخاص ذوي الإعاقة. نقاش وتحليل	الإطار الاستراتيجي وقطاع الصحة الواقع الصحي للأشخاص ذوي الإعاقة نقاش وتحليل	الإطار الاستراتيجي وقطاع العمل واقع توظيف وتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة نقاش وتحليل
٢:١٥ - ٣:٠٠ استراحة الغداء والمغادرة		

اليـــــوم الثاني (٢٠١٣/٠٥/٢٨)		
٩:٠٠ - ١١:٠٠ الجلسة الثانية تحت عنوان الفقر وإتاحة الفرص		
المجموعة الأولى **قطاع التعليم**	**المجموعة الثانية** **قطاع الصحة**	**المجموعة الثالثة** **قطاع العمل**
بناء على العرض من الجلسة الأولى (نقاش ونتائج)	بناء على العرض من الجلسة الأولى (نقاش ونتائج)	بناء على العرض من الجلسة الأولى (نقاش ونتائج)
١١:٠٠ - ١١:١٥ استراحة		
١١:١٥ - ١:٠٠ الجلسة الثالثة تحت عنوان التوجهات والمناصرة والتوعية		
المجموعة الأولى **قطاع التعليم**	**المجموعة الثانية** **قطاع الصحة**	**المجموعة الثالثة** **قطاع العمل**
بناء على العرض من الجلسة الأولى (نقاش ونتائج)	بناء على العرض من الجلسة الأولى (نقاش ونتائج)	بناء على العرض من الجلسة الأولى (نقاش ونتائج)

١:٠٠ - ١:١٥ استراحة وعودة للمجموعة الكبيرة		
١:١٥ - ٢:٤٥	الجلسة الختامية لورش العمل	عرض نتائج العمل عرض التوصيات نقاش وإضافة أو تعديل للتوصيات
٢:٤٥ - ٣:٣٠ استراحة غذاء ومغادرة		

اليـــــوم الثـــــالث (٢٠١٣/٠٥/٢٩)		
٩:٠٠- ١٠:٠٠ التسجيل		
١٠:٠٠ - ١١:١٥	افتتاح الجلسة الختامية الرسمية	السلام الوطني كلمات ترحيب من المؤسسات الشريكة كلمة لمجلس الأعلى كلمة الممولين (الاتحاد الأوروبي و DFID) كلمة ممثلي الأشخاص ذوي الإعاقة عرض توضيحي لمنهجية المؤتمر
١١:١٥ - ١١:٣٠ استراحة		
١١:٣٠-١:٠٠	أعمال الجلسة الختامية	عروض حول مخرجات عمل المجموعات الثلاثة عرض ورقة عمل قطاع الصحة عرض ورقة عمل قطاع التعليم عرض ورقة عمل قطاع العمل عرض مسودة التوصيات النقاش الختامي
إعلان اختتام أعمال المؤتمر		
١:٠٠ - ٢:٠٠ الغداء والمغادرة		

ملحق رقم (٥) نموذج المشاركة

"خُطْوَتُنا الثانية: نحوَ المُشارَكة الفاعلة وعدم التمييز"
نموذَج المُشارَكة

معلومات شخصية	
الاسم :	
المُحافَظة :	
المؤسسة التي تُمثِّلُها :	
المُسَمّى الوظيفي :	
الدائرة أو البرنامج الذي تعملُ/ينَ بها :	
رقم الهاتف :	
رقم الفاكس :	
رقم المحمول :	
البريد الإلكتروني :	

أفضل طريقة للتواصل :	هاتف/ خلوي ☐	فاكس ☐	بريد الكتروني ☐		
المجموعة التي سوفَ تُشارِكُ/تُشاركينَ بها :	التعليم ☐	العمل ☐	الصحة ☐		
هل تحتاجُ/ينَ للمَبيت في رام الله ؟	نعم ☐	لا ☐			
عدد أيام المبيت	ليلة واحدة ☐	ليلتين ☐			

أي من الترتيبات التيسيرية أدناهُ تحتاجُ/تحتاجينَ إليها للمشاركة الكاملة والفاعلة والمستقلة في المؤتمر؟	
مطبوعات مُكَبَّرة ☐	مطبوعات بطريقة برايل ☐
مُتَرْجِم/ة لغة إشارة ☐	مُرافِق أَوْ مُساعِد شخصي ☐
مُتَرْجِم/ة لغة إشارة	

للاستفسار ولمزيد من المعلومات، يُرْجى التَواصُل مع الآنسة روان خياط على خلوي رقم ٠٥٩٨٩٥٠٠٧٣ أو مع السيد أنطون جرايسة على خلوي رقم 0598911666

ملاحَظة: يُرْجى مَلْء النَموذَج وإرساله إلى العنوان التالي: GYT.Conference2013@gmail.com

أو على رقم فاكس ٠٢٢٩٦٦٤٨١ وذلكَ في موعدٍ أقصاه ١٦/٠٥/٢٠١٣

يرجى تعبئة نموذج منفصل لكل من المرشحين للمشاركة.

حيث سيتم إرسال برنامج المؤتمر التفصيلي فور تأكيد الحضور

تقبلوا فائقَ التقدير والاحترام

فريق المؤتمر

ملحق رقم (٦) قائمة الحضور

ملحق رقم (٧) المؤتمر في مواقع وسائل الإعلام المختلفة